جامعة الخرطوم

كلية الاداب

قسم اللغة العربية

"نواصب الفعل المضارع بين البصريين والكوفيين"

رسالة لنيل درجة الماجستير

اعداد : سعاد سيد أحمد على

فبراير ١٩٨١

خلاصة :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وبعد ،

فموضوع هذه الرسالة هو " نواصب الفعل المضارع بين البصريين والكوفيين " وقد خصصنا لكل أداة ناصبة بابا . أما الباب الاول فقد جعلناه مقدمة ، تناولنا فيها رأى المدرستين فى استحقاق الفعل المضارع للاعراب دون سائر الافعال ، حيث يرى البصريون أنه أعرب لمشابهته الاسم ، ويرى الكوفيون أنه اعرب بالاصالة . وقد رجحنا رأى الكوفيين لاسباب أوردناها فى موضعها . كما تناولنا كذلك عامل الرفع فى الفعل المضارع ، وقد قال البصريون ان عامل الرفع فى المضارع هو وقوعه موقع الاسماء . وقال الكوفيون هو تجرده من الناصب والجازم ، وقد رجحنا رأيهم . أما الباب الثانى فقد تناولنا ف
" أن المصدرية " حيث يرى البصريون أنها "أم النواصب" وا
النواصب محمولة عليها لمشاركتها فى الاستقبال . وقد فندنا ه
لانه مبنى على أساس خاطىء ، وذلك أنهم يحملون النصب فى
على النصب فى الاسماء ولما كانت ان المشددة تنصب الاسماء
ان العرب قد حملت عليها ان الخفيفة فنصبت بها الافعال
لانرى ذلك اعتمادا على ان حمل شىء على شىء يقتضى أن ا
للاخر ، ولا دليل يدل على أن "أن" المشددة سبقت أن الخفيفة .
الثالث فقد تناولنا فيه "لن" وقد زعم الخليل أنها مركبة من "لا و
ولا دليل عليه . وقد رده سيبويه . وفى الباب الرابع تناولنا "اذن
وناقشنا فيه أشراطها ومسائلها . أما الباب الخامس فقد تناولنا فيه "
وخصصنا الابواب السادس والسابع ، والثامن ، للام كى ، ولام الجحود ، وح

وقد اخترنا فى هذه الحروف الاربعة أن تكون ناصبة بذاتها لا باضمار "أن" • حيث أن المدرستين تعتمدان على قاعدة واحدة وهى "أن عوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال وعوامل الافعال لا تعمل فى الاسماء" ولما كان النحو استقراء للغة والعرب قد نطقت بهذه الحروف عاملة فى الاسماء والافعال ، فقد رأينا أن يكون العمل لها اذا دخلت على الاسماء أو الافعال على السواء • الا انا رجحنا ان يكون العمل لـ"أن" اذا ظهرت بعد أحد هذه الحروف حين تدخل على الافعال • لا لان "أن" هى أم الباب ولكن لانها مختصة بالافعال ،وهذه الحروف غير مختصة اذ أنها تعمل تارة فى الاسماء وتارة فى الافعال • أما الابواب الثلاثة الاخيرة فقد خصصناها للفاء ، والواو ،وأو ، حيث يرى البصريون ان هذه الحروف الثلاثة تنصب باضمار أن أما الكوفيون فيرون ان الخلاف أو الصرف هو الناصب وهو الراجح عندنا لاسباب شتى ذكرناها فى موضعها •

وقد أشرنا فى ثنايا البحث الى سرقات ابن الانبارى من ابى سعيد السيرافى • كما نوهنا بفضل الفراء فى الدعوة الى تيسير النحو ،وهو رائد ابن مضاء القرطبى فى ذلك • ونحن اذ نشيد بالمنادين بتيسير النحو، نرجو أن يعتبر ماقدمناه فى هذا البحث اسهاما منا فى هذا المجال والله ولى التوفيق ،،،



تمهيد

وقبل أن أختم هذه الكلمة أتوجه بالشكر الخالص العميق لاستاذى الفاضل البروفسير صلاح الدين المليك الذى تعهد هذا البحث بالرعاية الى منتهاه . كما كان لتوجيهاته القيمة ، وآرائه السديدة ، أكبر الاثر فى خروج البحث بهذه الصورة . فأسأل الله أن يجزيه عنى خير الجزاء .

البـــــــــــاب الأول

مـــــقدمـــة

قال سيبويه " حروف الاعراب للاسماء المتمكنة وللافعال المضارعة لاسماء الفاعلين التى فى أوائلها الزوائد الاربع : الهمزة ، والتاء ، والياء ، والنون • وذلك قولك أفعل أنا وتفعل أنت أو هى ويفعل هو ونفعل نحن " (١) والافعال ثلاثة أضرب ضربان منهما لايعربان ، وهما الفعل الماضى وفعل الامر ، أما الضرب المعرب فهو مانحن بصدده الآن ، وقد أسماه سيبويه الافعال المضارعة لاسماء الفاعلين واختصر النحاة بعده التسمية فاطلقوا عليها الافعال المضارعة • وصار لفظ " المضارع " علما للافعال التى تبدأ بأحد حروف " نأيت " • غير أن بعض النحاة المتأخرين لم يكتف بهذه الاحرف لتمييز المضارع ، فنجد ابن هشام يقول : (الفعل المضارع علامته أن يصلح دخول "لم" عليه نحو لم يلد ولم يولد ولابد أن يكون فى أوله حرف من حروف " نأيت " وتسمى أحرف المضارعة ، والمضارع لايعرف بها لانها تدخل فى أول الماضى أيضا ، نحو " أكرمت زيدا " ، و"تعلمت المسألة " ، و "نرجست الدواء" ، و"يرنأت الشيب " • وانما العمدة فى تعريف المضارع دخول "لم" عليه) (٢) غير أن الحروف الاربعةفى أول المضارع زوائد •

---

(١) الكتاب جـ١ ص٣ •
وانظر المقتضب جـ٢ ص١ •
والاصول جـ١٥١/٢ والجمل ٢١/ •
ومخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ١ ورقة ٢٣آ •
(٢) قطر الندى ص ٣٦ •

ويجدر بنا أن نقف قليلا عند معنى " المضارعة " ، وهى فى اللغة " المشابهة مشتقة من الضرع ، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد • ويقال تضارع السخلان اذا أخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع " •[١] وقد سميت الافعال التى فى أوائلها الزوائد الاربع " مضارعة " لانها شابهت اسماء الفاعلين • وقبل أن نخوض فى أوجه الشبه بينهما ، لنا وقفة يسيرة فى معنى المضارعة عند ابن الانبارى ، وذلك أنه يقول : فى باب المعرب والمبنى " أن المعرب هو ماتغير آخره وهو على ضربين اسم متمكن وفعل مضارع ، وهو ماكانت فى أوله احدى الزوائد الاربع • والاصل فى الفعل أن يكون مبنيا • وانما حمل على الاسم فى الاعراب لانه ضارع الاسم ولهذا سمى مضارعا • والمضارعة المشابهة ومنها سمى الضرع ضرعا لانه يشابه أخاه ".[٢] والملاحظ هنا أن ابن الانبارى يقول : أن الضرع سمى من المضارعة بينما يقول صاحب القاموس أن المضارعة مشتقة من الضرع • وهو الصحيح فى رأى ، لان الاسماء تكون أولا ثم تشتق منها الصفات ، حيث يقول سيبويه : " الاسم قبل الصفة ، كما انه قبل الفعل ".[٣] ويقول أبو سعيد " ان الاسماء مقدمة فى الرتبة على الافعال ، لانها أصل الافعال • والاسماء أشد تمكنا من الافعال لخفتها • وماخف كان اشد احتمالا للزوائد ، والافعال من الاسماء كقولك قتل مشتق من القتل ".[٤]

---

(١) تاج العروس جـ٢ ص ١٨٢ وأنظر القاموس المحيط جـ٣ / ٥٥ •

(٢) أسرار العربية ص ٢٦ •

(٣) الكتاب جـ١ ص ٦ •

(٤) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ م ٣ ورقة ١٨٦ ب •

ويقول ابن يعيش : " ان معنى المضارع المشابه • وأصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع • يقال تضارع السخلان اذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع ، ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين متضارعان ". (١) فدل ذلك على أن الاسم قبل الصفة ، فالمضارعة مشتقة من الضرع •

وقد وضح سيبويه أوجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسماء فقال : " انما ضارعت اسماء الفاعلين انك تقول ان عبدالله ليفعل فيوافق قولك لفاعل • حتى كأنك قلت ان زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى • وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق فعل اللام ". (٢) فوجه الشبه الاول هو بين الفعل المضارع واسم الفاعل ، وذلك أن الفعل المضارع اذا وقع خبرا لان صلح دخول اللام عليه ، كما صلح ذلك فى اسم الفاعل ، فقولك " ان عبد الله ليفعل" يوافق قولك ان عبد الله لفاعل • فاذا كان الفعل الواقع خبرا لان ماضيا ، امتنع دخول اللام عليه • وهذا معنى قول سيبويه : "ولا تلحق فعل اللام " وهو كثيرا مايعبر عن الفعل الماضى بـ " فعل " وعن المضارع بـ " يفعل " • ودخول اللام فى هذا الموضع على المضارع واسم الفاعل ، يستوجب أن هنالك ملابسة بينهما ليست متوفرة فى سائر الافعال •

أما الوجه الثانى فانك تقول : " سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى ، كما تلحق الالف واللام الاسماء

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش جـ٧ / ٦ •
(٢) الكتاب جـ١ ص ٢ •

للمعرفة ، ويبين لك أنها ليست باسماء انك لو وضعتها مواضع الاسماء لم يجز ذلك ، الا ترى انك لو قلت ان يضرب يأتينا واشباه هذا لم يكن كلاما ، الا انها ضارعت الفاعل لاجتماعهما فى المعنى ، ولدخول اللام ، قال الله تعالى : " وان ربك ليحكم بينهم " اى لحاكم . ولما لحقها من السين وسوف ، كما لحقت الالف واللام الاسم للمعرفة"(١) فالفعل المضارع يصلح لاحد زمانين هما الحال والاستقبال ، وكذلك الاسم حينما يكون نكرة فانه يصلح لاى واحد من جنسه . فاذا قلت مررت برجل فهو يصلح لاى رجل . أما المضارع فانه يتخصص بالسين وسوف . فاذا قلت محمد سوف يقوم أو سيقوم علم بذلك أنه سيقوم مستقبلا . فالمعنى الذى يستفاد من دخول السين أو سوف على المضارع ، هو صرفه الى المستقبل . أما الاسم فيتخصص بالالف واللام ، حيث يقصرانه على وجه واحد بعينه . وبذلك يكون الوجه الثانى للمشابهه هو بين الاسم والفعل المضارع . وذلك انهما يقعان أولا مبهمين ثم يتعينان بحروف تبينهما كالسين وسوف فى الفعل المضارع ، والالف واللام فى الاسم . وأما الوجه الثالث فهو اتفاقهما فى المعنى .

ولعل النحاة بعد سيبويه لم يخرجوا كثيرا على هذه الاوجه . فهاهو المبرد يقول : " انما اعربت هذه الافعال لمضارعتها الاسماء . ومعنى المضارعة انها تقعفى مواقعها ، وتؤدى معانيها . فمن ذلك قولك زيد يضرب ، فيجوز أن تريد انه يضرب فيما يستقبل ولم يقع منه ضرب فى حال خبرك . كما تقول زيد ضارب الساعة ، وضارب غدا ، قال الله عز وجل " وان ربك ليحكم بينهم " أى حاكم فدخلتها اللام على معنى

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٣ .

دخولها فى الاسم • والاسماء تكون معرفة ونكرة ، وهذه الافعال المعربة تقع لايعرف وقتها ، ماكان منه فى الحال ومايكون منه لما يستقبل • فان أدخلت على الاسماء الالف واللام صارت معرفة • وان ادخلت على هذه الافعال السين أو سوف صارت لما يستقبل • فلما وقعت موقع الاسماء فى المعنى ، اعربتها كما تعرب الاسماء ". (١) ولم يضف شيئا على قول سيبويه ، أما أبوسعيد فبعد أن أورد الاوجه التى ذكرها سيبويه ، أضاف وجهين آخرين ، هما : المساوقة فى الحدة ، والزنة وان ألف الوصل لاتدخل على المضارع كما دخلت على الماضى والامر " (٢) فأما المساوقة فى الحدة والزنة فقد يفهمان من قول سيبويه " فقولك ان عبد الله ليفعل ، يوافق قولك ان عبد الله لفاعل ". فالموافقة التى قصد اليها قد تشمل أيضا هذين الوجهين الذين ذكرهما أبوسعيد وهما المساوقة فى الحدة والزنة • أما الوجه الاخر فليس من أوجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم • الا أن هنالك وجها آخر قد ذكره أبو سعيد حيث يقول : " وهو أن الفعل توصف به النكرات ، كقولك مررت برجل يقوم • ويكون خبرا كقولك ان زيدا يقوم ، كما يكون ذلك فى الاسم اذا قلت مررت برجل قائم ، وكان زيد منطلقا ". (٣) ثم أضاف ابن الانبارى تفسيرا آخر لوقوع الفعل المضارع مشتركا ، فقال : " ان هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال ، فاشبه الاسماء المشتركة ، كالعين يطلق على العين الباصرة ، وعلى عين الماء ، وعلى غير ذلك ". (٤)

---

(١) المقتضب جـ٤ ص ٨٠ •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ١ ورقة ٢٥أ •

(٣) المرجع نفسه ص ٢٤ •

(٤) أسرار العربية ص ٢٦ •

وبعد أن عدّد الرضى فى شرحه للكافية وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم ،قال : " وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال • كما ان السين مخصصة له بالاستقبال • فلا يكون دخولها وجها آخر للمشابهة بل كالسين فى التخصيص ،فلذلك لايجوزون أن زيدا لسوف يخرج للتناقض ، والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التأكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدأ ". (١)

ولعل رأى الكوفيين فى دخول لام الابتداء على المضارع ، يقودنا بدوره لنستعرض رأيهم فى اعراب الفعل المضارع دون سائر الافعال• قال أبو سعيد : " ذكر أهل الكوفة فى استحقاق الفعل الاعراب قولين ضعيفين منتقضين لانظام لهما احدهما : ان الافعال اعربت لما دخلت عليها المعانى المختلفة ،ووقعت على الاوقات الطويلة ". (٢) ثم رد قولهم هذا بقوله : " هذا فاسد لان الحروف قد تدخل عليها المعانى المختلفة ،ولا يوجب لها ذلك اعرابا ،كقولنا "الا" فهى تصلح للاستفهام ،والعرض ،والتمنى • و"لما" تصلح للزمان كقولك (لما جاء زيد اكرمته) وتكون فى معنى "لم" جازمة • و "من" تصلح للتبعيض، ولابتداء الغاية ،وغير ذلك مما يطول ذكره ". (٣) وليس الامر عندنا كذلك لان الحرف ليس كالفعل ،فالحرف مهما تعددت معانيه ،فان

---

(١) شرح الكافية جـ٢ ص ٢١١•

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ م٣ ورقة ١٨٧أ وأنظر شرح الكافية جـ٢ ص ٢١١ •

(٣) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ م٣ ورقة ١٨٧ب •

المعنى المقصود منه لايظهر الا فى جملة مفيدة • ومعنى الجملة هو الذى يحدد المقصود من معانى الحرف • وليس الفعل المضارع كذلك لانك اذا قلت " سرت حتى أدخلها " فقد وجب أن تعرب "أدخلها" حتى يفهم قولك • وكذلك اذا قلت " لا يضرب " وجب أن تعرب " يضرب" حتى يعلم السامع ان كنت تنهى أم تنفى • وملخص قول الكوفيين هذا أنهم يعربون الفعل المضارع بالاصالة لا بالمشابهة • لان العلة التى اعرب من أجلها الاسم موجودة فيه • وهذا هو المذهب السليم فى استقراء اللغة • فسيبويه ومن لف لفه قد وجدوا الاسم معربا ،كما وجدوا الفعل المضارع كذلك • وهذه حقيقة مسلم بها • أما أن يكون الفعل المضارع قد أعرب لمشابهته الاسم ،فهذه صناعة نحوية من علل النحاة المخترعة • وقد استفاد ابن مضاء كثيرا من آراء الكوفيين ،الا انه لم يشر الى كتبهم • وسنأتى لذلك فى موضعه ان شاء الله •

أما الوجه الثانى الذى ساقه الكوفيون فهو طول زمان الفعل المضارع • وفى ذلك يقول السيرافى :" وأما طول الزمان ،فان الفعل المعرب أقصر زمانا من المبنى ،لان الفعل المعرب ماكان فى أوله الزوائد الاربع ،وهى تصلح للحال والاستقبال • فأما فعل الحال فلا امتداد له ،لانه لزمان واحد ،والزمان الذى يليه يصيره ماضيا • والفعل الماضى أطول منه ومن المستقبل ،لان الفعل الماضى أبدا ماض ولا يصير مستقبلا ،والمستقبل يصير ماضيا ،ويبطل عنه الاستقبال • فاذا كان الفعل الاطول زمانا مبنيا ،كيف يكون طول الزمان سببا لاعرابه ". (١) وهذه مغالطة واضحة من ابن سعيد فكيف يكون الفعل

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٨٧ ب •

الماضى أطول زمانا من الفعل المضارع ، والاخير يصلح للحال ، والاستقبال •
فاذا قلت " ضرب" فهذا معناه ان الضرب قد انتهى ولا وجود له •
أما اذا قلت " يضرب" فهذا معناه أن الضرب حادث الان ومستمر • فكيف
يكون الشئ الذى لا وجود له أطول زمانا من شئ له وجود • ولو اكتفى
الكوفيون بقولهم الاول فى اعراب المضارع لكان حسبهم •

وقد أورد ابن الانبارى هذه المسألة فى الانصاف • وكان
ينبغى الا أوردها بنصها ، غير انى قد لاحظت ملاحظة لا اعتقد أنها
قد فاتت على فطنة المشتغلين بالنحو ، ممن توفر لهم الاطلاع على
كتاب شرح السيرافى ، وكتاب الانصاف لابن الانبارى • وذلك ان الاخير
ينقل عن الاول نقلا ، ولا يشير الى كتابه ، أو اسمه ، ولو تابع أحدهم
سرقات ابن الانبارى من السيرافى ، لما بقى فى الانصاف غير الخلاف •
واقترح على من يتابع ذلك السرقات أن يسمى كتابه " الاجحاف فى
الانصاف " حيث أن ابن الانبارى قد غمط السيرافى حقه واجحفه ايما
اجحاف • يقول ابن الانبارى رادا على الكوفيين : (قولهم انما اعربت
لانها دخلها المعانى المختلفة ، والاوقات الطويلة) • (قلنا قولكم يدخلها
المعانى المختلفة يبطل بالحروف • فانها تدخلها المعانى المختلفة ،
الا ترى أن "الا" تصلح للاستفهام ، والعرض ، والتمنى • و"من"
تجئ لمعان مختلفة ، من ابتداء الغاية ، والتبعيض ، والتبيين ، والزيادة
للتوكيد ، الى غير ذلك من الحروف • ولا خلاف بين النحويين انه
لايعرب منها شئ • قولكم الاوقات الطويلة يبطل بالفعل الماضى ، فانه
كان ينبغى ان يكون معربا ، لانه أطول من المستقبل لان المستقبل
يصير ماضيا ، والماضى لايصير مستقبلا • فاذا كان الماضى الذى هو
الاطول مبنيا ، فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذى هو دونه معربا "(١).

---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٢١٧ •

ولعلى لست فى حاجة لان أشير الى التطابق بين نص ابن الانبارى وابى سعيد ، لانه واضح جدا . والشواهد على نقل ابن الانبارى عن السيرافى أكثر من ان تحصى وقد اتعرض لبعضها . وهو لا ينقل عن أبى سعيد فى الانصاف فقط ، وانما يفعل ذلك فى كتابه أسرار العربية أيضا . وقد نقل عن السيرافى تعليله لدخول الزوائد الاربع فى أول المضارع . فقد علل السيرافى لذلك بقوله " وصارت هذه الحروف أولى بالافعال من غيرها ، لان أولى الحروف بذلك حروف المد واللين المأخوذة منها الحركات . فلما كانت الالف لا تكون الا ساكنة ولم يصح الابتداء بساكن ، جعل عوضها أقرب الحروف منها وهو الهمزة لقربها من الالف ، ولكثرة وقوعها زائده أولا . ولما كانت الواو لا تقع زائده أولا ، أبدل منها حرف يبدل منها كثيرا وهو التاء ، مثل والله وتالله . وأما الياء فلا يحتاج اليه لان أخذ الكسرة من الياء واضح لا يحتاج الى تفسير . وكان الرابع النون لانها غنة فى الخيشوم تجرى كما تجرى حروف المد واللين فى موضعها "(١)

ويقول ابن الانبارى : " فان قيل لم زيدت هذه الحروف دون غيرها ؟ قيل الاصل أن تزاد حروف المد واللين ، وهى الواو والياء والالف . الا أن الالف لما يمكن زيادتها أولا لان الالف لا تكون الا ساكنة ، والابتداء بالساكن محال ، فابدلوا منها الهمزة لقرب مخرجيهما لانهما هوائيان يخرجان من أقصى الحلق . وكذلك الواو ايضا لما لم يمكن زيادتها أولا لانه ليس فى كلام العرب واو زيدت أولا ، فابدلوا منها التاء لانها تبدل منها كثيرا . الا ترى انهم قالوا تراث ، وتجاه ، وتخمة ،

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ م١ ورقة ٨ أ فما بعدها .
وأنظر الكتاب جـ١ ص ٣ .

وتهمة ، والاصل وراث ، ووجاه ، ووخمه ووهمة • فابدلوا التاء من الواو فى هذه المواضع كلها ، وكذلك هاهنا • وأما الياء فزيدت لانها لم يعرض بها مايمنع زيادتها ، كما عرض فى الالف والواو ، وأما النون فانما زيدت لانها تشبه حروف المد واللين ".[1] وواضح جدا مطابقة هذا النص مع نص السيرافى السابق ، ولم يزد فيه سوى أمثلة أبدال الواو تاء • وهو فى هذا الموضع أيضا لم يشر الى أبى سعيد كما نوهت لذلك من قبل •

وليس ابن الانبارى فردا فى باب النقل دون الاشارة الى المصدر • فقد فعل ذلك أيضا رصيفه ابن مضاء القرطبى • الا ان الاخير تصرف بذكاء شديد ، فقد أطلع على اراء الكوفيين ودرسها دراسة متأنية ، ثم صاغها من عنده باسلوب جعل استاذا علامة مثل الدكتور شوقى ضيف يقول : " غير اننا نلاحظ انه لم يعن بالنحو الكوفى ، أو على الاقل لم تظهر فى الكتاب عنايته بهذا النحو ".[2] وهذا مايتبادر الى الذهن من الوهلة الاولى • ذلك ان ابن مضاء لم يشر الى اراء الكوفيين البتة ، ولكنه تأثر بها تأثرا جليا • وقد فطن لذلك الدكتور الانصارى فقال تحت عنوان " ابن مضاء صورة من الفراء " "لعلى لا اكون مبعدا حين أزعم أن أبا زكريا الفراء كان الملهم الاول لابن مضاء القرطبى فى دعوته الى اصلاح النحو ، أو على الاقل كان له فى الالهام نصيب وفير ".[3] ثم يقول فى موضع آخر " وبدأت أقارن الرأى بالرأى والدليل بالدليل حتى وقفت على ماوقفت عليه فأيقنت أن ابن مضاء عنى بالنحو الكوفى اشد عناية ".[4] والذى يعنينا الان من أمر ابن مضاء هو رأيه

---

(١) أسرار العربية ص ٢٣ •

(٢) الرد على النحاة ص ١٣ •

(٣) ابو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ص ٤٢٣ •

(٤) المرجع السابق ص ٤٣٢ •

فى استحقاق الفعل المضارع للاعراب ،وهو مأخوذ عن الكوفيين ،الا ان ابن مضاء لم يشر الى ذلك • بل أورد الرأى وكأنه من ابتكاراته وقد اسلفنا ان الفعل المضارع يعرب بالاصالة على مذهب الكوفيين •
وهاهو ابن مضاء يقول : (انهم يذهبون الى انه اعرب لقياسه على الاسم ،فالاسم أصل فى الاعراب ،والفعل فرع ويقولون : اعرب الاسم لانه على صيغة واحدة ، واحواله مختلفة : يكون فاعلا ،ومفعولا ، ومضافا اليه ،فاحتيج الى اعرابه لبيان هذه الاحوال • والفعل اذا اختلفت معانيه اختلفت صيغه ،فاغنى ذلك عن اعرابه ولو لا الشبه الذى بينه وبين الاسم ما اعرب) • [1] ورد على قولهم هذا ابن مضاء بقوله : " العلة الموجبة لاعراب الاسم هى موجودة فى الفعل ، وذلك أنا لو قلنا : (ضرب زيد عمرو ،وزيدا عمرا) لم يتميز لنا الفاعل من المفعول ، كذلك اذا قلنا (لايضرب زيد عمرا) لولا الرفع والجزم ،ماعرف النفى من النهى ، وكذلك اذا قلنا : (لا تأكل السمك ،وتشرب اللبن) • لولا النصب والجزم والرفع لما عرف النهى عنهما مفترقين ومجتمعين ، من النهى عن الجمع ،ومن النهى عن الاول وأن الفاعل من شأنه أن يشرب اللبن • وكما ان للاسماء أحوالا مختلفة فكذلك للافعال أحوال مختلفة ،تكون منفية وموجبة ، ومنهيا عنها ،ومأمورا بها ،وشروطا ،ومشروطة ، ومخبراً بها ،ومستفهما عنها ،فحاجتها الى الاعراب كحاجة الاسماء وأيضا فان الشئ لا يقاس على الشئ الا اذا كان حكمه مجهولا ،والشئ المقيس عليه معلوم الحكم • وكانت العلة الموجبة للحكم فى الاصل موجودة فى الفرع "[2]

---

(١) الرد على النحاة ص ١٥٥ •

(٢) المرجع السابق والصفحة •

ويقول ابن مضاء ان خيرا من ذلك كله أن تقول : "ان الفعل المضارع يعرب اذا لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد". [١] وهذا معناه أن المنهج السليم فى استقراء اللغة ، هو أن نصف أحوال الاشياء فى نفسها • لا أن نلجأ الى تعليل هذه الاحوال، و لا الى فرض قياس بينها وبين غيرها • وقد فطن الدكتور شوقى ضيف الى ان ابن مضاء قد استمد رأيه هذا من الكوفيين ، فقال " يستشكل هنا ابن مضاء على النحاة ، اذ يبين ان العلة التى وضعوها لاعراب الاسماء موجودة فى الافعال ، وقد كان بعض الكوفيين يرى أن المضارع أصل فى الاعراب كالاسماء ". [٢] وهذا ما أشرنا اليه من قبل •

أما ابن الانبارى فرأيه فى هذه المسألة هو رأى البصريين ، حيث يقول : " فان قيل هل الفعل المضارع محمول على الاسم فى الاعراب ، وليس بأصل فيه ، لان الاصل فى الاعراب ان يكون للاسماء ، دون الافعال والحروف • وذلك لان الاسماء تتضمن معانى مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية ، والاضافة ، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعانى بعضها ببعض • يدلك على ذلك أنك لو قلت ما أحسن زيدا لكنت متعجبا ، ولو قلت ما احسن زيد لكنت نافيا ، ولو قلت ما احسن زيد ، لكنت مستفهما (عن أى شئ فيه حسن) • فلو لم تعرب فى هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفى ، والنفى بالاستفهام ، واشتبهت هذه المعانى بعضها ببعض • وازالة الالتباس واجب وأما الافعال والحروف فانها تدل على ماوضعت له بصيغتها فعدم الاعراب لا يخل بمعانيها ، ولا يورث لبسا فيها ". [٣]

---

(١) الرد على النحاة ص ١٥٤ •

(٢) المرجع نفسه ص ١٥٦ وانظر ص ٣٩ •

(٣) أسرار العربية ص ٢٤ •

وقد اسلفنا رأينا فى هذه المسألة • وبقيت مسألة أخرى اختلف فيها نحاة البصرة والكوفة ، ولابد من وقفة يسيرة عندها قبل أن نتطرق للنواصب ؛ وهى عامل الرفع فى الفعل المضارع • ورأى البصريين فيه لايختلف عن رأى سيبويه حيث يقول :"اعلم انها اذا كانت فى موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ ، أوفى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مجرور ، أو منصوب ، فانها مرتفعة • وكينونتها فى هذه المواضع الزمتها الرفع "•(1)

فالفعل المضارع على مذهب البصريين يعرب لمضارعته الاسم ، ويرفع لوقوعه موقع الاسم • سواء وقع فى موقع اسم مبتدأ كقولنا يقول زيد ذاك • أو فى موقع اسم مبنى على مبتدأ مثل زيد يقول ذاك • أما ماكان فى موقع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبنى على مبتدأ ، فمثل مررت برجل يقول ذاك ، وهذا يوم آتيك ، وهذا زيد يقول ذاك ، وحسبته ينطلق ، وهلا يقول زيد ذاك • وهى الامثلة التى ساقها سيبويه • وقد توهم أبو العباس ثعلب على سيبويه انه يرفع الفعل المضارع لمضارعته الاسم "•(2) قال أبو سعيد "وتبعه على هذا التوهم أصحابه ، ولم يفهموا مذهب البصريين "• أما الفراء فيرى

---

(1) الكتاب جـ1 ص ٤٠٩ وأنظر المقتضب جـ٢/٥ والاصول جـ٢ / ١٥٠ والجمل ص ٢١ ومخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ1 ورقة ١٢٦ آ • وشرح ابن يعيش جـ٧ /٦ •

(2) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ م٣ ورقة ١٨٨ ب •

يرتفع لتجرده من الناصب والجازم • نجد الكسائى يقول : " الفعل المستقبل يرتفع بالزوائد الاربع الالف والنون والتاء والياء "• وقد رد قوله هذا أبو سعيد فقال " هذا يفسد من وجهين احدهما : أن هذه الزوائد موجودة فى حال النصب والجزم ، والعامل اذا وقع على المعمول فيه عمل عمله ، والوجه الاخر ان هذه الزوائد من نفس الفعل ، وتمام معناه ، ولا تنفصل منه فى لفظ ولا فى معنى ينفرد به ، فكيف تعمل فيه ولا تنفرد منه ولا تفارقه" • (١)

وملخص ما أوردناه أن الفعل المضارع معرب لاخلاف فى ذلك بين البصريين والكوفيين الا انه عند البصريين معرب لمشابهته الاسم • ولدى الكوفيين معرب بالاصالة • وقد رجحنا رأى الكوفيين اذ رأينا ان الاسباب التى أوجبت اعراب الاسم متوفرة للفعل المضارع • فلزم أن يعرب لانه يستحق الاعراب •

كما اتفق الفريقان على أن المضارع يأخذ من الاعراب الرفع والنصب والجزم ، ولا جر فيه ، كما انه لاجزم فى الاسماء • الا انهم اختلفوا فى عامل الرفع فى الفعل المضارع • فذهب البصريون الى أن عامل الرفع فيه هو وقوعه موقع الاسم ، بينما نجد الفراء وأصحابه يقولون أن عامل الرفع فيه هو تجرده من الناصب والجازم • وهو ماسار فى رفع المضارع وقد رجحناه •

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٨٨ ب •

أما الكسائى فذهب الى أن حروف المضارعة هى التى عملت الرفع فى المضارع • وقد رد قوله هذا بأن جزء الشىء لايعمل فيه •

وذهب ثعلب الى أنه يرتفع بمضارعته الاسم • وقد رد بأنه لو كان الامر كذلك لكان يلزم أن يكون المضارع مرفوعا دائما ، ولا قائل به •

وقال الاعلم ارتفع بالاهمال • وهو قريب من مذهب الفراء • ولا نقول فى هذا الخلاف أكثر مما قال أبو حيان وهو أنه لافائدة فيه ولاينشأ عنه حكم تطبيقى •(١)

---

(١) انظر الهمع جا ص ١٦٥ •

الباب الثاني

أن المصدرية

قال سيبويه في باب " انّ وأنّ " : " أما أنّ فهي اسم وما عملت فيه صلة لها كما ان الفعل صلة لأن الخفيفة ". [١] ثم قال في باب " أن وان " : " فأن مفتوحة تكون على وجوه ، فاحدهما أن تكون فيه ان وماتعمل فيه من الافعال بمنزلة مصادرها ". [٢] ثم مثل لقوله هذا في باب من أبواب ان التي تكون والفعل بمنزلة مصدر قائلا : تقول ان تأتيني خير لك كأنك قلت الاتيان خير لك ، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى : " وأن تصوموا خير لكم يعني الصوم خير لكم " وقال الشاعر " عبد الرحمن بن حسان " :

اني رأيت من المكارم حسبكم   أن تلبسوا حر الثياب وتشبعوا

كأنه قال رأيت حسبكم لبس الثياب ". [٣]

أن هي أم الحروف الناصبة ، وهي اذا وقعت على الافعال المضارعة خلصتها للاستقبال ونصبتها . وسائر النواصب محمولة عليها لاشتراكها معها في تخصيص المضارع للاستقبال وهذا مذهب البصريين .

قال أبو سعيد " جملة ماتنصب به الافعال المضارعة أربعة أحرف وهي : أن الخفيفة ولن وكي واذن أما " أن" الخفيفة فهي أم الحروف في هذا الباب والغالبة عليه والقوية فيه ". [٤] ثم يقول " أما علة

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٦١ .

(٢) المرجع نفسه ص ٤٧٥ .

(٣) المرجع نفسه والصفحة . الآية البقرة / ١٨٤ .

(٤) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ جـ١ ص ١٢٨ آ .

نصبها فمن قبل أنّ " "ان" ومابعدها من الفعل بمنزلة المصدر ،
كما ان أنّ المشددة ومابعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد •
فلما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل ". (١)
ولكنها علة مخترعة لايقوم عليها دليل لان العرب قد الفوا أنفسهم
يتحدثون هكذا : ينصبون الفعل بعد "أن" الخفيفة ، وينصبون الاسم
بعد أنّ المشددة • ولانستطيع أن نقول أنهم حملوا احداهما على
الاخرى • وانما هذه صناعة نحوية ، وقد سماها بعض الباحثين
" القياس الصناعى " فقال : " انما نشير الى ذلك القياس المصنوع
الذى كثيرا مايتحدثون عنه من مثل قولهم اعراب المضارع قياسا
على الاسم ••• الخ أو قولهم : نصبت لا النافيه للجنس الاسم ،
ورفعت الخبر ، قياسا على أنّ لمشابهتها اياها فى التوكيد ، الى
غير ذلك من أمور ليست الا صناعة نحوية ، ولا تمت للقياس اللغوى
الحقيقى بصلة ما ، لانها من علل النحاة المخترعة التى ادعو ظلما
وتجنيا أن العرب راعوها فى التفرقة بين الاساليب ، وعمدوا اليها
عمدا ، كأنما كان كل العرب الاقدمين علماء فى النحو ، يدركون علله
وحيله كما أدركها أصحاب النحو من المتأخرين ". (٢) وسنرى هذا القياس
كثيرا فى ثنايا البحث • وأبو سعيد السيرافى هو أكثر النحاة ولعا
بهذه العلل واختراعها ، وكان يحتاج أن يقيم الدليل أولا على
منطقية اللغة ونحن نرى انها ليست كذلك بل هى كما قال أحد
الباحثين ظاهرة اجتماعية لم يضعها الافراد ، ولكن خلقتها طبيعة

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جا ص ١٢٨ أ •

(٢) منهج البحث فى الادب واللغة ــ لانسون ومابييه ص ٦٢ •
والللغة والمجتمع للدكتور وافى ص ٩١ •

الاجتماع ولم ينظمها العقل الفردى بل أشرف عليها عقل الجماعة التى لا تدرك الادلة المنطقية ". (١) وقد برهن على هذا القول الدكتور ابراهيم انيس بقوله : " وربما كانت العلاقة بين العدد والمعدود فى اللغة العربية من أوضح الدلالات على خروج الظواهر اللغوية على المنطق العقلى ، فنحن اذ نعد الاقل من العشرة نميز العدد بالجمع ، فنقول ثلاثة رجال . فى حين انا مع الاعداد التى فوق العشرة نكتفى بالمفرد فنقول مائة رجل ، وألف امرأة ". (٢)
وكذلك يمكن القول بأن الاعداد من ثلاثة الى عشرة تخالف المعدود، فتذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، ولو كانت اللغة منطقية لاقتضى المقام غير ذلك فلما كان الامر كذلك وجب أن نضع فى اعتبارنا أن مايجب أن يؤخذ من كتاب سيبويه وسائر النحاة ، هو مجرد الاستقراء للغة التى كان العرب يتحدثونها . أما أن تكون الافعال المضارعة قد اعربت لمشابهتها لاسماء الفاعلين ، أو أن تكون لا النافية للجنس قد نصبت الاسم ، ورفعت الخبر ، حملا على أنّ المشددة أو أن تكون "أن" فى الافعال قد حملت على "أن" فى الاسماء ، أوغير ذلك من العلل فهو من قبيل الصناعة النحوية ولو سلمنا به لاقتضى ذلك أن نسلم بان هذه اللغة لم يتكلم بها العرب كلغة شاملة . وانما جاء ذلك على مراحل ، والدليل على قولنا هذا أنهم يقولون ان كذا قد حمل على كذا ، أو ان "أن الخفيفة قد حملت

---

(١) الاجتهاد فى النحو ص ٩ للاستاذ أمين الخولى .
(٢) من أسرار اللغة ص ٨٧ للدكتور ابراهيم أنيس .

على " أنّ " المشددة ، وحمل شيء على شيء يقتضى أن الاول سابق للاخر وانّى لهم أن يثبتوا أن " أنّ " المشددة سبقت "أن " الخفيفة فى اللغة ، أو يثبتوا أن اعراب الاسماء سبق اعراب الفعل المضارع ، وماذا كان حكم الفعل المضارع قبل أن يحمل على اسماء الفاعلين فيعرب هل كان مبنيا ؟ وهل يعقل أن " أن " الخفيفة حينما ظهرت فى اللغة لاول مرة اجتمع نفر من الناس وقالوا أنها تشبه أنّ المشددة ويجب أن تحمل عليها ، ومثلما تعمل أن المشددة فى الاسماء النصب وجب أن تعمل هذه فى الافعال النصب كذلك !؟ وماذا كان حكم الافعال المضارعة بعد أن الخفيفة قبل أن تحمل على أنّ المشددة !!؟ فهذه اللغة قد اختارها الله سبحانه وتعالى لغة للقرآن الكريم . وقد أحكم صنعها مثلما أحكم صنع كل شيء ، وجعل العرب يتحدثون بها بكل هذه الطلاقة ويحرصون على قواعدها كل الحرص بل أن كل اهتمامهم كان منصرفا الى اللغة والاهتمام بها . وبالرغم من أنها لم تكن لغة مكتوبة فى معظم الاحيان الا أن العربى كان يدرك بسرعة مذهلة موضع الخطأ أو اللحن فى كلام صاحبه فيقومه ولا يسكت عليه ، وكان ذروة تمامها وكمالها كتاب الله عز وجل . ثم كثرت بعد ذلك الفتوحات ، واختلط الفرس والروم مع العرب وفشا اللحن ، وآلت اللغة الى ما آلت اليه . وليس القول بان هذه اللغة الهام ، قول جديد أو رأى مستحدث ، بل سبقنى اليه الكثيرون . قال ابن جنى : " الا ان أبا على رحمه الله ، قال لى يوما : هى من عند الله ، واحتج بقوله سبحانه : " وعلم آدم الاسماء كلها " وهناك رأى ابن جنى فى اللغة حيث يقول : " وأعلم فيما بعد ، انني على تقادم الوقت ، دائم

التنقير والبحث عن هذا الموضع ،فاجد الدواعى والخوالج قوية التجاذب لى ، مختلفة جهات التغول على فكرى • وذلك انى اذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة ،وجدت فيها من الحكمة والدقة ،والارهاف والرقة ، مايملك على جانب الفكر • فمن ذلك مانبه عليه أصحابنا رحمهم الله ،ومنه ماحذوته على أمثلتهم ، فعرفت بتتابعه وانقياده ،وبعد مراميه وآماده صحة ماوفقوا لتقديمه منه • وانضاف الى ذلك وارد الاخبار المأثورة بانها من عند الله جل وعز ، فقوى فى نفسى اعتقاد كونها توفيقا من الله سبحانه ،وانها وحى ".(١) وابن سيده يعتقد الرأى نفسه • (٢)

وسيبويه ومن لف لفه من النحاة لم يخترعوا لغة جديدة ، وانما الذى اخترعوه هو العلل ، ثم وضعوا الكثير من القوانين والاحكام التى أفضت بهم الى كثير من التعنت والافتراضات التى لا طائل من ورائها • فهم مثلا قد وضعوا قاعدة عامة : وذلك ان عوامل الافعال لاتعمل فى الاسماء ، وعوامل الاسماء لاتعمل فى الافعال ،بالرغم من انهم قد وجدوا فى اللغة ان "حتى" مثلا يجئ بعدها الاسم مجرورا ،ويجئ بعدها الفعل أحيانا منصوبا ، وأحيانا مرفوعا ،فافترضوا ان أن مضمرة بعد حتى حتى يتفق ذلك

---

(١) الخصائص جـ١ ص ٤٧ •

(٢) أنظر المخصص جـ١ / ٤ •

مع القاعدة التى وضعوها • وكذلك اللام وغيرها من الحروف التى افترضوا أنها غير عاملة ، وان العامل بعدها مضمر • ولو قالوا مثلا أن حتى تعمل فى الاسماء والافعال فان ذلك لايضيرهم بشئ لان العرب قد نطقت بـ "حتى عاملة فى الافعال والاسماء على السواء وكذلك اللام •

أما "أن" فقد قال عنها أبو سعيد أنها أم الباب ، فقال أبو حيان "بدليل الاتفاق عليها والاختلاف فى لن واذن وكى" (١) وسنعرض لذاك الاختلاف فى مواضعه • وأن هذه توصل بالامر وبالماضى وبالنهى فالامر كحكاية سيبويه وكتبت اليه بان قم" وأما الماضى فمنه قوله تعالى "ولولا أن من الله علينا" وقال المبرد : "فان وقعت على الماضى ، نحو سرنى أن قمت ، وساءنى أن خرجت كان جيدا • قال الله تعالى : " وامرأة مؤمنة أن وهبت نفسها للنبى " أى لان كان هذا فيما مضى" (٢) وقال سيبويه : "وأما قوله كتبت اليه أن أفعل وأمرته أن قم فيكون على وجهين على أن تكون أن التى تنصب الافعال ووصلتها بحرف الامر والنهى ••• والدليل على أنها تكون أن التى تنصب أنك تدخل الباء فتقول اوعزت اليه بان أفعل • والوجه الاخر أن تكون بمنزلة أى". (٣) أى أن سيبويه جعل أن التى تدخل على الامر والنهى على وجهين :

---

(١) همع الهوامع جـ٢ ص ٢ •

(٢) المقتضب جـ٢ /٣٠ الآيـة الاحزاب /٥٠ •

(٣) الكتاب جـ١ ص ٤٧٩ •

أما أن تكون أن الناصبة للمضارع أو أن تكون بمعنى أى ولكنه استبعد الاخيرة ورجح الاولى ، بدليل أنها لو كانت بمعنى أى لم تدخلها الباء كما تدخل فى الاسماء ، " وقد زعم أبو بكر بن طاهر أنها غيرها ، فتكون أن على مذهبه مشتركة أو متجوزا بها واستدل لذلك بأمرين أحدهما : أنها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضى كالسين وسوف ، وكذا الامر • والثانى : أنا لو فرضنا دخولها على الماضى لوجب أن تصيره بصيغة المضارع كـ "لم" لما دخلت على الماضى قلبت صيغته الى المضارع لتعمل فيه "• (١) أى أن ابن طاهر يرى أن "أن" الموصولة بالماضى والامر هى غير "أن" الموصولة بالمضارع • وقد رد ابن هشام الحجة الاولى قائلا :"والجواب عن ذلك أنه منتقض بنون التوكيد ، فانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الامر باطراد واتفاق ، وبادوات الشرط فانها أيضا تخلصه مع دخولها على الماضى باتفاق "• (٢)

ثم أورد حجة ثانية نسبها الى ابن طاهر ثم ردها والحجة هى قول ابن طاهر " انها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب ، كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطية ولا قائل بذلك "• (٣) ثم يرد ابن هشام قائلا : " انه انما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطية لانها أثرت القلب الى الاستقبال فى معناه ، فاثرت الجزم

---

(١) همع الهوامع جـ٢ ص ٢ •

(٢) المغنى جـ١ ص ٢٩ •

(٣) المرجع نفسه ص ٢٨ •

فى محله ، كما انهالما اثرت التخليص الى الاستقبال فى معنى المضارع آثرت النصب فى لفظه ". (١)

وشرط نصب المضارع بعد "أن" أن لا تقع بعد فعل يقين كعلم وتحقق وتيقن ونحوها ، فانها حينئذ المخففة من الثقيلة • وقد قال سيبويه فى ذلك " وذلك قولك قد علمت ان لا يقول ذاك ، وقد تيقنت أن لا تفعل ذاك ، كأنه قال أنه لا يقول وانك لا تفعل • ونظير ذلك قوله عز وجل " علم أن سيكون منكم مرضى " وقوله " افلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا " وقال أيضا " لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء " وليست " أن " التى تنصب الافعال تقع فى هذا الموضع ، لان ذا موضع يقين وايجاب ". (٢) "وقد جوز الفراء ان تلى أن الناصبة للمضارع لفظ العلم وماقى معناه مستدلا بقراءة " أفلا يرون أن لا يرجع اليهم " بالنصب وهى بمعنى أفلا يعلمون ويقول جرير :

نرضى عن الله أن الناس قد علموا   أن لا يدانينا من خلقه أحد

وأجيب بأن العلم انما يمتنع وقوع أن الناصبة بعده اذا بقى على موضوعه الاصلى ، أما اذا أول بالظن واستعمل استعماله فانه يجوز فيه ذلك • والدليل على استعمال العلم بمعنى الظن قوله تعالى : " فان علمتموهن مؤمنات " فان المراد بالعلم فيه الظن القوى ، اذ القطع بايمانهن غير

---

(١) المغنى جـ١ ص ٢٩ •

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٨١ وانظر المقتضب جـ٣٠/٣ وأنظر الاصول جـ٢١٨/٢
وأنظر الجمل ٢٠٦/ وأنظر همع الهوامع جـ٢/٢ وشرح الكافية جـ٢١٦/٢
والآيات على الترتيب المزمل/ ٢٠ ، طه / ٨٩ ، الحديد / ٢٩ •

متوصل اليه ".(١)

" فأما ظننت وحسبت وخلت ورأيت فان "أن" تكون فيها على وجهين على أنها تكون أن التى تنصب الفعل ، وتكون الثقيلة • فاذا رفعت قلت قد حسبت أن لايقول ذاك وأرى أن سيفعل ذاك ولا تدخل هذه السين فى الفعل هاهنا حتى تكون أنه وقال عز وجل : " وحسبوا أن لا تكون فتنة " كأنك قلت قد حسبت أنه لايقول ذاك وانما حسنت هاهنا لانك قد أثبت هذا فى ظنك كما اثبته فى علمك ، وانك ادخلته فى ظنك على أنه ثابت الآن كما كان فى العلم • ولولا ذلك لم يحسن أنك هاهنا ولا أنه فجرى الظن هاهنا مجرى اليقين ، لانه نفيه وان شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيت وخفت فتقول ظننت أن لا تفعل ذاك ونظير ذلك : " تظن أن يفعل بها فاقره "و" ان ظنا أن يقيما حدود الله " فلا اذا دخلت هاهنا لم تغير الكلام عن حاله • وانما منع خشيت أن تكون بمنزلة خلت وظننت وعلمت اذا أردت الرفع انك لا تريد أن تخبر أنك تخشى شيئا قد ثبت عندك ، ولكنه كقولك أرجو واطمع وعسى ، فأنت لا توجب اذا ذكرت شيئا من هذه الحروف ، ولذلك ضعف أرجو أنك تفعل • وأطمع أنك فاعل • ولو قال رجل أخشى أن لا تفعل ، يريد أن يخبر أنه يخشى أمرا قد استقر عنده أنه كائن جاز وليس وجه الكلام ".(٢)

---

(١) همع الهوامع جـ٢ / ٢ •

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٨١ وأنظر المقتضب جـ٢ / ٣١ والايات على الترتيب المائدة /٧١ ، القيامة/٢٥ ، البقرة / ٢٣٠ •

قدمنا أن "أن" المصدرية لاتقع بعد فعل العلم ، أما بعد فعل الظن ، فيجوز أن تكون "أن" مخففة من الثقيلة ، ويجوز أن تكون مصدرية • فاذا جاز أن يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم تقع بعده المخففة • لانه قد استقر فى ظنك كما استقر فى علمك ، فجرى الظن مجرى اليقين • وقد يشتد كذلك الخوف والرجاء ويقوى حتى يلحق بالمتيقن ، فتقع بعدهما أيضا "أن" المخففة • وهذا معنى قول سيبويه :" انه يخشى أمرا استقر عنده انه كائن " • أما قوله : " ولاتدخل هذه السين فى الفعل هاهنا حتى تكون أنه " فذلك أنه يجوز بعد فعل الظن ومايؤدى معنى العلم أن تجىء أن المصدرية أو المخففة أو الثقيلة فان دخلت المخففة على الاسمية كقول الاعشى :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل

أو الفعلية الشرطية كقوله تعالى : "أن لو استقاموا " لم يحتاجوا الى فرق ، لان المصدرية تلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر • أما اذا دخلت على الفعلية الصرفة وكان ذلك الفعل غير متصرف مثل قوله تعالى :" ان ليس للانسان " أو قوله :" وان عس أن يكون قد اقترب أجلهم " لم يحتاجو أيضا الى فرق لان المصدرية لاتدخل على الافعال غير المتصرفة • أما اذا كان الفعل متصرفا وجب أن يفصل المخففة من الفعل أما بالسين نحو " علم أن سيكون" أو سوف أو قد نحو " ليعلم أن قد أبلغوا" (١) قال سيبويه : " وأعلم أنه ضعيف فى الكلام أن تقول قد علمت أن تفعل ذاك وقد علمت أن فعل ذاك حتى تقول سيفعل أو قد فعل أو تنفى فتدخل لا وذلك لانهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من أنّه ". (٢) وقد قدمنا شرحه •

---

(١) أنظر الكتاب جـ١ / ٤٨٢ وشرح الكافية جـ٢ / ٢٦٦ •

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٨٢ •

قال سيبويه في باب أن التي تكون والفعل بمنزلة المصدر :ـ
" وأعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من أن كما حذفت من أنّ جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت فعلت ذاك حذر الشر أي لحذر الشر ، ويكون مجرورا على التفسير الاخر ، ومثل ذلك قولك : انما انقطع اليك أن تكرمه أي لان تكرمه • ومثل ذلك قولك : لاتفعل كذا وكذا أن يصيبك أمر تكرهه • كأنه قال لئن يصيبك أو من أجل أن يصيبك وقال عز وجل " ان تضل احداهما " وقال تعالى : " أآن كان ذا مال وبنين" كأنه قال ألان كان ذا مال وبنين • قال الاعشى :

أآن رأت رجلا أعشى أضرّبه ريب المنون ودهر تابل خبل

فأن هاهنا حالها في حذف حرف الجر كحال أنّ ، وتفسيرها كتفسيرها وهي مع صلتها بمنزلة المصدر • (١) يعني سيبويه بقوله هذا أن "أن" لما كانت مع معمولها في تقدير الاسم تسلط عليها العامل المعنوي واللفظي فتقع مبتدأ نحو قوله تعالى " وأن تصوموا خير لكم " ، وخبراً لمبتدأ نحو الامر ان تفعل كذا ،كما تقع معمولا بحرف جر ويكثر حذفه كالامثلة المتقدمة في نص سيبويه نحو قولك انما انقطع اليك أن تكرمه أي لان تكرمه ، حملوها على أنّ المشددة حيث يقول سيبويه في بابها :
" تقول جئتك أنك تريد المعروف • انما تريد لانّك تريد المعروف • ولكنك حذفت اللام هاهنا " • (٢) وكل ذلك محمول على حذف حرف الجر من المصدر فاذا قلت فعلت ذاك حذر الشر ،فانما تعني لحذر الشر •

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٧٦ •
(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٦٤ وأنظر المقتضب جـ٢ ص ٣٥ وأنظر مغني اللبيب جـ٢ ص ٦٤٠ •

وقال الشاعـر :ـ

وأغفر عوراء الكريم ادخاره   واعرض عن ذنب اللئيم تكرما

أى لادخاره . أما الشاهد فى بيت الاعشى فهو قوله : آآن رأت رجلا . وتقديره الآن رأت رجلا وهو محمول على حذف اللام ،ومعناه متصل بالبيت قبله حيث يقول :

صـرمت هريرة عنـا ماتكلمنا

أى أصرمت لان رأتنى اعشى .

ويتابع سيبويـه المواضع التى تقع فيها أن مع معمولها فيقول :
" ومن ذلك أيضا قوله " ائتنى بعد أن يقع الامر ،وأتانى بعد أن وقع الامر كأنه قال بعد وقوع الامر " . (١) ثم يقول فى موضع آخـر " وتقول اذا أضفت الى أن الاسماء أنه أهلٌ أن يفعلَ ، ومخافـــةَ أن يفعلَ . وان شئت قلت انه أهلٌ أن يفعلَ ومخافةً أن يفعـــلَ كأنك قلت أنه أهلٌ لان يفعلَ ،ومخافةً لان يفعلَ ،وهذه الاضافـــة كاضافتهم بعض الاشياء الى أنّ قال الشاعر :

تظل الارض كاسفة عليه   كآبة أنّها فقدت عقيـــلا (٢)

لما كان سيبويـــه قد نص على ان " أن " مع معمولها تكون بمنزلة المصدر ، فقد راح يستوفى المواضع التى تحل فيها ان مع معمولها فى مواضع الاسماء ، فبعد أن وضح أنها تأتى مبتدأ وخبرا ومعمولا لحرف جر أراد أن يوضـــح

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٧٦ وأنظر مغنى اللبيب جـ١ ص ٢٨ والهمع جـ٢ ص ٣ .
(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٧٧ .

فى النصوص السابقة انها تقع أيضا معمولا لاسم مضاف ومنه قوله :
" أئتنى بعـد أن يقع الامـر " أى ائتنى بعد وقوع الامـــر •
فالمصدر واقع فى محل جر بالاضافة أما قوله أنه " أهلُ أن يفعلَ "
فهذا عـلى نيه الاضافة أيضا لانه لم ينون ، فكأنه قال انه أهـل
فعل كذا • أما قوله وان شئت قلت " أنه أهلٌ أن يفعلَ " فليس
هذا على نية الاضافة لانه لم يسقط التنوين ، وانما هو محمول على حذف
حرف الجر • كأنه قال انه أهل لان يفعل • أما الشاهد فى البيت
فهو اضافة الكآبة الى أنّ على تأويل كآبة فقدها والمعنى كآبة لفقدهـا
اياه • وليس فى البيت شاهد على أن المصدرية وانما هذه أنّ الثقيلة
والبصريون يحملون أن الخفيفة عليها •

وقال ابن الطراوه " لايجوز أن يضاف الى أن ومعمولها ، لان
معناها التراخى فما بعدها فى جهة الامكان وليس بثابت • والنيـة
فى المضاف اثبات عينه بثبوت عين ما أضيف اليه ، فاذا كان ما أضيف
اليه غير ثابت فى نفسه فان ثبوت غيره محال ". (١) الا أن سيبويـه
قد نص على أن " أن " مع معمولها تأتى معمولا لاسم مضاف وكذلـك
نص عليه ابن السراج • (٢)

ثم يقول سيبويـه ومن ذلك قوله : " أما ان اسير الى الشام
فما أكرهه ، وأمّـا أن اقيم فلى فيه أجر ، كأنه قال أما السيرورة
فما أكرهها ، وأمّـا الاقامة فلى فيها أجر ". (٣) يتابع سيبويـه مواقع

---

(١) همع الهوامع جـ٢ ص٣ •
(٢) أنظر الاصول جـ٢ ص ٢١٦ •
(٣) الكتاب جـ١ ص ٤٧٧ •

الاسماء التى تقع فيها أن مع معمولها فيبين فى هذا النص أنهـــا تقع بعـد أمّـا ولا تقع الافعال بعد " أما " بل يفصل بين " أمـــا " وبين الفاء بواحد من أمور ستة ليس الفعل من بينها ـ وأولها : المبتدأ كقوله تعالى " وأما السفينة فكانت لمساكين " وكقول سيبويـــه أما الاقامـــة " وأما السيرورة " وثانيها :الخبر ، نحو " أما فى الدار فزيد " ، وثالثها :جملة الشرط نحو " فاما ان كان من المقربين فروح " الآيات ،ورابعـها : اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب ،نحو " فأما اليتيم فلا تقهر " وخامسها : اسم معمول لمحذوف يفسره مابعـــد الفاء نحو قولك " أما زيدا فأضربه " وسادسها : ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه ،أو للفعل المحذوف نحو " أما اليوم فانى ذاهب " [1] فلما كان لايفصل بين أما والفاء التى تتعين فى جوابها الا بالاسم ،لذلك قال سيبويـــة : " ومن ذلك قوله " أما أن أسير الى الشام فما أكرهه " لان ان والفعل بمنزلة مصدر ، فكأنـــه قال " أما السيرورة الى الشام فما أكرهها " فوقعت مع معمولها فى موضع الاسماء .

ومن وقوعها مواقع الاسماء قوله تعالى " فما كان جواب قومه الا أن قالوا " قال سيبويـــه : " أن محمولة على كان كأنه قال فما كان جواب قومه الا قول كذا وكذا وان شئت رفعت الجواب فكانت أن منصوبة" .[2]

---

(١) أنظر مغنى اللبيب جـ١ ص ٥٨ .

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٧٦ . الآية العنكبوت/٢٤ ، ٢٩

وهذا معناه أن المصدر المؤول من أن والفعل يقع محمولا لكان اسما وخبرا ففى قوله تعالى : " فما كان جواب قومه الا أن قالوا " ان نصبت الجواب كان خبرا لكان ، والمصدر اسمها . وان رفعت الجواب كان اسما لها والمصدر المؤول من أن والفعل فى محل نصب خبرها .

ثم يتابع سيبويه القول فى مواقع أن فيقول : " وتقول ما منعك ان تأتينا أراد من اتياننا . فهذا على حذف حرف الجر وفيه مايجىء محمولا على مايرفع وينصب من الافعال تقول قد خفت أن تفعل وسمعت عربيا يقول : " أنعم ان تشده " "أى بالغ فى أن يكون ذلك هذا المعنى وان محمولة على انعم "[1] وقد اسلف سيبويه القول بان ان ومعمولها تقع محمولا لحرف الجر ومثل للام وهو فى هذا النص يمثل لحرف جر آخر وهو "من" فالمنع عادة يكون من الشىء فلذلك قال " مامنعك أن تأتينا " أى من اتياننا فهو محمول على حذف حرف الجر "من" أما قوله انعم ان تشده فمعناه انعم فى شده فالمصدر محمول على حذف حرف الجر "فى" كما يقع المصدر المؤول من أن والفعل محمولا لافعال الظن والخوف ومثله : قد خفت أن تفعل ، وظننت أن تقوم خيرا من أن تقعد .

قال سيبويه : "وقال جل ذكره " بئسما اشتروا به أنفسهم ، ثم قال أن يكفروا على التفسير ، كأنه قيل له ماهو ؟ فقال هو أن يكفروا ".[2]

---

(١) الكتاب ج١ ص ٤٧٦ . وأنظر الاصول ج٢ / ٢٦٦ .
(٢) الكتاب ج١ ص ٤٧٦ .

قال أبو سعيد : " فان يكفروا فى موضع رفع على ظاهر كلامـــه ، وموضعه كموضعه فى قولنا بئس رجلا زيد و "ما" فى معنى " شيئا " واشتروا به نعت لـ "ما" والى هذا المعنى ذهب الزجاج فى معنى الآيـة ".(١) أما الفراء فقال : " ان يكفروا يجوز ان يكون فى موضع خفض ورفع ، فأما الخفض : فأن تردها على الهاء فى " بـه ".(٢) وقد علق السيرافى على قول الفراء قائلا : " يذهب الى أن "ما" بمعنى الذى وهى موصولة بقوله " اشتروا به أنفسهم " وان يكفروا بدل من الهاء فيصير أيضا فى صلة "ما" وتسمى "بئسما" فى هذا الوجه مكتفية لان تقديرها : بئس الذى اشتروا به أنفسهم . والكلام تام ، وليس بمنزلة قولك : بئس الرجل عبد الله ".(٣) فعلى تفسير سيبويه تكون "ما" فاعل بئس وهو اسم معرفة ، وان يكفروا فى محل رفع مبتدأ ، وهو المخصوص بالذم كأنه قال بئس الشئ كفرهم . أما الجر على مذهب الفراء فمحمول على أن "ما" اسم موصول ، فيكون على هذا "ان يكفروا" فى محل جر بدلا من الهاء فى " بـه ". وأما وجه الرفع الذى عناه الفراء فهو ماذهب اليه سيبويه .

يواصل سيبويه القول فى "أن" فيقول : " وتقول أنه خليق لان يفعل ، وأنه خليق ان يفعل على الحذف ".(٤) أى أن " ان"

---

(١) هامش الكتاب جـ١ / ٤٧٦ .
(٢) المرجع نفسه والصفحة .
(٣) المرجع نفسه والصفحة .
(٤) المرجع نفسه ص ٤٧٧ وأنظر الاصول جـ٢ ص ٢١٦ ومغنى اللبيب جـ١ / ٢٨ وهمع الهوامع جـ٢ / ٣ .

مع فعلها تقع معمولا لحرف جر محذوف فتقول أنه خليق لان يفعل ، وهذا محمول على حذف حرف الجر • أما قولك : انه خليق أن يفعل ، فمحمول على " خليق" • ولايجوز حذف اللام من المصدر الصريح بعد " خليق " فلا تقول هو خليق الفعل بمعنى للفعل ولذلك قال سيبويه : " ولا يستعملون المصدر هاهنا " • فليس الشأن هنا مثل قوله : " انه أهل ان يفعل ، واهل ان يفعل " • فحين اسقط التنوين حمل المصدر المؤول على الجر بالاضافة ، ولايجوز ذلك فى خليق فالاضافة غيرجائزة فاما أن يحمل المصدر بعدها على حذف حرف الجر واما أن ينصب أى يحمل على "خليق" نفسها ، فيكون فى محل نصب خبرا لها •

ثم يقول سيبويه : " وتقول عسيت أن تفعل ،فان هاهنا بمنزلتها فى قولك قاربت أن تفعل ، أى قاربت ذاك • وبمنزلة دنوت أن تفعل ، واخلولقت السماء ان تمطر أى لان تمطر • وعسيت بمنزلة اخلولقت السماء ، ولا يستعملون المصدر هاهنا " •(١) فالمصدر المؤول من ان والفعل يقع معمولا لبعض أفعال المقاربة • ذكر منها سيبويه هنا عسى واخلولق وعس هنا فعل ماض مثل قارب ودنا واخلولق • والدليل على ذلك قبولها علامة الافعال الماضية ، كتاء المخاطب وتاء الفاعل •وكل أفعال المقاربة ترفع المبتدأ ويكون اسمها ، ويقع خبره فى محل نصب خبرا لها •

أما قوله : " وعسيت بمنزلة اخلولقت السماء ولا يستعملون المصدر هاهنا " فهذا معناه أنهم لايستعملون المصدر الصريح بعد عسى واخلولق فيقولون

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٧٧ وأنظر الاصول جـ٢ ص ٢١٦ •

اخلولقت السماء ان تمطر • ولا يحسن اخلولقت السماء للمطر ، " ولا يقولون عسيت الفعل ، ولا عسيت للفعل ، وتقول عسى أن تفعل ، وعسى أن تفعلوا ، وعسى ان تفعلا ، وعسى محمولة عليها أنّ كما تقول دنا أن يفعلوا ، وكما قالوا اخلولقت السماء أن تمطر ، وعلى هذا تكلم به عامة العرب وكينونة عسى للواحد والجميع والمؤنث تدلك على ذلك ". [1] وهذا معناه أن عسى قد تأتى تامة فيستغنى بان والمضارع عن ثانى معموليها • وكذلك اخلولق ومنه قوله تعالى : " فعسى أن تكرهوا شيئا " [2] وتقول " اخلولق أن يأتى " فان والمضارع فى تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذى هو الخبر • " ومن العرب من يقول عسى وعسيا وعسوا وعست وعستا وعسين فمن قال ذلك كانت ان فيهن بمنزلتها فى عسيت فى أنها منصوبة • "[3] وهذا معناه اننا اذا ذكرنا الضمير مع عسى فان المصدر المؤول من أن والفعل يكون فى محل نصب خبرا لها ، والضمير المتصل بها اسمها •

ثم يقول سيبويه : " واعلم انهم لم يستعملوا عسى فعلك استغنوا بأن تفعل عن ذلك " [4] فالعرب لم تستعمل الاسم الصريح بعد عسى ، بل يستخدمون المصدر المؤول • واقتران خبر عسى بان هو المختار عند عامة العرب ، وتجريده من أن قليل جدا ، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من أن الا فى الشعر للضرورة • ولم يرد فى القرآن الا مقترنا بأن ، قال تعالى : " عسى الله أن يأتى بالفتح " وقال عزّ وجل :

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٧٧ •

(٢) النساء / ١٩ •

(٣) الكتاب جـ١ ص ٤٧٧ •

(٤) أنظر شرح الاشمونى جـ١ ص ٤٦٣ •

" عسى ربكم أن يرحمكم " (١) وقد تشبه عسى بكاد فتحذف أن من خبرها . قال سيبويه : " واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل ، يشبهها بكاد يفعل ومنه قول هدبة :

عسى الكرب الذى امسيت فيه　　يكون وراءه فرج قريب

ومثله :

عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر　　بمنهمر جون الرباب سكوب

ومثله :

فأما كيّس فنجا ولكن　　عسى يغتر بى حمق لئيم " (٢)

والشاهد فى البيت الاول هو قوله "عسى ... يكون" على اسقاط ان ضرورة ورفع الفعل والمستعمل فى الكلام عسى أن يكون ، وكذلك القول فى "عسى يغنى" ، و "عسى يغتر" وقد تشبه كاد وكرب ، فيجيء خبرها مقترنا بأن . قال سيبويه : " وقد جاء فى الشعر كاد أن يفعل شبهوه بعسى قال رؤبة :

قد كاد من طول البلى أن يمصحا " (٣)

والشاهد فى قول رؤبة هو دخول أن على خبر كاد ضرورة والمستعمل فى الكلام اسقاطها ، وقد دخلت عليها تشبيها بعسى لاشتراكهما فى معنى المقاربة .

وباستقراء سريع للنصوص السابقة ، نستطيع أن نقول أن سيبويه لما كان قد قرر أن "أن" مع معمولها تكون فى تقدير الاسم ، راح يبرهن

---

(١) أنظر شرح الاشمونى جـ١ ص ٤٦٢ .

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٧٨ .

(٣) المرجع نفسه والصفحة وأنظر الانصاف جـ٢/٢٣٠ .

على ذلك متقصيا المواقع التى تقع فيها فى مواقع الاسماء • فبيّن أنها تقع مبتدأ ، وخبر مبتدأ ، ومعمولا لحرف ناسخ ، ومعمولا لحرف جر ويكثر حذفه ، ومعمولا لكان وأخواتها ، اسما وخبرا ، ومعمولا لظن واخواتها مفعولا أولا وثانيا ، ومعمولا لبعض أفعال المقاربة مثل عسى واخلولق ، كما تقع معمولا لاسم مضاف نحو أنه أهل أن يفعل ، ومخافة أن يفعل ، وقد عارض ابن الطراوة الاضافة الى أن ومعمولها وأسلفنا حجته •

وبعض العرب يهمل " أن " حملا على " ما " المصدرية بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى • وقد حكى ذلك أبو سعيد قائلا : " وبعض العرب ربما رفعوا مابعد أن تشبيها بما وقد روى عن مجاهد أنه قرأ "أن يتم الرضاعة" وقال الشاعر :

ياصاحبى فدت نفسى نفوسكما	وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
ان تحملا حاجة لى خف محملها	وتصنعا نعمة عندى بها ويدا
أن تقرآن على اسماء ويحكما	منى السلام والا تشعرا احدا

والمعنى فيه أسألكما أن تحملا •" (١) والشاهد فى البيت قوله "ان تقرآن" حيث لم يعمل أن ، ولو اعملها لحذف النون من "تقرآن" • قال ابن جنى فى الخصائص سألت ابا على رحمه الله عنه ـ أى عن قوله أن تقرآن ـ فقال هى مخففة من الثقيلة ، كأنه قال "انكما تقرآن" الا أنه خفف من غير تعويض • وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحى قال شبه أن بـ"ما" فلم يعملها كما لايعمل ما " (٢) وزاد قوله :

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ١ ورقة ٢٩ب ، ٣٠أ وأنظر الخزانة جـ٣/٥٥٩ وشرح الكافية جـ٢/٢١٧ •

(٢) أنظر الخصائص جـ١ ص ٤٤ وخزانة الادب جـ٣ ص ٥٥٩ •

" وهذا مذهب البغداديين " وقد استبعد ابن جنى تشبيه أن بما حيث قال : " وفى هذا بعد وذلك أنّ أن لا تقع اذا وصلت حالا أبدا ، انما هى للمضى أو للاستقبال • نحو سرنى ان قام ، ويسرنى أن يقوم ، ولا تقول يسرنى ان يقوم وهو فى حال القيام • و "ما" اذا وصلت بالفعل وكانت مصدرا فهى للحال أبدا ، نحو قولك : ما تقوم حسن ، أى قيامك الذى أنت عليه حسن ، فيبعد تشبيه واحدة منهما بالاخرى • وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتها "(١) وكذلك قال فى شرح تصريف المازنى : " سألت أبا على عن اثبات النون فى " تقرآن" بعد أن/ مخففة من الثقيلة واولاها الفعل بلا فصل للضرورة • فهذا أيضا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا ، الا أن الاستعمال اذا ورد بشىء أخذ به وترك القياس ، لان السماع يبطل القياس".(٢) وقد ذهب ابن عصفور هذا المذهب فى كتاب الضرائر فقال : " ومنه مباشرة الفعل المضارع لان المخففة من الثقيلة وحذف الفصل ، نحو قول الشاعر أنشده الفراء عن القاسم بن معنى قاضى الكوفة :

انى زعيم يا نويـ ... ـقة ان سلمت من الرزاح
ان تهبطين بلاد قو ... م يرتعون من الطلاح

وقول الآخر :

ان تقرآن على اسماء ويحكما ... منى السلام والا تشعرا أحدا

وقول الآخر :

اذا كان أمر الناس عند عجوزهم ... فلابد أن يلقون كل يباب

---

(١) الخزانة جـ٣ ص ٥٦٠ •

(٢) شرح التصريف جـ١ / ٢٧٨ •

وقال ابن الدمينة :

ولى كبد مقروحة من يبيعنى — بها كبدا ليست بذات قروح

ابى الناس ويح الناس ان يشتروها — ومن يشترى ذا علة بصحيح

وقول الاخر :

وانى لاختار القرى طاوى الحشا — محاذرة من أن يقال لئيم " (١)

قال أبو بكر بن الانبارى " رواه الكسائى والفراء عن بعض العرب برفع "يقال" ، ولايحسن شئ من ذلك فى سعة الكلام حتى يفصل بين أن والفعل بالسين ، أو سوف ، أو قد ، فى الايجاب • وبلا فى النفى ، فان جاء شئ منه فى الكلام حفظ ولم يقس عليه ، نحو قراءة مجاهد " لمن أراد أن يتم الرضاعة " برفع "يتم" • ومن النحويين من زعم أن أن فى جميع ذلك هى الناصبة للفعل ، الا انها اهملت حملا على "ما" المصدرية فلم تعمل ، لمشابهتها لها فى أنها تقدر مع مابعدها بالمصدر • وماذكرت قبل من انها مخففة أولى ، وهو مذهب الفارسى وابن جنى ، لانها هى التى استقر فى كلامهم ارتفاع الفعل المضارع بعدها ".(٢)

وذهب الزمخشرى الى أن الرفع بعد أن لغة فقال : " وبعض العرب يرفع الفعل بعد أن تشبيها بما " (٣) ثم أورد قول الشاعر " ان تقرآن" كما أورد الآية على قراءة مجاهد • وعلق شارح أبيات المفصل على قول الشاعر " ان تقرآن " قائلا : " والشاهد فيه أنه أجرى أن المصدرية مجرى "ما" ، فابقى الفعل بعدها مرفوعا بالنون ولو نصب بها لحذف النون

---

(١) خزانة الادب جـ٣ ص ٥٦٠ •

(٢) المفصل ص ٣١٥ •

(٣) الانصاف جـ٢ / ٣٢٩ •

وهذه لغة بعض العرب • وزعم الكوفيون أن "أن" هذه هى المخففة الا أنها اتصلت بالفعل شذوذا • أقول والصواب أن "أن" هـــى المصدرية وانها عاملـة لا ملغاة وانما منع من ظهور أثر عملها الضرورة الشعرية ، ولو كان من مذهب بعض العرب ومنهم هذا الشاعر اهمال أن حملا على المصدرية ، لم يعملها فى موضعين ويهملها فى موضـع واحـد • الا تـرى انه قال " ان تحملا " ثم قال " وان لا تشعرا " • وأما قول الكوفيين ان "ان" هنا هى المخففة الى آخر ماذكروه فمع أنه قول بلا دليل فهو خروج من ورطة الى ماهو أشد منها وادهى".(١) والقول بأنها المخففة هو قول البصريين •

ولعل الاقوال قد تضاربت فى تخريج تلك الابيات وهاهو ابن هشام يقول فى المغنى " وقـد يرفع الفعل بعدها كقراءة مجاهـــد " لمن أراد أن يتم الرضاعـة " وقول الشاعـر :

أن تقرآن على اسـماء ويحكما   منى السلام وان لا تشعرا أحدا

وزعـم الكوفيون أن أن هذه هى المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل ، والصواب قول البصريين : انها أن الناصبة اهملت حملا على "ما" أختهـا المصدرية ". (٢) وليس القول بأن أن هى المخففة من المثقيلة قول الكوفيين ، وانما هو رأى البصريين • وقـد أسلفنا قول ابن جنى وقول استاذه ابـى على الفارسى وابن الانبارى فى ذلك • وصحة محمل البيت عـندهم أنهـا المخففة من الثقيلة أى " انكما تقرآن " وان ومابعدها فى موضع البـــدل

---

(١) هامش المفصل ص ٢١٥ •

(٢) مغنى اللبيب جـ١ ص ٣٠ •

من قـوله حاجـة ،لان حاجته قراءة السلام عليها • وقد استبعـدوا تشبيه ان بما لان "ما" مصدر معناه الحال • وان ومابعدها أما ماضى ، واما مستقبل ، على حسب الفعل الواقع بعدها • فلذلك لايصح احدهما بمعنى الاخـر •" وهاهو ابن جنى يقول : " كما قال الآخـر:

أن تهبطين بلاد قـو ... م يرتعـون من الطـلاح

فهذا على تشبيه أن بما التى فى معنى المصدر ،فى قول الكوفيين • فأما على قولنا نحن فانه أراد أن الثقيلة ، وخففها ضرورة • وتقديره : " أنـك تهبطين ". [1] وواضح أن هذا القول يناقض الرأى الـذى نسبه ابن هشام للبصريين • وقـد ذهب الاشمونى مذهب ابن هشـام فقال : " وبعض العرب يهمل أن حملا على ما المصدرية كقراءة مجاهـد " لمـن أراد أن يتم الرضاعـة " وقول الشاعـر :

أن تقرآن على اسماء ويحكما ... منى السلام وان لاتشعرا أحدا

وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فهى عندهم مخففة من الثقيلة ". [2]
وقد أسلفنا ان القول بانها المخففـة من الثقيلة هو رأى البصريين •
ولنا أن نستدل على أنها ليست المخففة ، بعدم وقوعها بعد علم أو ظن غالب ، ورأى الكوفيين فى أنها اهملت حملا على ما هو الراجح عندنا •

أجاز الفراء تقديم معمول أن المصدرية عليها مستشهدا بقول الشاعر :

ربيته حتى اذا تمـعـددا ... كان جزائى بالعصا أن اجلدا

---

(١) الخصائص جـ١ ص ٤٤ •
(٢) حاشـية الصـبان جـ٢/٢٨٧ •

والشاهد فيه قوله " بالعصا أن أجلدا " ، فقوله " بالعصا " متعلق بقوله " أجلدا " واجلد معمول "أن" • والبصريون يمنعون ذلك ، لان معمول الصلة من تمامها فكما لايجوز تقديم الصلة على أن ، كذلك لايجوز تقديم معمولها • وأجابوا عن البيت الذى احتج به الفراء بأنه نادر ، أو هو متعلق بأجلد مقدرا يريد بأن أجلد • وقال ابن مالك فى التسهيل : ولا حجة فيما استشهد به الفراء لندوره ، أو لامكان تقدير عامل مضمر ، والعامل المضمر الذى عناه ابن مالك هو أن يكون على تقدير " كان جزائى ان أجلد بالعصا أن أجلد " فيكون الجار والمجرور متعلق باجلد المحذوف لا المذكور • (١)

ونقل ابن كيسان عن الكوفيين الجواز فى نحو طعامك أريد أن آكل ، وطعامك عسى أن آكل " (٢) أى أنهم تابعوا الفراء •

" ولايجوز فصل أن الناصبة من الفعل لابظرف ولا بمجرور ولا بقسم ولا غير ذلك ، وهذا مذهب سيبويه • وجوزه بعضهم بالظرف وشبهه نحو ، أريد أن عندى تقعد ، وأريد أن فى الدار تقعد ، قياسا على أنّ المشددة حيث يجوز ذلك فيها ، بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل • وجوز الكوفيون الفصل بالشرط نحو أردت أن أن تزرنى أزورك بالنصب " • (٣)

---

(١) أنظر الخزانة جـ٣ ص ٥٦٢ وحاشية الصبان جـ٣ ص ٢٨٤ والهمع جـ٢ / ٢ والمغنى جـ١ / ٣١ • وشرح الكافية جـ٢ / ٢١٨ •

(٢) الهمع جـ٢ / ٣ •

(٣) أنظر الكتاب جـ١ / ٤٧٧ والهمع جـ٢ / ٣ وحاشية الصبان جـ٣ /٢٨٤ •

وقــد جوز بعض الكوفيين الجزم بأن " قال الرواسى من الكوفيين :
فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ،ودونهم قوم يرفعون بها ،
ودونهم قوم يجزمون بها ، وأنشد على الجزم :

أحاذر أن تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا علىّ كما هيــا

وممن حكى الجزم بها لغة من البصريين أبو عبيدة واللحيانى وزاد أنهــا
لغة بنى صــباح ". (١) وبعد أن حكى الاشمونى الجزم بأن علق عـلى
الشاهد فى البيت قائلا : " وفى هذا نظر لان عطف المنصوب ــ وهـو
فتتركها- عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم ".(٢) وقــد أورد بيتا
آخر كشاهد على الجزم بان ولم يعلق عليــه وهو قول الشاعــر :

اذا ماغدونا قال ولدان أهلنا تعالوا الى ان يأتنا الصيد نحطب

والشاهد فيه قولــه "ان يأتنا ". وقد ذهب الكوفيون الى أن "أن" الخفيفة
تعمل فى الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل . وذهب البصريون
الى انها لا تعمل مع الحذف دون بدل .

وقد احتج الكوفيون بقراءة عبد الله بن مسعود " واذ أخذنــا
ميثاق بنى اسرائيل (لا تعبدوا الا الله) فنصب " لا تعبدوا " بأن مقدرة ،لان
التقدير فيه : أن لا تعبدوا الا الله ، فحذف " أن " وأعملها مع الحذف .
وكذلك احتجوا بقول طرفــة :
الا ايهذا الزاجرى احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدى

---

(١) الهمع ج٢/ ٣ .
(٢) حاشــية الصــبان ج٣/ ٢٨٥ .

فنصب " احضـر " لان التقدير فيـه : أن أحضـر ، فحذف أن واعملها مع الحذف .

وقـد رد البصريون رأى الكوفيين هذا بقولهم : أما قراءة من قرأ " لا تعبدوا الا الله " فهى قراءة شاذة ، وليس لهم فيها حجة لان "تعبدوا" مجزوم بلا ، لان المراد بها النهى . وأما قول طرفة فالروايـة عندنـا على الرفع ، وهى الروايـة الصحيحة ولئن صحت الروايـة بالنصب فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بأن ، فنصب على طريق الغلط ، كما قال الاحـوص اليربوعى :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابهـا

فجر قوله " ناعب" توهما أنه قال ليس بمصلحين فعطف عليه بالجـر

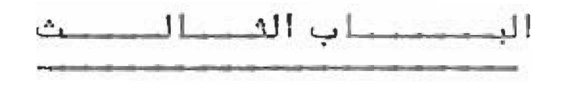
وبعد أن فند البصريون رأى الكوفيين احتجوا لمذهبهم قائلين : "الدليل على أنها لايجوز اعمالها مع الحذف انها حرف نصب من عوامل الافعـال ، وعوامل الافعال ضعيفة فينبغى أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل .

والذى يدل على ذلك أن "أنّ" المشددة التى تنصب الاسمـاء لا تعمل مع الحذف ، واذا كانت " أنّ" المشددة لا تعمل مع الحذف فان الخفيفة أولى أن لا تعمل ، فهى انما عملت النصب لانها اشبهت ان المشددة ، واذا كان الاصل المشبه به لاينصب مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى أن لا ينصب مع الحذف . (١)

---

(١) بتلخيص عـن الانصاف جـ٢/٣٢٧ مسألة ٧٧ .

وقد اعتمد البصريون في حجتهم هذه على أن "أن" الخفيفة انما عملت النصب حملا على أن الثقيلة ، وقد أسلفنا رأينا بأن هذه صناعة نحوية لايقوم عليها دليل ، ولا يعلم أحد على وجه التحقيق ألثقيلة سبقت بالنصب أم الخفيفة ؟ ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .



الباب الثالث

"لــــن"

"زعم الخليل أنها "لا أن" ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم ، كما قالوا ويلمه ، يريدون وي لامّه ، وكما قالوا يومئذ ، وجعلت بمنزلة حرف واحد ، كما جعلوا هلا بمنزلة حرف واحد ، فانما هي هل ولا ". (١)

فبينما نجد أن لن حرف بسيط عند جمهور النحاة ، الا أن الخليل يرى أنها مركبة من " لا وأن " حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، كما حذفت في قولهم ويلمه ، والاصل ويل أمه . ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين ، ألف لا ونون أن ، فصارت لن . وربما حمله على ذلك قربها في اللفظ من " لا أن " ووجود معنى لا وأن فيها ، وهو النفي والتخليص للاستقبال ، أو لعله قد زعم أن لن مركبة من لا وأن ليبرهن على قوله بانه " لا ينتصب فعل البتة الا بأن مظهرة أو مضمرة ". (٢) والاكثرون على خلافه في قوله هذا .

فها هو سيبويه يرى أنه ليس في لن زيادة ، وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وانها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم ، في أنه ليس واحد من الحرفين زائدا ". (٣)

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٠٧ .

(٢) المقتضب جـ٢ ص٦ وأنظر مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ جـ١ ورقة ٣٢ ب .

(٣) الكتاب جـ١ ص ٤٠٧ .

وقد احتج سيبويه على الخليل بقوله " ولو كانت على مايقول الخليل ، لما قلت أما زيدا فلن أضرب ٠ لان هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال أما زيدا فلا الضرب له " (١) وذلك لان مافى صلة أن لايعمل فيما قبله ٠

أما المبرد فيرى رأى سيبويه ، ويورد حجته ٠ ويؤيدها بقوله : " وذلك أنك تقول " زيدا لن أضرب " كما تقول " زيدا سأضرب " فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام ، لان "زيدا" كان ينتصب بما فى صلة "أن" ولكن "لن" حرف بمنزلة "أن" ٠" (٢)

وقال أبو سعيد السيرافى " والمختار قول غير الخليل ، والحجة فيه سوى ماذكره سيبويه ، انا اذا قلنا " لن أضرب زيدا" لكان كلاما كاملا تاما ، لايحتاج الى اضمار شئ ٠ واذا قلنا " لا ان أضرب زيدا " لم يتم الكلام ، لان أن ومابعده من الفعل والمفعول بمنزلة اسم واحد ٠ والاسم الواحد اذا وقع بعد لا ، احتاج معه الى خبر ٠ فليس لفظ لن وفقا للفظ لا أن ٠ ولا معناها وفقا لمعناها ٠ فما الذى أوجب انها هى ؟ وجملة الامر أنه ليس

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٠٧ ٠

(٢) المقتضب جـ٢ ص ٨ ٠

لنا أن ندعى فى لن غير ظاهرها ، الا ببرهان • وقد رأينا فى الحروف الناصبة كى واذن وليسا بمأخوذين من لفظ أن ".(١)

فالسيرافى يرى رأى سيبويه فى "لن" وذلك انها حرف بسيط ، لا تركيب فيه ، ولكنه يختار غير حجة سيبويه • وبرغم تأييد السيرافى لرأى سيبويه ، واختياره حجة غير حجته فى رد قول الخليل ، الا أنه يحتج لقول الخليل ، على افتراض أن أحدا أراد أن يرد على سيبويه حجته على الخليل • وهذا ان دل على شىء ، فانما يدل على ولوع البصريين بالتفلسف فى النحو • نتيجة لتأثرهم بالفلسفة والمنطق • بخلاف الكوفيين ، فانهم لايلجئون الى ذلك الا قليلا ، مسايرة/لمنهجهم فى الاعتماد على النقل •

يقول السيرافى بعد أن ذكر حجة سيبويه " وللمحتج عن الخليل أن يقول : ان الحرفين اذا ركبا قد يتغير معناهما منفردين ، من ذلك أنك تقول " لو جئتنى لاكرمتك " فانما امتنعت من اكرامه ، لامتناع مجيئه ، ولو يمتنع بها الشىء لامتناع غيره • فاذا أدخلت على لو "ما" أو "لا" لاستحال معناها الاول ، وصارت بما بعدها للتحضيض ، نحو قول الله عز وجل " لو ما تأتينا بالملائكة " وقوله : " لولا اخرتنى الى أجل قريب" • والمعنى "هلا" • و "لولا" قد يكون لها معنى آخر ، وهو أن يمتنع

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٨٩ أ وأنظر أسرار العربية ص ٣٢٨ وقطر الندى ص ٦٥ •

الشىء بها لوقوع غيره ، كقولك "لولا عبد الله اتيتك " وانما امتنع الاتيان من أجل المحذوف بعد عبد الله . والمعنى لولا عبد الله قائم ، أو عندك ، أو نحو ذلك • فبذلك المعنى المضمر ، ومن أجله ، امتنع اتيانه • فقد رأينا حروفا يتغير معناها بتركيب غيرها معها ، فيقول المحتج للخليل ان معنى ان "لا ان " الا انا اذا ركبنا أن مع لا لم يكن الفعل صلة لها ، كما يكون صلة لأن ، وصارت بمنزلة لم ، فى أن الفعل الذى بعدها ليس بصلة لها ". (١)

وحب السيرافى للتفلسف فى النحو ، دعاه للاحتجاج للشىء ونقيضه • فهو قد أيد القول القائل بأن لن بسيطة ، ثم احتج لذلك • وعارض الرأى القائل بأنها مركبة ، وهو رأى الخليل • ثم تصدى لحجة سيبويه التى رد بها قول الخليل • والسيرافى يفترض فرضا أن أحدا قال كذا ثم يرد عليه • ولعل بعض حججه هذه تتخذ دليلا ضده فى تفنيد رأيه • فمثلا حجته على الخليل فى أن لن بسيطة هى قوله الذى اسلفناه ، ونعيد ذكره الى الاذهان ليتضح الرد • يقول : " انا اذا قلنا "لن أضرب زيدا " لكان الكلام تاما • واذا قلنا " لا ان اضرب زيدا" لم يتم • لان ان ومابعدها من الفعل والمفعول ، بمنزلة اسم واحد • والاسم اذا وقع بعد لا احتاج معه الى خبر ". (٢) ويمكن الرد على هذا بان الحروف اذا ركبت تغير

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ١ ورقة ١٣٠ أ ، الآيات : الحجر/٧ المنافقون / ١٠ •

(٢) المرجع نفسه جـ٣ ورقة ١٨٩ أ •

حكمها بعد التركيب ، عما كان عليه قبل التركيب • وان لن اذا افردت لها حكم غير متعلق بحكم " أن" كحرف واحد • وهو الرد عينه الذى رد به حجة سيبويه على الخليل • وكذلك يمكن الرد على السيرافى بقوله فى موضع آخر " فان قال قائل : فاذا كان أصلها "لا أن " ، فهلا جاز استعمالها على أصلها ، كما جاز أن يقال "أى شىء " "وويل أمه " على أصولهما ؟ قيل له المخفف والمحذوف على ضربين • أحدهما يجوز استعماله على أصله ، والآخر متروك استعماله ، غير جائز اجراؤه على أصله ، لترك العرب لذلك ، ولغيره من العلل ، فمن الذى يجوز رد ماحذف منه مثل (اى شىء) ، (وويل أمه) • ومالايجوز استعماله على أصله ، قولنا كينونة ، وقيدودة ، وميلوله وماكان من المصادر نحو ذلك ، والاصل عندنا فيعلوله ، وخفف كما يخفف فى سيّد فيقال سيد ، وفى ليّن فيقال لين • الا انه لايجوز فى كينونة وبابها الا التخفيف ، وترك الاجراء على الاصل • وكذلك لن على ماذكرنا من حجة هذا المحتج ، مخففة من "لا أن " وقبح استعمال لا أن ". (١) وهذا القول يصدق أيضا كرد على حجة السيرافى التى ذكرها •

أما أبو بكر بن السراج فقد ذكر"لن" فى نواصب المضارع التى لا يجوز اضمارها • ثم قال " تقول لن يقوم زيد ولن يجلس فقولك لن يفعل ، يعنى : سيفعل ". (٢) ولا نعتقد أن كلمة "يعنى" كانت

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ١ ورقة ١٣١ أ •

(٢) الاصول فى النحو جـ٢ ص ١٥٢ •

وقد زعم الفراء " ان لن ولم ولا اصلها واحد ، وان الميم والنون مبدلتان من الالف فى لا ".(١) وقد رد السيرافى قول الفراء هذا بقوله " وهذا ادعاء شئ لا نعلم فيه دليلا فيقال للمحتج عنه ما الدليل على ماقلت فلا يجد سبيلا الى ذلك ".(٢)

قال السيوطى بعد ان أورد رأى الفراء السابق " وحمله على ذلك اتفاقهما - يعنى لن ولا - فى النفى ونفى المستقبل ، وجعل "لا" أصلا ، لانها أقعد فى النفى من "لن" لان "لن" لا تنفى الا المضارع ".(٣)

فصل فى احكام لن

تنصب لن المستقبل ، أى أنها تخلص المضارع الى الاستقبال ، وتفيد نفيه . ومذهب سيبويه والاكثرين فيها أنها تنفى المستقبل ، من غير أن يكون النفى بها آكد من النفى بلا . وقال الزمخشرى: " تقول لا أبرح اليوم مكانى . فاذا اكدت وشددت ، قلت لن أبرح اليوم . قال تعالى " لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين " . وقال " فلن أبرح الارض حتى يأذن لى أبى ".(٤) أى أن الزمخشرى يرى

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ١ ص ٢١ .

(٢) المرجع نفسه والصفحة وأنظر الهمع جـ٢ ص ٣ .

(٣) الهمع جـ٢ ص ٢ .

(٤) المفصل جـ٢ ص ١٢٩ وأنظر قطر الندى ص ٦٤ والآيات : الكهف / ٦٠ ويوسف / ٨٠ .

أن لن تؤكد ماتعطيه لا من نفى المستقبل • وقد أيد قوله هذا فى انموذجه حيث ذهب الى ان "لن" تفيد تأبيد النفى • قال : " فقولك لن أفعله كقولك لا أفعله أبدا ومنه قوله تعالى : " لن يخلقوا ذبابا " قال ابن مالك : " حمله على ذلك اعتقاده فى لن تراني ان الله لا يرى وهو باطل " (١) ورده غيره بأنها لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم فى " فلن اكلم اليوم انسيا " ولم يصح التوقيت فى قوله تعالى " لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى " ولكان ذكر الابد فى قوله تعالى : " ولن يتمنوه أبدا " تكرارا ، والاصل عدمه • وبأن استفادة التأبيد فى آية (لن يخلقوا ذبابا) من خارج ". (٢) أى آن الزمخشرى لايرى ان لن تفيد تأكيد النفى فقط ، بل انها تفيد تأبيده أيضا • " وقد وافقه على افادة التأبيد ابن عطية ووافقه على افادة التأكيد جماعة منهم ابن الخباز ". (٣)

" وقد أغرب عبد الواحد الزملكانى فقال فى كتابه التبيان فى المعانى والبيان ان لن لنفى ماقرب ، ولا يمتد معنى النفى فيها • قال وسر ذلك أن الالفاظ مشاكلة للمعانى ، "ولا" آخرها ألف والالف يكون امتداد الصوت بها بخلاف النون ، ونقل ذلك عن ابن عصفور وأبو حيان ورداه " . (٤)

---

(١) الهمع جـ٢ ص ٤ •

(٢) المرجع السابق والصفحة والآيات : مريم ٢٦/ ، طه ٩١/ ، البقرة/٩٥ ، الحج ٧٣/ ، وأنظر مغنى اللبيب جـ١ /٢٨٤ •

(٣) الهمع جـ٢ /٤ •

(٤) الهمع جـ٢ / ٤ •

" والجمهور على أن الفعل بعد لن لايخرج عن كونه خبرا ، كحاله بعد سائر حروف النفي غير "لا" . وذهب قوم الى أنه قد يخرج بعد لن الى الدعاء ، كحاله بعد لا قال الشاعر في "لا" :

ولا زال منهلا بجرعائك القطر [(1)]

قال ابن السراج "وقال : قوم يجوز الدعاء بلن ، مثل قوله تعالى : " فلن أكون ظهيرا للمجرمين " وقال الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ ... ـت لكم خالدا خلود الجبال

والدعاء بلن غير معروف ، انما الاصل ماذكرنا أن يجيء على لفظ الامر والنهي "[(2)] وواضح من قول ابن السراج انه لم يقل بأن لن تأتي دعائية وانما عزى هذا القول الى قوم يجوزون الدعاء بلن ، وعلق على ذلك بان الدعاء بلن غير معروف . وبالرغم من هذا فهم ابن هشام الانصاري غير ذلك فقال : " ولا تقع "لن" للدعاء خلافا لابن السراج ، ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى : " قال ربّ بما انعمت على فلن أكون ظهيرا للمجرمين " مدعيا ان معناه : فاجعلني لا أكون ، لامكان حملها على النفي المحض . ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه ان لايظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه ".[(3)] وعلق

---

(1) الهمع جـ٢ ص ٤ .

(2) الاصول جـ٢ ص ١٧٨ ، الآيـة القصص/١٧ .

(3) قطر الندى ص ٦٥ .

السيوطي على البيت السابق الذى خرج فيه الفعل بعد لن للدعاء بقوله : " وهذا القول اختاره ابن عصفور وهو المختار عندى ، لان عطف الدعاء فى البيت قرينة ظاهرة فى أن المعطوف عليه دعاء لا خبر " .(١)

قال سيبويه "ولن"لا تتصل بالقسم كما لم يتصل به سيفعل الا نادرا كقول أبى طالب :

والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أوسد فى التراب دفينا (٢)

أما تقدم معمول/معمول لن فجائز ، وذلك بخلاف معمول معمول أن ، اذ لا مصدرية فيها . وقد احتج لذلك البصريون بقولهم " ان لن أضرب نفى لسأضرب فكما جاز زيدا سأضرب ، جاز زيدا لن أضرب ".(٣)

" ومنع ذلك الاخفش الصغير واحتج لذلك بأن النفى له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفى " (٤) . غير أن سيبويه قد استدل بجواز تقديم معمول معمول لن على بساطتها ، ورد به قول الخليل حيث زعم أنها مركبة من لا وان .

---

(١) الهمع جـ٢ ص٤ والشاهد للاعشى وأنظر فى ذلك ارتشاف الضرب ٢٤٦ والمغنى ١/٢٨٤ والتصريح ٢ /٢٣٠ والسيوطى / ٦٨٤ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوى ١١ والدر اللوامع ٢ /٣ .

(٢) أنظر المقتضب جـ٢ ص٦ ومغنى اللبيب جـ١ ص ٢٨٥ ، جـ٢ ص ٦١٨ .

(٣) أنظر الكتاب جـ١ ص ٦٨ وجـ٢ ص ٣٠٤ وللهمع جـ٢ ص٤ ، وأنظر حاشية الصبان جـ٣/٢٧٨ ومغنى اللبيب جـ١/٢٨٤ .

(٤) أنظر المرجع السابق والصفحة .

هل يجوز الفصل بين لن والفعل ؟

" لايجوز الفصل بين لن وبين الفعل فى الاختيار • لانها محمولة على سيفعل ، وكذلك لم يجز لن تفعل ولا تضرب زيدا بنصب تضرب لان الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بلا كما لايقال لن لا تضرب زيدا ، هذا مذهب البصريين وهشام" • (١)

" أما الكسائى فقد اختار الفصل بالقسم ،ومعمول الفعل ، نحو لن والله أكرم زيدا ، ولن زيدا أكرم ، ووافقه الفراء على القسم وزاد جواز الفصل بأظن ، نحو لن أظن أزورك بالنصب ، وبالشرط نحو لن أن تزرنى أزورك بالنصب" • (٢) قال أبو حيان : " وأصحاب الفراء لايفرقون بين لن والفعل اختيارا " •(٣) وعلق على ذلك السيوطى بقوله: " وهو الصحيح لان لن واخواتها من الحروف الناصبة للافعال بمنزلة أن" واخواتها من الحروف الناصبة للاسماء فكما لايجوز الفصل بين أن واسمها لايجوز بين لن واخواتها والفعل بل الفصل بين عوامل الافعال والافعال اقبح منه بين عوامل الاسماء والاسماء لان عوامل الافعال أضعف من عوامل الاسماء " •(٤)

وقد حُكِيَ الجزم بلن لغة وأُنشد عليه :

---

(١) الهمع جـ٢/٤ وأنظر شرح الاشمونى جـ٣ /٢٧٨ • وهشام هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير من نحاة الكوفة •

(٢) الهمع جـ٢ /٤ وأنظر المغنى جـ١ / ٢٨٤ •

(٣) الارتشاف ٢٤٧ •

(٤) الهمع جـ٢ /٤ •

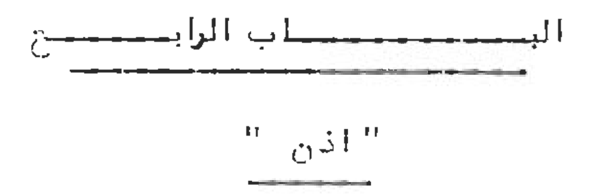
لن يخب الآن من رجائك من   حرك مـن دون بابك الحلقة

ومثله كذلك قول الشاعر :

أيادى سبا يا عزّما كنت بعدكم   فلن يحل للعينين بعدك منظر

وقد خرج ابن هشام البيت الاخير على أنه محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة • (١)

(١) المغنى جـ١/٢٨٥ ، ٦١٨ ، ٦٩٨ وأنظر الهمع جـ٢/٤ وحاشية الصبان ٢ / ٢٧٨ •



البـــــــــــاب الرابـــــــع

" اذن "

الفصـــــــل الأول

أ ـ رسمها عند الوقف عليها :ـ

" ذكر أبو بكر مبرمان عن عسل بن ذكوان قال : الناس اذا وقفوا على اذن وقفوا بألف ". (١)

أما المازنى فلا يرى ذا . ويقول : " هى حرف بمنزلة أن ولن ، نقف عليها كما نقف عليهما ". (٢)

وأبو العباس المبرد يحكى الوقف عليها بالالف ويرى أن لو وقفوا عليها بالنون كان جيداً على الاصل فى مثلها من الحروف " (٣)

ويقول أبو سعيد السيرافى " اذن اذا وقف عليها فعامة النحويين المتقدمين يرون الوقف عليها بالالف ، وليست باسم منصوب منون ، ولا بفعل لحقته النون الخفيفة وقبلها فتحة . وانما فعلوا ذلك لانها قد تصرفت ، فأعملت والغيت ، ووقعت لما لم يأت ، ولما هو فى الحال ، وتقدمت ، وتوسطت ، وتأخرت . فلما كثر تصرّفها ، وانفتح ماقبل نونها ، ضارعوا بها التنوين ، والنون الخفيفة فى الفعل اذا انفتح ماقبلها ". (٤)

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ص١٩٦أ .
(٢) المرجع نفسه والصفحة .
(٣) " " "
(٤) " " "

من النصوص السابقة نعلم أن هنالك خلافا بين النحويين فى رسم اذن عند الوقف عليها • والاكثرون يرون الوقف عليها بالالف ، أى أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب ، الا المازنى فانه يرى الوقف عليها بالنون ، ويشبهها فى ذلك بنون لن وأن • وتابعه فى ذلك المبرد فحكى الوقف عليها بالالف ، لكنه استحسنه بالنون •

ويبنى على الخلاف فى الوقف عليها خلاف فى كتابتها • فالجمهور يكتبونها بالالف ، وقد رسمت فى المصاحف كذلك • أما المازنى والمبرد فيكتبونها بالنون •

وقد روى عن الفراء أنه قال " أن عملت كتبت بالالف ، والا كتبت بالنون ، للفرق بينها وبين اذا ". (١) وقد تبعه فى ذلك ابن خروف ". (٢)

(ب) حقيقتها :ـ

كما اختلف النحويون فى رسم اذن ، كذلك اختلفوا فى حقيقتها هل هى حرف أو اسم ؟

---

(١) مغنى اللبيب جا ص ٢١ •
(٢) المرجع نفسه والصفحة •

" فذهب الخليل الى أنها حرف تركب من "اذ " و "أن " ، وغلب عليها حكم الحرفية ، ونقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت والتزم هذا النقل ". (١)

أما المازنى فيقول : " هى بالادوات أشبه منها بالاسماء ، لانها تعمل عمل الادوات ". (٢)

أما المبرد والزجاجى وابن السراج فقد اكتفوا بأن ذكروا اذن فى باب الحروف التى تنصب المستقبل . (٣) وفى هذا دلالة على أنهم يعتبرونها حرفا .

وقد ورد فى نص أبى سعيد السيرافى السابق عن "اذن " أنها ليست باسم منصوب منون ، ولا بفعل لحقته النون الخفيفة وقبلها فتحة ". (٤) وواضح من هذه النصوص أن الجمهور على أن " اذن " حرف . الا أنه قد " ذهب قوم الى أنها اسم ظرف ، وأصلها اذ الظرفية لحقها التنوين عوضا عن الجملة المضاف اليها ، ونقلت الى

---

(١) الهمع جـ٢ ص ٦ وأنظر مغنى اللبيب جـ١ ص ٢٠ .

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٩٦ أ .

(٣) أنظر المقتضب جـ٢ ص ٦ والجمل ص ١٩٤ و٢٠٤ والاصول فى النحو جـ٢ ص ١٥٢ .

(٤) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٩٦ ب .

الجزائية ، فبقى فيها معنى الربط والسبب " • [١] أى أن الاصل فى " اذن اكرمك " اذا جئتنى اكرمك ، ثم حذفت الجملة ، وعوّض التنوين عنها واضمرت " أن " " • [٢]

"وقد ذهب عمر بن عبد المجيد الرندى الى أنها مركبة من "اذا " و " أن " لانها تعطى ماتعطى كل واحدة منهما فتعطى الربط كاذا ، والنصب كأن ، ثم حذفت همزة أن ثم ألف اذا لالتقاء الساكنين " • [٣]

وحجة الرندى فى ذلك واهية اذ لو كان المعنى هو الدليل لجاز أن نقول أيضا أن لن أصلها " لا أن " لانها تعطى معنى النفى كلا ، وتعطى النصب كأن ، وقد ردّ هذا الرأى على قائله ، ويمكن الرجوع فى ذلك الى باب "لن " •

وخلاصة القول فى اذن انها على رأى جمهور النحاة حرف بسيط ، وليست مركبة من اذ وأن ، أو اذا وأن ، والصحيح على هذا المذهب أنها تنصب بنفسها لمشاركتها أن فى أن كليهما تخلصان المضارع للاستقبال • وهذا بدوره يقودنا الى قضية أخرى من قضايا " اذن " التى جرى الخلاف حولها • والسؤال هو هل تنصب "اذن " بنفسها أم تنصب باضمار "أن" ؟ وسنجيب على هذا السؤال •فى مستهل الفصل التالى ان شاء الله •

---

(١) الهمع جـ٢ ص ٦ وأنظر مغنى اللبيب جـ١ ص ٢٠ •

(٢) المغنى جـ١ ص ٢٠ •

(٣) الهمع جـ٢ ص ٥ •

الفصـــــــل الثانـــــى

اعمالهــــا :

" كان الخليل يقول ان " أن " بعد " اذن" مضمــرة "(١)
ولقد أسلفنا القول فى باب "لــن " عن رأى الخليل القائل بانـه لا ناصب للمضارع الا "أن " مظهرة أو مضمرة • ولعله انطلاقا من هذا المبدأ جعل " أن " مضمرة بعد " اذن " •

أما سيبويـه فقـد ردّ رأى الخليل بقوله : " وقد ذكـــر لى بعضهم أن الخليل قال " أن " مضمرة بعد "اذن " • ولـــو كانت مما يضمـر بعــده " أن" لكانت بمنزلة اللام وحتى ، ولاضمرتها اذا قلت عبد الله اذن يأتيك • فكان ينبغى أن ينصب " اذن " يأتيك • لان المعنى واحـد ولم يغير فيه المعنى الذى كان فى قوله اذن يأتيك عبد الله ، كما يتغير المعنى فى حتى فى الرفــــع والنصب • فهذا ماروو ، وأما ماسمعت منه فالأول ".(٢)

وفى هذا النص مسألتان هامتان ، أولاهما : ان سيبويــه لم يسمع من الخليل قوله ان "أن" بعــد "اذن" مضمرة• وانما الــذى سمعه منه هو أن اذن تنصب بنفسها • وأما قول الخليل فهو منقول عنه لسيبويــه ، وليس مسموعا منه •

---

(١) المقتضب جـ٢ ص ٧ •

(٢) الكتاب جـ١ ص

أما المسألة الثانيـة فهى أن قول الخليل مردود عليـه بحجة دامغـة من سيبويـه • وذلك انك اذا قلت (عـبد الله اذن يأتيك)• فان اذن لاتعمل شيئا ، والفعل بعدها مرفوع ، وذلك باتفاق النحويين • أمـا اذا قلت " اذن يأتيك عـبد الله "• فان اذن عاملـة وهـى تنصب الفعل بعدها ، وذلك أيضا باتفاق النحاة • فدل ذلـك على أن "أن" لو كانت مضمرة بعد اذن ، لنصبت فى الحالين لان المعنى لايتغير • ولما نصبت فى حال دون أخرى ، دل ذلك على فساد رأى الخليل ، ومن لف لفه مثل أبو اسحق الزجاج • الذى كان " يذهـب الى أن "أن" بعـد اذن مضمرة ، ويستدل على ذلك أن اذن لاتعمـل شيئا انها متى كانت للحال لم تعمل "• (١) ورد سيبويـه السابـق على رأى الخليل فيه غـناء عن كل رد • الا أن السيرافى أبى الا أن يرد رأى الزجاج قائلا بأن هذا لايبطل عملها • لانـا قد رأينا مايعمل فى حال ويبطل عـمله فى أخرى • كقولنا (مازيـد قائما) فى لغـة أهل الحجاز ، فاذا تقدم الخبر ، أو دخل حرف الاستثناء ، بطـل عـملها • وقـد دخل فى اذن اشد من ذلك ، لانها اذا وقعـت على الحال فليس ذلك فى شىء من نواصب الفعل • وهى فى نفسهـا قد تلغى ، فكأن ذلك من أقوى أسباب الالغاء • وتقديم خبر مـا ودخول الاستثناء ليس مما يعدم فى ليس ، وقد أبطل عمل ما المشبهـة بليس "• (٢) أى أن الغاء اذن حين تدخل على الحال ، لايلغـى عملها على كل حال • ولا يعنى ذلك انها تنصب باضمار أن خلافـا

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ورقة ١٩٦ آ •

(٢) المرجع نفسـه والصفحـة •

للزجاج • وانما علة الالغاء فى حالة دخولها على الحال ،أنها خرجت بالتالى من حروف النصب التى تخصص المضارع للاستقبال ، وما نصبت الا لمشاركتها "أن" فى الاستقبال ، على حد قول البصريين •

وخلاصة القول فى هذا أن جمهور النحاة على ان "اذن" تنصب بنفسها ، لا باضمار "أن" • وهو القول الراجح •

• • • • • • • • • • • • • • • • • •

مما لفت نظرى فى كتاب سيبويه أنه لم يذكر "اذن" حين ذكر نواصب الفعل المضارع فى "باب الافعال المضارعة" حيث قال: "أعلم ان هذه الافعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها ، لا تعمل فى الاسماء كما أن حروف الاسماء التى تنصبها لاتعمل فى الافعال • وهى أن وذلك قولك أريد أن تفعل ،وكى وذلك جئتك لكى تفعل ،ولن "•(١) وواضح اغفال سيبويه لذكر "اذن" فى هذا الموضع • الا أنه أفرد لها بابا كاملا سماه "باب اذن" • ولعل افراد باب لها راجع الى اختلافها الكبير عن سائر النواصب ، وتشعب الحديث عنها ، فهى تلغى ، وتتقدم ،وتوءخر ، وتجىء للحال ،ولما يستقبل من الزمان ، ويفصل بينها وبين معمولها باليمين ،بينما لايفصل بين أن واخواتها وبين الفعل • وهذا كله مما حدا بسيبويه ليفرد لها بابا ولكنه ليس سببا وجيها لعدم ذكرها مع النواصب •

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٠٧ •

وبالرغم من أن المبرد كان يحذو حذو سيبويه ، ويترسم خطاه • الا أنه لم يفعل ذلك فى اذن اذ انه ذكرها مع النواصب ثم أفرد لها بابا قال فى خاتمته "فهذه حال "اذن" الى أن نفرد بابا لمسائلها ان شاء الله ". (1) لكنه لم ينجز ماوعد •

ونفرغ من هذا للحديث عن مسائل اذن عند سيبويه ، ونحاة البصرة •

قال سيبويه فى مستهل باب "اذن" "اعلم ان اذن اذا كانت جوابا ، وكانت مبتدأة ، عملت فى الفعل عمل أرى فى الاسم اذا كانت مبتدأة • وذلك قولك اذن اجيئك ، واذن آتيك ". (2)

أى أن "اذن " لا تعمل الا باشراط ومن هذه الاشراط أن تكون جوابا ، وأن تكون مبتدأة ، وقد شبهت "اذن" فى الحروف الناصبة ، بظننت وأرى واخواتها من الافعال العاملة فى الاسماء • وذلك أنها متى قدمت على مفعوليها عملت لاغير ، كقولنا "ظننت زيدا قائما " واذا قدم عليها المفعولان أو أحدهما ، جاز الاعمال والالغاء جميعا • وكذلك "اذن " اذا قدمت وكانت جوابا عملت لاغير •

---

(1) المقتضب جـ٢ ص ١٢ •

(2) الكتاب جـ١ ص ٤١٠ •

أما اذا تقدمتها الواو أو الفاء فقد جاز الاعمال والالغاء جميعا • وبالطبع فان " اذن " لا تنصب فعلين • ولكن التشبيه بأرى جاء من حيث اشتراكهما فى الاعمال فى حال • وجواز الاعمال والالغاء فى حال أخرى • والالغاء فى حال • وقد ساق سيبويه بيت ابن عنمة الضبى كشاهد على أن "اذن" اذا كانت مبتدأة عملت لا غير والبيت هو :

أردد حمارك لا تنزع سويته اذن يرد وقيد العير مكروب (١)

وقد ردد المبرد كلمات سيبويه نفسها ، ولم يضف جديدا بل انه ساق البيت نفسه كشاهد • وكذلك فعل السيرافى والزجاجى وابن السراج (٢) وغيرهم • الا انه وكما أسلفنا فى ثنايا البحث فان السيرافى مولع بالعلل • فهو يعلل لكل شئ ، ويعلل للشئ ولنقيضه ، فهو بعد أن يذكر احكام اذن فيقول " فانها اذا وقعت أولا نصبت • وانما ينصب بها لانها تكون جوابا ، وما بعدها مستقبل لا غير • وذلك اذا قال لك انسان " أنا أودك " قلت " اذن اكرمك "

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١١ والمقتضب جـ٢ ص ١٠ ومخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ١ ورقة ٢٣ب •

(٢) أنظر المقتضب جـ٢ ص ١٠ ومخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ١ ورقة ٢٣آ والجمل ص ٢٠٤ والاصول جـ٢ ص ١٥٣ وشرح الرمانى ٢/٩٤ والمفضليات ٢٨٢ والاصمعيات ٢٦٧ وابن يعيش جـ٧ ص ١٦ وديوان الحماسة جـ٢ ص ١٤٨ وشرح الكافية للرضى جـ٢ ص٢٢٢ والخزانة جـ٣ ص٥٧٦ واللسان جـ٣ ص ٢٠٧ •

وانما أردت اكراما توقعـه فى المستقبل . فصارت بمنزلة أن ، فـى وقوعـها للمستقبل من الافعال ". [١] ثم يقول فى موضع آخـر " وقـد شـبه اصحابنا اذن فى الحروف الناصبة ، بظننت واخواتها فى الافعال العاملة ". [٢] ثم لايكتفى بذلك . بل يحلل لاعمال اذن ، والغائها . وسيأتى لذلك فى موضعـه ان شاء الله .

ومن اشراط اعمال اذن أيضا : الا يفصل بينها وبين منصوبها ، الا اذا كان الفصل بالقسم ، فانها حينئذ تكون عاملـة . قال سيبويـه " ومن ذلك أيضا قولك "اذن والله احبك " والقسم ههنا بمنزلتـه فى أرى ، اذا قلت " أرى والله زيـدا فاعـلا ". [٣]

ونواصب الفعل عـدا " اذن" لايفصل بينها وبين منصوبها ، وذلك " كراهية أن يشبهوها بما يعمل فى الاسماء ، نحو ضربت ، وقتلـت ، لانها لا تصرف تصرف الافعال ، نحو ضربت ،وقتلت ، ولا تكون الا فـى أول الكلام لازمة لموضعها لاتفارقه . فكرهوا الفصل لذلك لانه حـرف جامـد ". [٤] أى ان العوامل التى توفرت لاذن فجاز ان يفصل بينها وبين الفعل باليمين ،لم تتوفر لاخواتها " أن" و "لـن" و "كـى " لانها لا تصرف تصرف الافعال ، فلا تلغى ، وتقدم ، وتؤخر ، مثل "أرى" و "ظن" .

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ١ ورقة ٣٢ آ .

(٢) المرجع نفسـه ورقـة ٣٢ب .

(٣) الكتاب جـ١ ص ٤١٠ .

(٤) المرجع نفسـه ص ٤١١ .

أما اذن فانها " أشبهت أرى ، فهي في الافعال بمنزلة أرى في الاسماء • وهي تلغى وتقدم وتؤخر • فلما تصرفت هذا التصرف اجترؤا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين ". [1] أى أن "اذن" لما أشبهت أرى ، وكانت أرى تعمل في الاسم حتى وان فصلت بالقسم ، جاز في "اذن" أيضا حملا عليها أن تعمل في الفعل برغم وجود القسم الفاصل بين الفعل واذن • " ألا ترى انك تقول اذا كانت اذن مبتدأة " اذن والله لا أفعل " - بالنصب - لان الكلام على "اذن" ووالله لايعمل شيئا". [2] لانك تعني " اذن لا أفعل والله " فالكلام معتمد على اذن • وليس هذا مثل قولك " والله اذن لا اكرمك لان الكلام معتمد على القسم - كما يقول المبرد - فان قدمتها كان الكلام معتمدا عليها • فكان القسم لغوا ، نحو اذن والله أضربك ، لانك تريد : اذن اضربك والله • فالذى تلغيه لايكون مقدما انما يكون في اضعاف الكلام ، ألا ترى انك لاتقول ظننت زيد منطلق لانك اذا قدمت الظن فانما تبنى كلامك على الشك • وانما جاز أن تفصل بالقسم بين "اذن" وماعملت فيه من بين سائر حروف الافعال لتصرّفها ، وانها تستعمل وتلغى وتدخل للابتداء ، ولذلك شبهت بظننت من عوامل الاسماء ".[3]

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١١ •

(٢) المرجع نفسه ص ٤١٢ •

(٣) المقتضب جـ٢ ص ١١ •

والحجة الاخيرة هى الراجحة فى وجوب اعمال اذن اذا توسط القسم بينها وبين منصوبها • أما قوله فان الذى تلغيه لايكون مقدما انما يكون فى اضعاف الكلام ، فكيف يوفق بينه وبين قولهم " اذن زيد يكرمك " فان الفعل هنا مرفوع ، واذن ملغاة لاعمل لها باتفاق النحاة بما فيهم هو • لذلك كان السيرافى دقيقا جدا فى عبارته حين قال " وأما اذن فانها اذا وقعت أولا نصبت • وانما ينصب بها لانها تكون جوابا ، ومابعدها مستقبل لاغير ".(١) فجمع بذلك اشراط اعمال اذن وهى أن تكون مصدرة ، وأن يكون الفعل مستقبلا ، وان لايفصل بينها وبين منصوبها • أما اذا كان الفصل بالقسم أو لا النافية فقد أجازه •

هذا ماكان من أمر اعمال اذن • ونأتى الآن لبيان حكم اذن اذا سبقها حرف عطف •

جواز اعمالها والغائها :

قال سيبويه بشأن اذن " اذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فانك فيها بالخيار • ان شئت اعملتها كاعمالك " أرى " و"حسبت " اذا كانت واحدة منهما بين اسمين ، وذلك قولك " زيدا حسبت أخاك "

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ورقة ٣٢أ •

وان شئت الغيت اذن كالغائك حسبت ، اذا قلت " زيد حسبت اخوك " •
فأما الاستعمال فقولك فاذن آتيك واذن اكرمك "• (١) فحكم اذن بعد
الفاء والواو كحكم حسبت وأرى ، اذا توسطتا بين اسميهما اذ لك فيهما
الخيار ان تعملهما أو تلغيهما كأمثلة سيبويه السالفة اما اذن اذا
تقدمتها الواو أو الفاء فلك فيها ان تنصب مابعدها على انها عاملة
أو تعطف مابعدها على ماقبلها ،أو ترفع مابعدها على أنها ملغاة •
فاذا قلت ان تأتنى آتك واذن اكرمك ، جاز فى " اكرمك" الرفع على
الغاء اذن ، والنصب على اعمالها ، والجزم على عطفها على الفعل
قبلها • وقد ساق المبرد هذا الرأى نفسه (٢) أما السيرافى فيعلل
لاعمال اذن واهمالها بعد حرف العطف فيقول : " وانما جاز فى
الفاء والواو الاعمال والالغاء ، لانهما للعطف • وقد يجوز عطف جملة
على جملة ليس بينهما علاقة ، كقولك " قام زيد ببغداد " و " خرج
عمر من البصرة الى الصين " وليس بين الجملتين تعلق • ويجوز أن
يكون عطف شيء ليس بجملة على ماقبله ، فاذا اعملت اذن وقبلها
"واو" أو "فاء" ، فهما لعطف جملة على جملة • فى أول الجملة الثانية
"اذن" فوجب أن تكون عاملة ، لانها ابتداء كقولك ان تأتنى آتك واذن
اكرمك • استأنفت اذن اكرمك فجعلته أول الجملة الثانية • واذا جعلت
اكرمك معطوفة على آتك صارت من الجملة الاولى ، لانها داخلة فى
جواب ان تأتنى بالعطف على آتك ، فجزمته لان اذن صارت غير
مبتدأة فلم تعمل • ويجوز رفعه بالغاء اذن على انه داخل فى الجملة

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١١ •

(٢) أنظر المقتضب جـ٢ ص ١١ •

الاولى فى التقديـر ، كأنه قال ان تأتنى آتك واكرمك اذن • ويكون اكرمك فى جملة الجواب الاولى كأنه قال ان آتـك تأتنى فقال له واكرمك اذن ". (١)

آما فى جواز الرفع والنصب والاتباع • فقـد قال سيبويـه " وتقول " ان تأتنى آتك واذن اكرمك " اذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه وعطفته على الاول • وان جعلته مستقبلا نصبت • وان شئت رفعـت على قول من الغى ، وهذا قول يونس • وهو حسن لانك اذا قطعتـه من الاول فهو بمنزلة قولك فاذن أفعل اذا كنت مجيبا رجلا ".(٢)

الا ان "اذن" لم ترد فى القرآن الكريم مستوفيـة لاشراط النحويين التى وضعوها لاعمالها • بل وردت بعد حروف العطف • وقـد قـال سيبويـه فى ذلك " وبلغنا ان هذا الحرف فى بعض المصاحف "واذن لايلبثوا خلفك الا قليلا " وسمعنا بعض العرب قرأها ، فقال " واذن لا يلبثوا " واما الالغاء فقولك " فاذن لا اجيئك " وقال تعالى " فاذن لايؤتـون الناس نقـيرا ". (٣) وقـد فسر الطبرى الرفع فى الآيـة الاخيرة بقوله " ورفع قوله " لايؤتون الناس" ولم ينصب باذن ومن حكمها أن تنصب الافعال المستقبلة اذا ابتدئ الكلام بها ،لان معها فاء ومن

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ص ١٩٧ أ •

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤١٢ •

(٣) المرجع السابق والصفحة • الآيات : الاسراء /٧٦ ، النساء / ٥٣ •

حكمها اذا دخل فيها بعض حروف العطف ان توجه الى الابتداء بها مرة ، والى النقل عنها الى غيرها أخرى ، وهذا الموضع مما أريد بالغاء فيه النقل عن اذن الى مابعدها ، وان يكون معنى الكلام : أم لهم نصيب فلا يؤتون الناس نقيرا اذن ". [1] أى أن " اذن " قد وردت فى القرآن الكريم عاملة وملغاة بعد حروف العطف ، ولم تخرج على سنن النحويين .

وقال المبرد بشأن الآية الاولى " وهذه الآية فى مصحف ابن مسعود "واذن لايلبثوا خلفك" والفعل فيها منصوب باذن . والتقدير - والله اعلم - الاتصال باذن . وان رفع فعلى ان الثانى محمول على الاول ، كما قال الله عز وجل : " فاذا لايؤتون الناس نقيرا ". أى فهم اذن كذلك ". [2]

وكما ردد المبرد كلمات سيبويه والآيات التى استشهد بها كذلك فعل النحاة [3] بعده . وهاهو أبو سعيد يقول : " وكذلك فى الواو

---

(١) تفسير الطبرى جـ٥ ص ١٣٧ .

(٢) المقتضب جـ٢ ص ١٢ .

(٣) أنظر الجمل ص ١٩٥ والاصول جـ٢ ص ١٥٤ والبحر المحيط جـ٣ ص ٦٧٣ والهمع جـ٢ ص ٧ والمغنى جـ١ ص ٢٢ وشرح الكافية لابن مالك جـ٢ ص ٢٤٤ وأنظر ابن يعيش جـ٧ ص ١٦ .

قال الله عز وجل " واذن لايلبثون خلفك الا قليلا " • وفى قراءة ابن مسعود " لايلبثوا " (١) ولعل الصواب فى قراءة هذه الآيــــة هو " واذن لايلبثون خلفك الا قليلا " بالغاء اذن ورفع الفعـــل بعدها ، اذ أن قراءة " يلبثوا " مـن الشـواذ "• (٢)

أى أن "اذن" اذا وليت عاطفا قل النصب بها • والاكثر الغاؤها ، والدليل على ذلك أن الآيات المذكورة آنفا قد قرئت بالنصب فى الشواذ • فمن الغى راعى تقدم حرف العطف • ومن أعمل راعى كون مابعد حرف العطف جملة مستأنفـة • وجدير بالذكر فى هذا المقام أن نشير الـى أن " اذن " الناصبة للمضارع والواقعة فى ابتداء الكلام لم تقع فى القرآن الكريم • والذى جاء منها جاء بعد الواو فى آيتين وبعد الفـاء فـى آيـة واحدة وهى " فاذن لايؤتون الناس نقيرا "• أما ماوقع فيها بعـد الواو فهو قوله تعالى " واذن لايلبثون خلفك الا قليلا " و " قل لـن ينفعكم الفرار ان فررتم من الموت أو القتل واذن لاتمتعون الا قليلا "(٣)

والسيرافى يعود أيضا ليعلل لالغاء اذن بعـد الواو والفاء ، فيقول فى معرض حديثه عن اذن : " واذا تقدمتها الواو والفاء جاز فيها الاعمال والالغاء • فان قال قائل ما العلة التى من أجلها جاز الالغاء فى ظننت

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ١ ورقة ٣٣ب •

(٢) أنظر شواذ ابن خالويه ص ٧٧ • الآية الاسراء / ٧٦ •

(٣) أنظر البحر المحيط جـ٣ ص٢٧٣ وجـ٦ ص٦٦ وشواذ ابن خالويه ص٧٧ وفى شرح الكافية لابن مالك جـ٣ ص٤٤٤ الغاؤها اجود وهو لغة القرآن التى قرأ بها السبعة وأنظر ابن يعيش جـ٧ ص١٦ جـ٩ ص١٢ والمغنى جـ١ ص٢١ وشرح الكافية للرضى جـ٢ ص٢٣٠ والآيات : النساء /٥٣ ــ الاسراء /٧٦ ــ الاحزاب/١٦ •

واذن ؟ فالجواب فى ذلك انك اذا قلت (ظننت زيدا منطلقا) فقد بدأت بفعل لابد من اعماله ". [1] وبعد أن يسهب القول فى " ظننت" يعود للحديث عن اذن فيقول : " وكذلك اذن بعد الواو والفاء تجرى هذا المجرى ، وذلك لان الواو والفاء لايكونان الا متعلقين بما قبلهما ، واذن اذا كان ماقبلها محتاجا الى مابعدها لم تعمل . وذلك قولك " زيد اذن يقوم " و "أن زيدا ينطلق " و " والله اذن لاتقوم " الغيت اذن لحاجة ماقبلها الى مابعدها . فاذا كان قبلها "واو" أو "فاء" وجعلت الكلام الذى بعدها فى تقدير الحاجة الى ماقبلها الغيت اذن ، لان الواو للعطف فكان مابعد اذن من تمام ماقبلها ، واذا جعلت الواو مستأنفة جعلت لها حكم نفسها وصارت كجملة معطوفة على جملة ". [2]

وقول أبى سعيد واضح لايحتاج منا الى تعليق ، وقد أسهبنا القول فى اعمال " اذن " والغاؤها بعد الفاء والواو . ولنفرغ الآن للحديث عن الغاء اذن وان كنا قد تناولنا بعض جوانبه آنفا .

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ١ ص ٣٣ .

(٢) المرجع نفسه ص ٣٤ .

" والله اذن لا أفعل " من قبل أن أفعل معتمد على اليمين واذن لغو ، وليس الكلام هنا بمنزلته اذا كانت اذن فى أوله ، لان اليمين هنا الغالبة • ألا ترى أنك تقول اذا كانت اذن مبتدأة " اذن والله لا أفعل " لان الكلام على اذن ووالله لا يعمل شيئا • ولو قلت " والله اذن أفعل" تريد أن تخبر أنك فاعل لم يجز ، كما لا يجوز " والله اذهب اذن " اذا اخبرت انك فاعل • فقبح هذا يدلك على أن الكلام معتمد على اليمين • وقال كثير عزة :

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وأمكننى منها اذن لا أقيلها "[1]

فالكلام هنا مبنى على يمين ، ولذلك جاء الفعل مرفوعا بعد اذن وهو جواب لئن وتقديره والله لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها لا أقيلها • وقد تقدم قبل هذا بيت فيه ذكر مايعود هذا الضمير اليه وهو :

وان ابن ليلى فاه لى بمقالة ولو سرت فيها كنت ممن يقيلها [2]

فالضمير فى قوله " عاد لى بمثلها " أراد به المقالة المذكورة فى البيت السابق •

أما المبرد فقد أهمل هذا البيت بالرغم من انه من شواهد سيبويه وكذلك فعل الزجاجى وابن السراج •

وبعد ان استعرض أبو سعيد مواضع الغاء "اذن" قال : " فانما الغيت فى هذه الوجوه لان مابعد اذن معتمد على ماقبلها ، وماقبلها

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٢ وأنظر شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ورقة ١٩٧ آ والهمع جـ٢ ص ٧ •

(٢) أنظر شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ورقة ١٩٧ ب •

يحتاج الى مابعدها • وهى قد تلغى فى حال فوجب الغاؤها هاهنا • فان قال قائل فما معنى قول الشاعر :

لا تتركنّى فيهم شطيرا   انى اذن أهلك أو أطيرا

فالجواب ان هذا شاذ • ومتى صح فانه على أحد وجهين : أما أن يكون جعل "اذن اهلك أو أطيرا" جملة فى موضع خبر أن ، كقولك "انى لن أقوم" و "انى غلامى منطلق" والفرق بينهما انك لو قلت انى اذن اهلك فرفعته فاهلك فى موضع اسم فاعل • كأنك قلت انى اذن هالك • فاذا نصبت صار فى مذهب لن ، ولم يجز أن ترده الى اسم الفاعل كما لم يجز أن ترده فى لن ، لا تقول "انى لن قائم" ولا "انى اذن هالك" اذا كان الفعل منصوبا • فشبه "اذن" بلن وان كانت "لن" لا تلغى فى حال ،و "اذن" تلغى • والوجه الثانى أن يكون حذف خبر "ان" ، وابتدأ اذن بعد تمام الاول بخبره • وجاز حذف خبر الاول اذ كان فى الثانى عليه دليل ، كأنه قال لاتتركنى فيهم غريبا بعيدا ، انى اذل اذن أهلك واطير • فكان فى الثانى دلالة على الأول المحذوف".(١)

ولعل النص السابق يعتبر دليلا قويا على خصائص المدرسة البصرية • حيث أسلفنا انها تعتمد على العقل أكثر مما تعتمد على النقل •

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ١ ورقة ٣٥ ب •

وهم كما قال فيهم السيوطى : " لا يلتفتون الى كل مسموع"(١) بـــل يختارون منـه مايتفق مع أصولهم ، ثم يهملون الباقى بحجج مختلفـة مثـل القلـة، والضرورة ، والشذوذ • وترتب على ذلك اهمالهم لمـا لا يتفق مع القواعـد التى يضعونها ،وأحيانا كثيرة يلجأون الى تأويله وتقديره عـلى النحو الذى فعله أبو سعيد فى البيت السابق •
فحينما لم يتفق البيت مع القاعـدة التى أوردها ، حكم عـليه أولا بالشذوذ ، ثم أخضعـه للتأويل ان ثبتت صحته لكى لا تكون فيـه حجة • وهو بذلك يرد على الكسائى حيث جوز النصب باذن بعـد اسـم أن •(٢)

ومن مواضع الغاء اذن وجوبا ان يقع مابعدها حالا • وقـد أسلفنا أن "اذن" و "لن" و "كى" حمـلن على "أن" فى النصب لمشابهتهـا فى تخصيص المضارع للاستقبال • فلما بطل الاستقبال ودخلت اذن على الحال لم تعمل لانتفاء مشابهتها "أن" • قال سيبويـه " وتقول اذا حدثت بالحديث " اذن أظنـه فاعـلا" و "اذن اخالك كاذبا " وذلك لانك تخبر أنك تلك الساعـة فى حال ظن وخيلة • فخرجت من بـاب "أن" و "كى" لان الفعل بعدهما غير واقع ،وليس فى حال حديثـك فعل ثابت • لما لم يجز ذا فى اخواتها التى تشبّه بها ، جعلـت

---

(١) أنظر الاقتراح للسيوطى ص ٨٤ وابو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو لاحمد مكى الانصارى ص ٣٦٠ وأنظر كذلك أخبار النحويين البصريين ص٢٥ والمزهر للسيوطى ص ٣٠٨ ومجالس اللغويين والنحاة للزجاجى ص ٤٥ •

(٢) أنظر الهمـع جـ٢ ص ٧ •

بمنزلة انما • ولو قلت "اذن أظنك " تريد أن تخبره أن ظنك سيقع لنصبت • وكذلك " اذن يضربك " اذا اخبرت انه فى حال ضرب لم ينقطع ". (١)

وقول سيبويه واضح فى الغاء اذن اذا وليها الحال • والعلة فى ذلك واضحة أيضا • وأما قوله " جعلت بمنزلة انما " أى كفت عن العمل •

ويقول المبرد " وقد يجوز أن تقول : " اذن اكرمك " اذا أخبرت أنك فى حال اكرام ، لانها اذا كانت للحال خرجت من حروف النصب ، لان حروف النصب انما معناهن مالم يقع". (٢)

وقال أبو سعيد مؤكدا ذلك المعنى "اذن اذا وقعت على الحال ، فليس ذلك فى شئ من نواصب الفعل ". (٣)

وتلغى "اذن" عن العمل على مذهب البصريين اذا فصل بينها وبين معمولها • ويغتفر الفصل بالقسم وبلا النافية • اذ انهم

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٢ •

(٢) المقتضب جـ٢ ص ١٣ •

(٣) شرح السيرافى ١٣٧ جـ٢ /١٩٦ •

يعتبرون القسم تأكيدا لربط "اذن" • وقد أسلفنا القول فى جواز الفصل بالقسم فى باب اعمال اذن فى الصفحات السابقة •

"وقد جوز أبو الحسن بن طاهر الفصل بينهما بالنداء ، والدعاء ، نحو "اذن يازيد أحسن اليك" و "اذن يغفر الله لك يدخلك الجنة". [1] وقد رد أبو حيان هذا القول بأنه "لاينبغى أن يقدم على ذلك الا بسماع من العرب". [2] ومعلوم أن اذن فى الامثلة السالفة ملغاة على مذهب البصريين • وكذلك اذا فصل بينها وبين معمولها بالظرف ، أو بمعمول الفعل • "وقد اجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو "اذن غدا اكرمك" • كما أجاز الكسائى وهشام والفراء الفصل بمعمول الفعل • والاختيار عند الكسائى حينئذ النصب • وعند هشام الرفع نحو "اذن فيك أرغب وارغب" واذن صاحبك اكرم واكرم". [3] واختيار الكسائى هنا هو نقيض اختيار البصريين • أما الرفع بعدها فمعناه الالغاء • وهو المختار عند البصريين •

أما اذا تقدم معمول الفعل على "اذن" نحو "زيد اذن اكرم" فذهب الفراء الى انه يبطل عملها • وأجاز الكسائى اذ ذاك الرفع والنصب". [4] أى أن الفراء قد وافق البصريين فى هذا وخالفهم

---

(١) الهمع جـ٢ ص ٧ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة •

(٣) الهمع جـ٢ ص٧ • وهشام هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير • من نحاة الكوفة مات سنة ٢٠٩ هـ • ذكر فى بغية الوعاة : ٤٠٩ ومعجم الادباء : ١٩ : ٢٩٢ •

(٤) الهمع جـ٢ ص ٧ •

الكسائى • وقد علق أبو حيان على هذا بقوله : " ولا نص أحفظه عن البصريين فى ذلك ، ومقتضى اشتراطهم التصدير فى عملها أن لا تعمل والحالة هذه ، لانها غير مصدرة • ويحتمل أن يقال تعمل لانها وان لم تصدر لفظا فهى مصدرة فى النية لان النية بالمفعول التأخير ". (١) وقد سبق فى النصوص التى أوردناها فى اعمال " اذن " أن "اذن" لاتعمل الا اذا كانت مبتدأة • فاذا توسطت ، أو تأخرت ، بطل عملها على مذهب البصريين • فهم على ذلك لايجوزون النصب باذن فى المثال السابق حيث أجازه الكسائى •

وقد سبق القول فى حال الغاء "اذن" اذا توسطت بين قسم ومقسم عليه ، أو شرط وجوابه ، أو اسم وخبره • الا أنه فى الصورة الاخيرة خلاف فى الغاء "اذن" حيث "اجاز هشام النصب بعد مبتدأ مثل زيد اذن يكرمك • واجازه الكسائى بعد اسم ان نحو "انى اذن اهلك أو أطيرا " وبعد اسم كان نحو " كان عبد الله اذن يكرمك " ووافق الفراء الكسائى فى "أن" وخالفه فى "كان" فاوجب الرفع ". (٢) والبصريون يلغون اذن فى هذه المواضع ، ويؤولون ماجاء منها بالنصب مثل البيت الذى استشهد به الكسائى وهو :

لاتتركنى فيهم شطيرا   انى اذن اهلك أو أطيرا

---

(١) الهمع جـ٢ ص ٧ •

(٢) المرجع والصفحة وأنظر كذلك شرح السيرافى ١٣٧ جـ١ ورقة ٣٥ أ •

وقـد أسلفنا رد السيرافى عـليه بانه شاذ وان صح وروده بالنصب فهو على حذف خبر "ان" وابتداء "اذن" بعد تمام الاول بخبره • وجاز حذف خبر الاول اذ كان فى الثانى عليه دليل ، كأنه قال : لاتتركنى فيهم غـريبا بعيدا انى اذن اهلك وأطير • فكان فـــى الثانى دلالة على الاول المحذوف • (١)

وقـد جوز البصريون الغاء اذن مطلقا • وفى هذا المعنى قال سيبويـه : " زعـم عـيسى بن عـمر أن ناسا من العرب يقولون "اذن أفعل ذاك " فى الجواب فاخبرت يونس بذلك • فقال : " لاتبعـدن ذا " ولم يكن ليروى الا ماسـمع • جعلوها بمنزلة هل وبـل ".(٢)

أى أن الغاء اذن مع اجتماع الشروط التى تعمل بها لغـــة لبعض العرب ، حكاها عـيسى بن عـمر وتلقاها البصريون بالقبول • فلم يستبعدها يونس وقال سيبويـه جعلوها بمنزلة هل وبل أى ملغاة • وقـد وافقهم على الغائها من الكوفيين "ثعلب" وخالف سائر الكوفيـين فلم يجز أحـد منهم الرفع بعدها ". (٣) وقـد رجح أبو حيان قول البصريين ، لكنه حكم بأنها لغة نادرة حيث قال : " وروايـة الثقـة مـقبولـة • ومن حفظ حجة على من لم يحفظ • الا أنها لغـــة

---

(١) أنظر شرح السيرافى ١٣٧ جـ١ ورقـة ٣٥ ب •

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤١٢ •

(٣) الهمع جـ٢ ص ٧ •

نادرة جدا • ولذلك أنكرها الكسائى والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ ". (١)

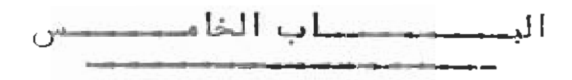
الا أن المبرد لم يشر الى الغاء اذن دون مسوغ • وكذلك فعل الزجاجى ،وابن السراج ، وأبو سعيد السيرافى • الا أن الاخير علل لالغاء اذن حين تتأخر وتتوسط • فقال : " انما جاز الغاء اذن لانها جواب تكفى من بعض كلام المتكلم كما تكفى لا ولعم من كلامه • يقول القائل " ان تزرنى أزرك " فيجاب " اذن ازورك" والمعنى " ان تزرنى أزرك " فثابت اذن عن الشرط • وكفت من ذكره • كما يقول أزيد فى الدار فيقال له "نعم" أو "لا" وتكفى "نعم" من قوله " زيد فى الدار" و "لا" من قوله " مازيد فى الدار" فلما كانت " اذن " جوابا قويت فى الابتداء لان الجواب لايتقدمه كلام • ولما وسطت واخرت ، زايلها مذهب الجواب فبطل عملها ".(٢)
ولايعنى أبو سعيد بقوله " انما جاز الغاء اذن لانها جواب" انها تلغى حينما تكون جوابا • وانما يعنى بذلك ان الاعمال يكون لانها جواب • وأما الالغاء فيكون حينما يزايلها مذهب الجواب ، فتتوسط وتتأخر ، ولذلك يبطل عملها •

---

(١) الهمع جـ٢ ص ٧ •
(٢) شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ورقة ١٩٦ب •

وخلاصة القول فى "اذن" على مذهب البصريين انها تعمل حين تكون جوابا ، وتكون مبتدأة ، ويكون الفعل بعدها مستقبلا • مالم يفصل بينها وبين منصوبها • واستثنوا الفصل بالقسم ، وبلا النافية • بينما جوز الكوفيون الفصل بالنداء ، والدعاء ، وبالظرف ، وبمعمول الفعل • وهى ملغاة بالاجماع اذا كان الفعل بعدها حالا • أما اذا توسطت بين كلامين أحدهما متعلق بالاخر نحو ان تدخل بين الشرط وجوابه ، أو بين المبتدأ وخبره ، أو بين القسم والمقسم عليه • فلا يجوز اعمالها بحال عند البصريين • أما الكوفيون فقد أجازوا اعمالها بعد المبتدأ ، وبعد اسم ان ، وبعد اسم كان • وخالفهم الفراء فى جواز اعمالها بعد اسم كان •

وقد روى عن البصريين الغاء "اذن" مطلقا ، ووافقهم ثعلب • وخالفهم سائر الكوفيين • ويبدو أن البصريين قد تلقوا رواية عيسى بن عمر الغاء اذن مطلقا بالقبول • لان المعنى مع "اذن" ظاهر لا لبس فيه ولا تعقيد ، سواء نصب المضارع بعدها أو رفع •



البــــــــاب الخامـــــس

" كــــى "

" روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال : لا ينتصب شىء من الافعال المضارعة الا بأن مضمرة أو مظهرة فى كى واذن ولن وغير ذلك ". (١) فالخليل يقول بأن لا ناصب للمضارع الا "أن" . وكل حرف ماعدا ذلك فانما ينصب باضمار "أن" أو اظهارها . وعلى هذا فان "كى" لا تنصب المضارع على مذهب الخليل وانما الناصب له هو "أن" ظاهرة بعد "كى" أو مضمرة .

أما سيبويه فيقول فى باب الافعال المضارعة : " أعلم أن هذه الافعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل فى الاسماء ، كما ان حروف الاسماء التى تنصبها لا تعمل فى الافعال . وهى "أن" وذلك قولك أريد أن تفعل و "كى" ذلك جئتك لكى تفعل ". (٢)

وهنالك ملاحظة دقيقة فى هذا النص ، حيث أن سيبويه حينما ذكر نواصب المضارع التى تعمل فيه ولا تعمل فى الاسماء ، ذكر "كى" فيتبادر الى الذهن أن "كى" من عوامل الافعال ولا تعمل فى الاسماء ، الا أنه سرعان ما نفى ذلك فى عبارة بسيطة مختصرة . وذلك حين مثّل "لكى" فلم يقل جئتك كى تفعل ، وانما قال " جئتك لكى تفعل " فعلم بذلك أن "لكى" هى التى تنصب المضارع بنفسها . أى أن "كى" حين تدخل عليها اللام تكون بمنزلة "أن" . ويتضح ذلك أكثر فى

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ١ ورقة ٣٢أ .

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٠٧ .

قول سيبويه " وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه " كيمه " فانها /بمنزلة " أن " ، وتدخل عليها اللام كما تدخل على "أن "٠(١)
عنده

فدخول اللام على " كى" هو دلالة على أنها صارت بمنزلة " أن"٠ وخرجت بذلك من حروف الجر ، لان حرف الجر لايدخل على حرف الجر ٠ أما حيث تدخل بنفسها على المضارع دون أن تتصل بها اللام ، فلا تكون ناصبة ، وانما الناصب للمضارع هو " أن" المضمرة بعدها ٠ و "كى " حينئذ حرف جر يدخل على الاسماء فيخفضها من غير تقدير خافض ٠ وهذا هو مذهب البصريين فى كى ٠ أما قوله ولم يكن من كلامه "كيمه" أى لا يحذف ألف "ما" الاستفهامية حين يدخل عليها كى ٠

أما المبرد فقد قال فى باب الحروف التى تنصب الافعال : " ومن هذه الحروف " كى" تقول جئت كى تكرمنى وكى يسرك زيد "(٢) ثم يعود فيقول فى آخر الباب " وأما " كى" ففيها قولان : أما من أدخل اللام فقال لكى تقوم يافتى ــ فهى عنده والفعل مصدر ، كما كان ذلك فى " أن " ٠ وأما من لم يدخل عليها اللام فقال : كيمه كما تقول بمه ــ ف " أن" عنده بعدها مضمره ، لانها من عوامل الاسماء كاللام "٠ (٣)

أى أن من العرب من يدخل كى على ما الاستفهامية ويحذف

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٠٨ ٠

(٢) المقتضب جـ٢ ص ٦ ٠

(٣) نفسه جـ٢ ص ٩ ٠

الالف من " ما " كما يفعل ذلك مع حروف الجر • فهي عند من يقول
" كيمه " حرف جر اذ اشبهت في وعن ومن وسائر حروف الجر •
ومعروف أن حروف الجر من عوامل الاسماء ــ حيث لاجر في الفعل ــ
وعوامل الاسماء لاتعمل في الافعال • ف "كي" حيئئذ لاتعمل
في الافعال الا بتقدير "أن" وهذا مذهب البصريين •

والسيرافي يقول " وأما "كي" فان الذي ينتصب بعدها من الفعل
المضارع على وجهين : احدهما أن تكون هي الناصبة • وهي حرف
وانما نصبت من قبل أنّ الذي يقع بعدها مستقبل • فشابهت "أن"
في وقوع مابعدها مستقبلا • ومن جعل كي حرفا بمنزلة "أن" ونصب
بها نفسها ، أدخل عليها اللام كما يدخلها على "ان" فيقول "اتيتك
كي تكرمني " و "اتيتك لكي تكرمني " كما تقول "اتيتك لأن تكرمني "
فدخول اللام عليها دلالة على أنها بمنزلة "أن " • ومن العرب
من يقول " كيمه " فيدخل "كي" على "ما" في الاستفهام ، ويحذف
الالف من " ما " كما يدخل حروف الجر على "ما" في الاستفهام ويحذف
الفها نحو : لم ، وبم ، وعم ، ومم ، وفيم ، فلذلك قال "كيم" جعل
"كي" بمنزلة اللام و "في" "وعن" وسائر حروف الجر • ونصب الفعل بعدها
باضمار "أن" ، كما ينصب بعد اللام باضمار "أن" اذا قال "اتيتك
لتكرمني " • وانما المعنى اتيتك لان تكرمني • كذلك "كي" في هذا
القول اذا قلت أتيتك كي تكرمني • والمعنى كي أن تكرمني ، والدليل
على ذلك قول جميل في احدى الروايتين :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا   لسانك كيما أن تغر وتخدعا

ويروى ـ لسانك هذا كى تغر وتخدعا وما زائدة فى انشاد من أنشده كيما أن ". (١)

وبالرغم من أن النص السابق قد ورد فى الجزء الاول من مخطوط شرح السيرافى ، حيث لم يتعرض سيبويه للنواصب ، وانما تعرض لها السيرافى . الا انه واضح تأثر السيرافى بنص سيبويه الذى ورد فى الجزء الثالث من الشرح . ولم يزد شيئا سوى البيت موضع الشاهد ويقول أبو بكر بن السراج : " وأما كى فجواب لقولك : لمه اذا قال القائل : لم فعلت كذا ؟ فتقول : كى يكون كذا . ولم جئتنى ؟ فتقول : كى تعطينى فهو مقارب لمعنى اللام اذا قلت : فعلت ذلك لكذا ، فاما قول من قال : كيمه فى الاستفهام ،فانه جعلها مثل لمه ، فقياس ذلك أن يضمر "أن" بعد "كى" اذا قال "كى يفعل" لانها قد ادخلها على الاسماء . وكذا قول سيبويه ".(٢) وقد اغنانا ابن السراج بعبارته الاخيرة عن التعليق فهم كلهم عيال على سيبويه .

أما الزجاجى فلم يفصل مسائل "كى" وانما ذكر فى باب الحروف التى تنصب الافعال المستقبلة "كى وكيلا ولكى ولكيلا ". (٣)
وسنتعرض فى مسائل كى وأحكامها للفصل "بلا النافية" بين كى والفعل ان شاء الله .

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ١ ورقة ٢١ ب ، ٢٢ أ .
(٢) الاصول فى النحو جـ٢ ص ١٥٢ .
(٣) الجمل ص ١٩٤ .

يتضح مما سبق أن مذهب سيبويه والاكثرين فى "كى" أنها حرف مشترك • فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام ، وهى حينئذ لاتنصب الا باضمار " ان " • وتارة تكون بمنزلة " أن" فتنصب المضارع بنفسها • وذلك حين تدخل عليها اللام كما تدخل على " أن" • أما الخليل فيرى انها فى الحالتين كلتيهما تنصب باضمار أن • وذلك واضح من النص الذى أسلفنا ذكره فى مستهل هذا الباب •

أما كى على مذهب الكوفيين فهى مختصة بالفعل • ولاتكون جارة فى الاسم • لان عوامل الافعال لاتكون من عوامل الاسماء (فاذا أتت " كى" مع اللام فالنصب للام و "كى" مؤكدة لها • واذا انفردت "كى" فالعمل لها) •(١) ويقول السيرافى : " وقال احمد بن يحى ثعلب قولا خالف فيه أصحابه ولم يوافق فيه البصريين • قال فى جئت لاكرمك ، وسرت حتى أصبح بالقادسية ، وقصدتك كى أكرمك ، أن المستقبل منصوب بكى ، ولام كى ، وحتى ، لقيامهن مقام ان "• (٢)

أما قوله ان المستقبل منصوب بكى ولام كى وحتى • فلا خلاف فيه مع الكوفيين ، اذ ان هذا هو مذهبهم • الا أن الاختلاف بين مذهب ثعلب والكوفيين ، هو فى التحليل لنصب الفعل بعد اللام وحتى وكى • فثعلب يقول لقيامهن مقام " أن " أما الكوفيون " فالنصب عندهم بحتى

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ص ١٩٠ •
(٢) المرجع السابق والصفحة وأنظر الانصاف جـ٢ ص ٣٢٢ •

يجوز أن يكونوا أبدلوا الهاء من الالف فى "ما" كما أبدلوها من الالف فى "أنا" فقالوا "انه" وفى حيهلا فقالوا "حيهله" (١).

وقد فند الكوفيون هذه الحجة بقولهم : " ان "مه" فى كيمه وحتامه ليست مخفوضة ، ولكنها منصوبة على مذهب المصدر . كقول القائل "اقوم كى تقوم" سمعه المخاطب ولم يفهم تقوم فقال "كيمه" يريد كى ماذا ؟ والتقدير "كى يفعل ماذا" فموضع "مه" نصب على جهة المصدر والتشبيه به . وليس لكى فى ما عمل جر ". (٢)

وقد رد أبو سعيد حجة الكوفيين هذه بقوله "والصحيح ماقاله سيبويه ".(٣) يشير بذلك الى قول سيبويه "ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللام ". (٤) أى أن الصحيح على مذهب البصريين ان "مه" من كيمه فى موضع جر . وان "كى" هنا أشبهت اللام . ويعلل السيرافى لذلك بقوله "ولا تكون "مه" من كيمه فى موضع نصب ، لان سقوط الالف من "ما" فى الاستفهام انما يكون اذا كانت "ما" فى موضع خفض واتصل بها الخافض . واذا كانت "ما" استفهاما ، ووقعت صدر الكلام ، لم

---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ وأنظر شرح السيرافى ١٣٧ جـ١ ورقة ١٣١ أ ، ١٣٢ أ وجـ٣ ورقة ١٩١ب . والآيات : الصف/٢ ،الحجر/٥٤ ، النازعات/٤٣ ،النبأ /١ .

(٢) أنظر مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٩١ أ والانصاف جـ٢ ص٣٣٣.

(٣) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٩١ ب .

(٤) الكتاب جـ١ ص ٤٠٨ .

تسقط منها الالف • كقولك و "ماتصنع" ، ولا يجوز "وم تصنــع" • ولو كان على ماقاله الكوفيون لجاز أن نقول " أن مــه " و "لن مــه " و "اذن مــه " اذا لم يفهم المستفهم مابعد هذه الحروف من الفعل • لانه انما يسأله عــن مصدر والمصدر فى الافعال بعد أن واذن ولن وبعـد كى وحتى واحــد ".(١)

ولما كنت قــد أشرت فى مــقدمـــة بحثى هذا الى أن ابن الانبارى ينقــل عــن السيرافى ولا يشير اليه ، وكنت قد وعــدت بأن اتعرض لهذه المسألة بالتفصــيل فى البحث ، الا انى أرى ان ذلك سيقودنى الــــى كثير من التكرار • فلذلك رأيت أن اثبت هنا بعض نصوص ابن الانبارى فى مسألة "كى" والتى تؤيد ماذهبت اليــه • وساكتفى بعد ذلـــك بالاشــارة الى أرقام الصفحات ما امكن • وظاهرة النقل هذه تتضح فى موضعين • الموضع الاول : حين يتعرض ابن الانبارى لحجج الكوفيين • وهذه قــد نجد له فيها عــذرا فقــد يكون السيرافى نقل هذه الحجج من كتاب للكوفيين ، ثم أخذ عــنه ابن الانبارى ، أو أن الاخير قـــــد تحصل على كتب الكوفيين فأخذ عــنها مباشرة • أما الموضع الثانـــــى الذى يتضح فيه نقل ابن الانبارى عــن السيرافى فهو حين يتعـــرض لحجج البصريين • وواضح أن هذه الحجج من كلام ابى سعيد السيرافى • وقــد نقل عــنه ابن الانبارى بلا شك • ونورد هنا نص ابن الانبــارى فى حجة الكوفيين على البصريين وقولهم بان "مــه" فى "كيمــه" فــى

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقــة ١٩١ أ وأنظر الانصاف جـ٢ ص ٣٣٤ •

" أن " مقدرة بعد كى وحمل الكوفيون على انكارُ خفض كى للاسماء ولولا تلك القاعدة التى افترضوها افتراضا لجاز القول بأن كى خافضة فى الاسماء ناصبة فى الافعال ولاضير فى ذلك لان العرب قد نطقت بالاسماء بعد كى مجرورة وبالافعال المضارعة بعدها منصوبة • والراجح عندنا فى هذه الحروف التى تعمل الخفض فى الاسماء ، وتعمل النصب فى الافعال ، أن تكون ناصبة بنفسها ، لا باضمار أن • لاننا لا نسلم بأن عوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال ، وعوامل الافعال لا تعمل فى الاسماء • فالشواهد فى اللغة أكثر من أن تحصى • وانما النحو استقراء للغة • لا فرض علل ومحذوفات لا وجود لها الا فى اذهان النحاة •

فصل فى حكم أن بعد كى

قال سيبويه فى باب الحروف التى تضمر فيها أن " واعلم أن "أن" لا تظهر بعد حتى وكى كما لا يظهر الفعل بعد أما ، فى قولك أما أنت منطلقا ، وقد ذكر حالها فيما مضى واكتفوا عن اظهار "أن" بعدها بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان الى فعل ، وانهما ليسا مما يعمل فى الفعل ، وان الفعل لا يحسن بعدهما الا أن يحمل على " أن" • فان هاهنا بمنزلة الفعل فى أما وماكان بمنزلة أما لا يظهر بعده الفعل • وصار عندهم بدلا من اللفظ بأن ".[1]

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٠٨ وأنظر الانصاف جـ٢/٣٤١ •

ويعنى هذا أن اضمار "أن" بعد "كى" الجارة على جهة الوجوب فلا يجوز اظهارها عند البصريين الا فى ضرورة • وجوزه الكوفيون فى كل حال • قال السيرافى "وان جاءت أن مظهرة بعد كى فهو جائز عند الكوفيين • وصحيح عندهم أن يقال جئت لكى أن اكرمك • ولا موضع لـ "أن" لانها توءكد اللام كما أكدتها "كى" ، واحتجوا بقول الشاعر :

أردت لكى ما أن تطير بقربتى   فتتركها شنا ببيداء بلقع "(١)

وواضح موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين فى هذه المسألة ، اذ أن البصريين ينصبون الفعل بأن المضمرة وجوبا بعد كى • ولا يضمرون أن بعد "لكى" بل ينصبون بها لدخول اللام على "كى" فاشبهت بذلك "أن" • أما الكوفيون فينصبون بـ "كى" • واذا وليتها "أن" فهى على مذهبهم توكيد لها • وينصبون باللام فى "لكى" ، ويعتبرون "كى" توكيدا لها • واذا أتت "أن" أى اذا قلنا لكى أن فان "كى" و "أن" تعتبران توكيدا للام • وقد رد أبو حيان رأى الكوفيين قائلا "والمحفوظ اظهارها بعد "كى" الموصولة بما كقوله : كيما أن تغر وتخدعا ولا أحفظ من كلامهم "جئت كى أن تكرمنى" ومع اظهار "أن" نحو "جئت لكيما أن تقوم" يترجح كونها جاره موءكده للام ، على كونها ناصبة موءكدة بأن • لان "أن" هى التى وليت الفعل وهى أم الباب • وماكان أصلا فى بابه لايجعل تأكيدا لما ليس أصلا ،

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٩٠ أ وأنظر الانصاف جـ٢/٣٤١ • والمغنى جـ١/١٨٢ وشرح ابن يعيش جـ٧ /١٩ والهمع جـ٢ /٥ •

مع مافيه من الفصل بين الناصب والفعل • واللام أصل فى باب الجر فكانت كى توكيدا لها ، ولا يجوز أن تكون كى تأكيدا ل "أن" ، لان التأكيد فى غير المصادر لايتقدم على المؤكد ".(١) ولحن مع ابى حيان فى انه اذا ظهرت أن بعد اللام أو كى ، يترجح كون النصب لأن ليس لانها أم الباب ، وانما لأن اللام وكى من الحروف التى تجر الاسماء ، وان تختص بنصب الافعال ، ولذلك نرجح أن يكون العمل لان اذا ظهرت بعد تلك الحروف خاصة وهى التى تلى الفعل• وأن يكون المصدر المؤول من أن والفعل بعدها مجرور بالحرف الجار قبله •

وقد رد السيرافى الاستشهاد بالبيت الذى ساقه الكوفيون بقوله : " وأما ماذكره الشاعر من ظهور " أن " بعد "كى" فضرورة يجوز أن يكون الشاعر ذهب بها مذهب بدل " أن" من كيما لانها بمعنى واحد • كما يبدل الفعل من الفعل اذا كان فى معناه • وعلى أن البيت غير معروف ولا معروف قائلة" • (٢)

وقد بسط ابن الانبارى هذه المسألة فى "الانصاف" فقال : ـ بعد أن استعرض الخلاف فى اظهار أن واضمارها بعد "كى"ـ : " وأما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا الدليل على أنه يجوز اظهار " أن " بعدها : النقل ، والقياس ، أما من جهة النقل فقد قال الشاعر :

---

(١) الهمع جـ٢ ص ٥ •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٩١ أ •

آردت لكيما أن تطير بقربتى   فتتركها شنا ببيداء بلقع

وأما من جهة القياس فلان " أن" جاءت للتوكيد ، والتوكيد من كلام العرب فدخلت أن توكيدا "لها "(١) وقد توقفت كثيرا عند "لها" هذه وخطر بذهنى أن تكون فى الاصل " ودخلت أن توكيدا "لما" وليس " لها" حيث أن الضمير فى لها يرجع لكى وقد أوحى لى بهذه الخاطرة قوله بعد ذلك " لاتفاقهما فى المعنى وان اختلفتا فى اللفظ "• حيث ان اتفاق "ما" و " أن" فى المعنى أوضح من اتفاق " أن" و " كى" اذ أن "أن" و "ما" مصدريتان • ولكن نفى عن ذهنى هذه الخاطرة قول الكوفيين بعد ذلك " وكذلك أيضا قلنا أن العمل للام فى قولك " جئت لكى أن أكرمك " لان "كى" و " أن" تأكيدان للام • ولا يبعد فى كلامهم مثل ذلك ، فقد قالوا : لا أن ما رأيت مثل زيد فجمعوا بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد للمبالغة فى التوكيد ، فكذلك هاهنا "• (٢)

وقد استشهد الكوفيون لتأكيد الحرف بغيره اذا اتفقا فى المعنى وان اختلفا فى اللفظ بقول الشاعر :

" قد يكسب المال الهدان الجافى   بغير لا عصف ولا اصطراف "(٣)

حيث أكد " غير" "بلا" لاتفاقهما فى المعنى •

---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٣٤١ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة •

(٣) " " "

وقـد رد ابن الانبارى حجة الكوفيين هذه بقوله : " أمـــا البيت الذى أنشدوه فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه ـ يعنى البيت " أردت لكيما أن " ـ ثم يورد الاوجه الثلاثة التى ذكرها السيرافى ، والتى اسلفنا ذكرها . ولكنه يسهب فى الوجه الثالث قائلا : وهو أن يكون الشاعر أبدل " أن " من " كيما " لانهما بمعنى واحد . كما يبدل الفعل من الفعل اذا كان فى معناه . قال الله تعالى : " ومن يفعل ذلك يلق آثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة " و " يضاعف بدل من " يلق " قال الشاعر :

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا   تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

"وتلمم" بدل من "تأتنا" وقال الشاعر :

ان يغدروا أو يجبنوا   أو يبخلوا لا يحفلوا
يغدوا عليك مرجلـين   كأنهم لم يفعلوا

" فيغدوا " بدل من قوله " لايحفلوا " ، فكذلك ههنا . وعلى كل حال فهو قليل فى الاستعمال ـ وأما قولهم " ان التأكيد من كلام العرب فدخلت أن للتأكيد " قلنا : انما جاز التوكيد فيما وقع عليه الاجماع لانه قد جاء عن العرب كثيرا متواترا شائعا . بخلاف ماوقع الخلاف فيه فانه لم يأت عنهم فيه الاشاذ نادر لايعرج عليه . ولم يثبت ذلك الشاذ عنهم ، فوجب أن لايكون جائزا ".(١)

---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٣٤٣ .

وواضح ترجيح ابن الانبارى لحجة البصريين على الكوفيين فى رده على الكوفيين ، وفى ايراده لحجج البصريين حيث يقول : " وأمـــا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : اظهار أن بعد " لكى" لايخلو أمـــا أن تكون لانها قـد كانت مقدرة فجاز اظهارها بعد الاضمار • وأما أن تكون مزيدة ابتداء " من غير أن تكون قـد كانت مقدرة ، وبطـل أن يقال " انها قد كانت مقدرة " لان لكى تعمل بنفسها ولا تعمـل بتقدير " أن" ، ولو كانت تعمـل بتقديـر "أن" لكان ينبغى اذا ظهرت "أن" أن يكون العمل لان دونها ، فلما أضيف العمل اليهـا دل على أنها العامل بنفسها لا بتقدير " أن" • وبطل أن يقال انها تكون مزيـدة ابتـداء • لان ذلك ليس بمـقيس فيفتـقر الـى توقيف عـن العرب ، ولم يثبت عـنهم فى ذلك شىء ، فوجب أن لا يجوز ذلك" •[1] وهذه حجة فريق من البصريين • أما الفريق الآخر منهم " فقد تمسك بأن قال : انما لم يجز اظهار "أن" بعد كـى وحتى لان كى وحتى صارتا بدلا من اللفظ بان كما صارت " ما" بدلا عن الفعل فى قولهم : أما أنت منطلقا انطلقت معك • والتقديـر فيه ان كنت منطلقا انطلقت معك • فحذف الفعل وجعلت "ما" عوضا عنه ، وكما لايجوز ان يظهر الفعل بعد "ما" لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه فكذلك هاهنا "• [2] ويعنى بالرأى الاخير رأى ثعلب الذى أوردناه فى ثنايا البحث • حيث قال فى "جئت لاكرمك" ، وسرت حتى اصبح بالقادسية ، وقصدتك كى اكرمك ، ان المستقبل منصوب بكى ولام كى وحتى لقيامهن مقام أن "•[3]

---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٣٤٢ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة •

(٣) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ورقة ١٩٠ أ وأنظر الانصاف جـ٢ ص ٣٣٢ •

فصـل فى احكـام كى

مـن أحكام كى " أنه لايمـتنع تأخير معلولها فيجوز أن تقـول كى تكرمنى جئتك سواء كانت الناصبة أو الجارة ، وذلك انها فـى المعنى مفعول من أجله ، وتقدم المفعول من أجله سائغ ".(١)

اذا جاءت كى قبل اللام فتتعين الجارة " نحو جئت كى لأقـرأ فكى حرف جر ، واللام تأكيد لها ، و" أن" مضمرة بعدها . ولايجوز أن تكون "كى" ناصبة ، للفصل بينها وبين الفعل باللام ، ولا يجـوز الفصل بين الناصبة والفعل بالجار ، ولا يجوز أن تكون كى زائـدة لان كى لم يثبت زيادتها فى غير هذا الموضع فيحمل هذا عليـه . وهذا التركيب أى مجيء كى قبل اللام نادر ، ومنه قول الطرماح :

" كادوا بنصـر تميم كى ليلحقهم " (٢)

قال أبو حيان " واجمعوا على أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولهـا بلا النافيـة نحو ـ كيلا يكون دولة ـ وبما الزائـدة كقوله :

تريديـن كيما تجمعينى وخالـدا

وبهما معا كقوله :

أردت لكيما لاترى لى عشرة ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل

---

(١) الهمع جـ٢ ص ٥ .

(٢) المرجع نفسه والصفحة .

وأما الفصل بغير "ما" فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين فى الاختيار ". (١) يعنى بذلك الفصل بغير "ما" الزائدة لان دخول كى على "ما" المصدرية يجعلها جاره • ويرفع الفعل بعدها كقوله : " يراد الفتى كيما يضر وينفع " قال السيوطى : " رفع الفعل على معنى يراد الفتى للضر والنفع ". (٢)

" أما الكسائى فقد جوز الفصل بين كى ومعمولها " بمعمول الفعل الذى دخلت عليه ، وبالقسم ، وبالشرط ، فبطل عملها • فتقول أزورك كى والله تزورنى ، وأكرمك كى غلامى تكرم ، وأزورك كى ان تكافىء اكرمك • واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل ".(٣) وقد علق أبو حيان على ذلك بقوله " وهو مذهب ثالث لم يسبقا اليه " الا أن الرأى فى مسألة نحوية يجب أن يتبعه دليل من كلام العرب يسانده • اذ ليس المجال مجال اختيار بلا توقيف عن العرب •

أما تقدم معمول معمول "كى" فممنوع وله ثلاث صور احدها : تقدمه على المعمول فقط ، نحو جئت كى النحو اتعلم ، والثانية على كى فقط نحو جئت النحو كى اتعلم ، والثالثة على المعلول أيضا نحو النحو جئت كى اتعلم • وعليه المنع فى الاولى للفصل ، وفى الثانية والثالثة ان كى من الموصولات ، ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول ، وان كانت جارة • فان مضمرة وهى موصولة أيضا ". (٤)

---

(١) الهمع جـ٢ ص٥ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة •

(٣) الهمع جـ٢ ص٦•

(٤) المرجع نفسه والصفحة •

هـل يجوز أن تأتى كما بمعنى كيما وينصب بعدها المضارع ؟

" ذهب الكوفيون الى أن "كما" تأتى بمعنى كيما ، وينصبون بها مابعدها ، ولا يمنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين • وذهب البصريون الى أن "كما" لا تأتى بمعنى "كيما" ولا يجوز نصب مابعدها بها • أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن "كما" تكون بمعنى "كيما" وان الفعل ينصب بها أنه قد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم ،قال الشاعر وهو صخر الغى :

جاءت كبير كما أخفّرها والقوم صيد كأنهم رمدوا

أراد "كيما" اخفرها" ولهذا المعنى انتصب أخفرها • وقال الآخر

وطرفك ان ماجئتنا فاصرفنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

أراد كيما يحسبوا ،وقال الآخر : لاتظلموا الناس كما لاتظلموا •
أراد كيما لاتظلموا • وقال عدى بن زيد العبادى :

أسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهر غيب اذا ماسائل سألا

وقال الاخر :

يقلب عينيه كما لأخافه تشاوس رويدا اننى من تأمل

"أراد كيما أخافه " الا أنه أدخل اللام توكيدا ، ولهذا المعنى كان الفعل منصوبا ،فهذه الاشياء كلها تدل على صحة ماذهبنا اليه ".(١)

---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٣٤٤ •

والقول للكوفـيين .

" أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : " انما قلنا انه لايجوز النصب بها لان الكاف فى "كما" كاف التشبيه ادخلت عليها "ما" وجعـلا بمنزلة حرف واحـد كما ادخلت " ما " على رب وجعلا بمنزلة حرف واحد ، ويليها الفعل كربما . وكما انهم لا ينصبون الفعل بعـد ربما فكذلـك هاهنا ".[1] وقـد أجيب عن كلمات الكوفيين : بأن البيت الاول لاحجة لهم فيـه ، لانه روى "كما اخفرها " بالرفع لان المعنى جاءت كمـا أجيئها ، وكذلك رواه الفراء واختار الرفع فى هذا البيت وهو الروايـة الصحيحـة .[2]

وأما البيت الثانى فلا حجة فيه لان الروايـة لكى يحسبوا أن الهوى حيث تنظـر .

وأما البيت الثالث فلا حجة لهم فيه أيضا ، لان الرواية فيه بالتوحيد لاتظلم الناس كما لاتظلم كالروايـة الاخرى لاتشتم الناس كما لاتشتم .

وأما البيت الرابع ، فليس فيه حجة أيضا لان الرواة اتفقوا على أن الروايـة "كما يوما تحدثـه" بالرفع كقول أبى النجم :

قلت لشيبان أدن من لقائـه   كما تغدى القوم من شوائـه

---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٣٤٤ .

(٢) أنظر الهمع جـ٢ ص ٧ .

وكقول الآخـــر :

أنخ فاصطبغ قرصا اذا اعتادك الهوى
بزيت كما يكفيك فقـد الحبائب

ولم يروه أحد " كما يوما تحدثـه " بالنصب الا المفضل الضبى وحده فانه كان يرويـه منصوبا • واجماع الرواة من نحوى البصره والكوفـة على خلافـه " (١) وقال ابن الانبارى " والمخالف له أقدم منه بعلم العربيـة " (٢) أى أن ابن الانبارى يرجح رأى البصريين •

" وأما البيت الخامس ففيه تكلف يقبح ، والاظهر فيه ـ يقلب عينيه لكيما أخافـه ـ على انه لو صح ماروه من هذه الابيات على مقتضـى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة فلا يكون فيه حجة "(٣)

وفى رد البصريين هذا دليل واضح وتأييد للقول القائل بأن البصريين لايلتفتون الى كل مسموع " (٤) بل يختارون منه مايتفق مع أصولهم ثـم يهملون الباقى بحجج مختلفة مثل القلة ، والندرة والضرورة والشذوذ • أما الكوفيون فانهم يحترمون كل مسموع ، (٥) وهو المنهج السليم فى رأينـا

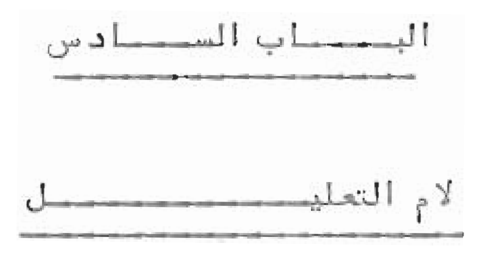
---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٣٤٥ •
(٢) المرجع نفســه ص ٣٤٦ •
(٣) المرجع نفسه والصفحـة •
(٤) الاقتراح للسيوطى ص ٨٤ •
(٥) أنظر تفصيل ذلك فى مجالس اللغويين والنحاة للزجاجى ص ٤٥ ، وانظر الهمع جـ١ ص ٤٥ ، وأنظر الاقتراح للسيوطى ص ٨٤ •

فى استقراء اللغة • والبصريون يرفضون الكثير مما جاء عن العـــرب
لانه يخالف اصولهم ، ناسين أو متناسين ان هذه الاصول والقواعـد
قـد صنعوها هم صنعا ، ولم ترد عن العرب ، وانما الذى ورد هـو
اللغة التى رفضوها • وقد امتدحهم بعض الباحثين بأنهم كانوا "اقوى
سلطانا على اللغة"(١) فرد ذلك الدكتور الانصارى قائلا : " وما درى
ان هذا لايتفـق مع المنهج اللغوى السليم " (٢) وقـد رجح المذهب
الكوفى فى استقراء اللغة وان كان قـد أخذ عليهم بعض المآخذ •

---

(١) ضحى الاسلام / ٢٩٦ •
(٢) أبو زكريا الفراء للدكتور الانصارى / ٤٠٢ •



الباب السادس
لام التعليل

بمنزلة الفعل • فلما أضمرت " أن" كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما • لانهما لايعملان الا فى الاسماء ، ولا يضافان الا اليها • و "أن" وتفعل بمنزلة الفعل "• (١) أما قوله " فلما أضمرت أن كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما "• فانما يعنى به اللام ، وحتى ، لانه قد سبق أن ذكر حتى مع اللام فى باب الحروف التى تضمر فيها أن •

أما الكوفيون فلم يذهبوا فى اللام هذا المذهب • وانما قالوا فى " جئت لاكرمك ، اللام هى الناصبة لاكرمك ، وهى بمنزلة "أن" وليست هى لام الخفض التى تعمل فى الاسماء • ولكنها لام تفيد الشرط ، وتشتمل على معنى كى، • فاذا اتت كى مع اللام فالنصب للام وكى موكدة لها "•(٢)

ومذهب الكوفيين فى لام التعليل انها تنصب بنفسها • ولا حاجة لاضمار "أن" • "شبهوها بكى ، واجروها مجراها ، بل ذهبوا أبعد من ذلك ، فقالوا انك اذا قلت " جئت لكى أن اكرمك "• فالنصب للام ، ولا موضع لـ "أن" لانها توكد اللام كما اكدتها كى ، واحتجوا بقول الشاعر :

" أردت لكى ما أن تطير بقربتى فتتركها شنًّا ببيداء بلقع "(٣)

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٠٨ •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ص

(٣) المرجع نفسه ص ١٩٠ •

وقد رد السيرافى استشهاد الكوفيين بهذا البيت بقوله " أما ماذكره الشاعر من ظهور "أن" بعد "كى" فضرورة يجوز أن يكون الشاعر ذهب بها مذهب بدل "أن" من "كيما" ، لانهما بمعنى واحد ، كما يبدل الفعل من الفعل اذا كان فى معناه • وعلى أن البيت غير معروف ، ولا معروف قائله ". (١)

الا أن الكوفيين احتجوا أيضا بقولهم " لو كانت اللام الداخلة على الفعل هى اللام الخافضة ، لجاز أن تقول " أمرت بتكرم " على معنى أمرت بأن تكرم ". (٢) وقد رد السيرافى حجتهم هذه بقوله " ان حروف الجر لاتتساوى فى ذلك ، واللام تدخل على المصادر التى هى أغراض الفاعلين فى افعالهم • وهى شاملة ويحسن أن يسأل بها عن كل فعل فيقال لم فعلت ؟ لان لكل فاعل غرضا فى فعله • وباللام يخبر عنه ، ويسأل عنه • وحتى وكى فى ذلك المعنى ، الا ترى انك تقول مدحت الامير ليعطينى ، وكى يعطينى ، وحتى يعطينى ، ومعناها كلها واحد ". (٣) وجدير بى أن اذكر هنا ان هذا النص قد نقله ابن الانبارى حرفيا فى انصافه ، ثم زاد عليه بعد كلمة " يعطينى " قوله " فجاز أن تقدر بعدها "أن" وليست الباء كذلك

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ص ١٩١أ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة وأنظر الانصاف ص ٣٤١ •

(٣) المرجع نفسه ص ١٩٠ب " " " "

فلا يجوز أن تقدر" . ولم يشر الى شرح السيرافى ، انما أورد النص وكأنه من عنده . حيث قال بعد أن أورد نص الكوفيين : " واما قولهم انها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال "أمرت بتكرم" على معنى " أمرت بأن تكرم " قلنا هذا فاسد " . لاحظ قوله "قلنا" ولم يقل قال السيرافى . وكانت الامانة العلمية تقتضى ذلك . الا انه من الواضح جدا أن ابن الانبارى فى انصافه لم ينصف أبا سعيد .
أما احتجاج الكوفيين بانه لو كانت لام التعليل هى لام الخفض ، لجاز دخول سائر حروف الجر على المضارع باضمار "أن" ، فلا اراه صوابا . حيث أن الحروف لاتتساوى فى ذلك ، وحروف الجر نفسها منها مايعمل مع الحذف مثل " رب" ، ومنها ما لايعمل وهو محذوف . فلما لم تتساوى فى الاجراء فى الخفض الذى هو اختصاصها ، فكيف جاز أن تتساوى فى دخول بعضها على الافعال باضمار أن ؟ على أن قولهم " أمرت بتكرم على معنى أمرت بأن تكرم " لم يرد عن العرب . وان كان قد ورد شيئا شبيها بذلك فى "من" حيث " أن هشام بن معاوية حكى عن الكسائى عن العرب لابد من يتبعها ".(1) على معنى لابد من أن يتبعها ويبدو أن هذا القول من الشواذ ، حيث لانجد هنالك شواهد على النصب "بأن" بعد "من" غير هذا الشاهد الذى أورده السيرافى فى شرحه .

---

(1) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ص ١٩١أ .

وقد أهمل السيرافى بعض حجج الكوفيين فلم يردها ومنها قولهم أن اللام قامت مقام "كى" فعملت النصب من غير تقدير "أن" ، لان كى تنصب فكذلك ماقام مقامها . ويبدو أن السيرافى لم يرد حجتهم هذه ، لانها مردودة أصلا بحجة البصريين فى "كى" حيث أنها على مذهبهم لاتنصب بنفسها . وكذلك ماقام مقامها . وقد أسهب أبو سعيد القول فى ذلك فى باب "كى" فاكتفى به وحسبنا .

وقد انبرى ابن الانبارى للرد على تلك الحجة التى اغفلها أبو سعيد ،قال:(لانسلم أن كى تنصب بنفسها على الاطلاق . وانما تنصب تارة بتقدير "أن" لانها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها . وليس حملها على احدى الحالين أولى من الاخرى . بل حملها عليها فى الحالة التى تنصب الفعل فيها بتقدير "أن" . أولى من حملها عليها فى الحالة التى تنصب الفعل بنفسها . لانها فى تلك الحالة التى تنصب الفعل بتقدير "أن" حرف جر . كما أن اللام حرف جر . وفى الحالة التى تنصب الفعل بنفسها حرف نصب . وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب . فكما أن كى فى هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير "أن" فكذلك اللام ينبغى أن تنصبه بتقدير "أن"). (١)

---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٣٣٨ .

ولعل التناقض واضح في قول ابن الانباري : " لا نسلم أن "كي" تنصب بنفسها على الاطلاق ، ثم قوله " وتارة تنصب بنفسها " • ولا يفهم قوله هذاالآاذا روجع فيه " باب كي" • لان كي في مذهب البصريين لاتنصب بنفسها الا اذا دخلت عليها اللام أي أن "كي" هي حرف جر مالم تدخل عليها اللام • فاذا دخلت اللام أمتنع ذلك لعدم جواز دخول حرف الجر على حرف الجر • فتصير كي على مذهبهم حرف نصب • وأما الكوفيون فيرون أن كي حرف نصب تختص بالافعال وتنصبها دون تقدير "أن" • ومن هنا جاء الخلاف في لام التعليل لان الفريقين لايصدران عن رأي واحد • فما كان ينبغي لابن الانباري أن يحتج عليهم بان "كي" حرف جر • لان "كي" على مذهب الكوفيين ليست كذلك • وقد اسلفنا القول في رأي الفريقين وحججهما •

أما قول الكوفيين بان اللام تشتمل على معنى "كي" فقد رده ابن الانباري بقوله " كما أنها تشتمل على معنى كي اذا كانت ناصبة فكذلك تشتمل على معنى كي اذا كانت جارة • فانه لافرق بين "كي" الناصبة و "كي" الجارة في المعنى • على أن كونها في معنى "كي" الناصبة لايخرجها عن كونها حرف جر • فانه قد يتفق الحرفان في المعنى ، وان اختلفا في العمل • الا ترى ان اللام في قولك " جئت لاكرامك " بمعنى "كي" في قولك " جئت كي اكرمك " ، و "لكي اكرمك " ،وان كانت اللام حرف جر ،وكي حرف نصب ، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر ، فكذلك ها هنا ".(١)

---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٣٢٨ •

ولنا بعض الملاحظات على الامثلة التى أوردها ابن الانبارى فنحن نسلم بأن اللام فى المثال " جئت لاكرامك " هى بمعنى كـى فى قولنا " جئت كى أكرمك " ، ولكن لا نوافقـه على قوله " وكـى حرف نصب " ،لانه انما يتحدث بلسان البصريين ، وليست كى عندهم فى قولك " جئت كى أكرمك " حرف نصب ، وانما هى حرف جر . والناصب للفعل هو "أن" المضمرة بعدها . وأما ان كان قد عـنى ان "كى" هى حرف نصب فى المثال السابق على مذهب الكوفـيين ، فكيف جاز له أن يحتج عليهم بمذهبهم الذى انكره قبل ذلك وأقـام عليه الحجة ؟

أما فى قوله " جئت لاكرامـك " ، حيث جعلها بمعنى " جئت لكى اكرمـك " فهما بمعنى واحـد الا أن الناصب للمضارع على مذهب البصريين هو "لكى" . بينما الناصب له على المذهب الكوفى هو اللام ، وما "كى" الا تأكيد لها . فلا يصح الاحتجاج بذلك . لان اللام فى "لاكرامـك" هى لام خفض تدخل على الاسماء واللام فى "لكى اكرمك" ،هى لام نصب تدخل على الافعال . فلما كان ابن الانبارى قد بنى حجته فى هـــذا الباب على حجته فى "باب كى" ، لذلك نجد أن لا طائل من وراء ذلك . لان الخلاف فى كى بين الفريقين أدى الى الخلاف هنا .

ثم لا يكتفى ابن الانبارى بحجته تلك ، بل يتابع القول محاولا اغلاق الابواب فى وجه الكوفيين ،فيقول : " فان قلتم ان اللام هاهنا ــ

أى فى قوله جئت لاكرامك ـ دخلت على الاسم الذى هو مصدر فلم تخرج عن كونها حرف جر • قلنا وكذلك اللام هاهنا دخلت على الاسم الذى هو مصدر لان "أن" المقدرة مع الفعل فى تقدير المصدر ، فقد دخلت على الاسم ولافرق بينهما ". (١) وهو فى قوله هذا ناظر الى قول سيبويه الذى أوردناه من قبل فى تعليله لاختيار "أن" دون سواها لينصب بها بعد حروف الجر ، مثل "كى" و "اللام" و "حتى" وذلك حين قال ("أن" ويفعل بمنزلة اسم واحد فاذا قلت هو الذى فعل ، فكأنك قلت هو الفاعل • واذا قلت أخشى ان تفعل ، فكأنك قلت أخشى فعلك • أفلا ترى ان أن تفعل بمنزلة الفعل ، فلما أضمرت "أن" كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما ، لانهما لايعملان الا فى الاسماء ولا يضافان الا اليها " • (٢)

وهناك حجة للكوفيين ذكرها أبو سعيد ولم يردها • وهى قولهم " ان اللام تفيد معنى الشرط فأشبهت أن المخففة الشرطية "• وقد ردها ابن الانبارى بقوله " لانسلم أنها تفيد الشرط ، وانما تفيد التعليل ، ثم لو كان [illegible] كما زعمتم لكان ينبغى أن تحمل عليها فى الجزم ، فيجزم باللام كما يجزم بان لاجل المشابهة التى بينهما ". (٣)

---

(١) الانصاف ص ٣٣٩ •

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٠٧ •

(٣) الانصاف جـ٢ ص ٣٣٩ •

وقـد رد الكوفيون هذا القول بقولهم : " ان "أن" لما كانت أم الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما فجزموا بان ، ونصبوا باللام للفرق بينهمـــا ". قال البصريون " فهلا رفعوا " فردّ الكوفيون قائلين : " لم يكن للرفـــع مدخل فى واحد من هذين المعنيين ، لانه يبطل مذهب الشرط ، لان الفعل المضارع انما ارتفع لخلوه من حرف الشرط وغيره من العوامل الجازمة والناصبة ". قال البصريون : فكان ينبغى الا ينصبوا أيضا ، لان النصب أيضا يبطل مذهب الشرط ". (١) ولكنا نرى أن الكوفيين قد اشتطوا بعض الشىء فى قولهم أن اللام انما نصبت لانها تفيد معـــنى الشرط فأشبهت ان المخففة الشرطية . حيث انا لانجد فى الـــلام معنى الشرط ، ولا مشابهة "ان" . وقد وجدنا ابن الانبارى ينقل نص الكوفيين بين علامتى تنصيص ، ولكنه لايذكر المصدر الذى رجع اليه أو نقل عـنه .

ونسبة لافتنان الفريقين بالمناظرة نجد أحيانا أحد الفريقـــين يفترض بعض الاسئلة التى قد تخطر على ذهن الاخر ثم يجيبـــــه عليها ، ويحتج لمذهبه . فمثلا هانحن نجد الكوفيين يفترضـــون سوءالا قـد يخطر للبصريين فى تفنيد حجة الكوفيين فى الـــلام ، فيقولون : " ولايجوز أن يقال هلا نصبوا بأن وجزموا باللام وكان الفرق واقعا ". ثم يردون ذلك قائلين : " لانا نقول انّ "ان" لما كانت

---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٣٣٨

أم الجزاء كانت أولى باستحقاق الجزم • لانها تفتقر الى فعل الجزاء ، كما تفتقر الى فعل الشرط ، فيطول الكلام ، والجزم حذف ، والحذف تخفيف ، ومع طول الكلام يتناسب الحذف والتخفيف ، بخلاف اللام • فبان الفرق بينهما ". (١)

وكنا قد أسلفنا القول فى ان اللام على مذهب البصريين هى اللام الخافضة للاسماء • ولذلك حينما تدخل على الافعال لا تعمل • وانما العامل هو أن المضمرة بعدها • الا أن الكوفيين لم يعجبهم هذا القول • فقالوا : " على انا وان سلمنا أنها من عوامل الاسماء الا أنها عاملة من عوامل الافعال فى بعض أحوالها ، والدليل على هذا انها تجزم الافعال ، فى غير هاتين الحالتين ، فى الامر ، والدعاء • نحو " ليقم زيد ـ وليغفر الله لعمرو " • فكما جاز أن تعمل فى بعض أحوالها فى المستقبل جزما ، جاز أيضا أن تعمل فى بعض أحوالها نصبا ". (٢)

وقبل أن نورد نص البصريين فى الرد على هذا القول • ننبه الى تناقض قول الكوفيين فى لام التعليل ، فهم منذ البداية قد انكروا أن تكون اللام الواقعة على الافعال هى اللام التى تخفض الاسماء •

---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٣٣٧ •
(٢) المرجع نفسه والصفحة •

واحتجوا لذلك بأنها لو كانت اللام الخافضة " لجاز أن يقال " آمرت بتكرم " ولما لم يجز ذلك دل على فساده " • وهم الآن يقولــون عن لام الخفض أنها تدخل على الاسماء ، كما تدخل على الافعــال فى الامــر ، والدعــاء • ويحتجون بأنها لما كانت تعمل الجــزم فى بعض أحوالها • جاز أن تعمل النصب فى حال آخر • فكيف يوفقــون بين القولين ؟

أما البصريون فيقولون " اذا سلمتم أنها من عوامل الاسمـــاء ، بطل أن تكون من عوامل الافعال • لان العامل انما كان عامـــلا لاختصاصه ، فاذا بطل الاختصاص بطل العمل • وقولهم " أنهـــا تجزم الفعل " قلنا لانسلم ان هذه اللام هى اللام الجازمة • فان لام الجر غير لام الامر ، والدليل على ذلك أن لام الجر لاتقع مبتدأة ، بل لابد أن تتعلق بفعل ، أو معنى فعل • نحو جئتك لتقــوم ، ومـــا أشـــبه ذلك • وأما لام الامر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلـــق بشىء قبلها • ألا ترى انك تقول " ليقم زيد " و " ليذهب عـــمرو " • فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل فبان الفرق ". (١)

واذا كان البصريون قد سلموا بان هنالك لاما تخفض ، وأخرى تجزم • فلماذا لاتكون هنالك لام أخرى تنصب ؟ ويكون الفرق بينهـــا وبين التى تخفض أن هذه تختص بالاسماء • والتى تنصب تختص بالافعال. وبعد القول فى اللام نأتى لحكم أن بعدها •

---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٣٤٠ •

قال سيبويه "وأما اللام فى قولك جئتك لتفعل فبمنزلة "ان" فى قولك ان خيرا فخير ، وان شرا فشر ، ان شئت أظهرت الفعل هاهنا • وان شئت خزله وأضمرته • وكذلك أن بعد اللام أن شئت أظهرته • وان شئت أضمرته ". (١)

أى أن "ان" بعد اللام جائزة الاظهار والاضمار ، كما يجوز اظهار الفعل واضماره بعد "ان" فى قولهم "ان خيرا فخير وان شرا فشر" أما حذف أن بعد اللام فيعزوه السيرافى الى طلب التخفيف • ويعلل لذلك بأن الحذف للتخفيف كثير فى كلام العرب "كحذف لام الامر وتاء المخاطب فى أمر المواجه عندهم • نحو قم ، واذهب ، والاصل لتقم ، ولتذهب ، وأيش عندك والاصل "أى شىء عندك" ولم يكثر غير اللام فى ذلك فتخفف". (٢) فيجوز أن يقال جئت لاكرمك أو جئت لان اكرمك •

ولما كان النحو هو استقراء اللغة واستنباط لقواعدها فنحن نوافق الكوفيين فى قولهم أن اللام هى الناصبة بنفسها لا باضمار أن ، ونخالفهم فى زعمهم بأنها ليست اللام الناصبة هى اللام الداخلة على الاسماء • وبذلك نتفق مع البصريين فى أنها اللام الخافضة للاسماء ، ونخالفهم فى قولهم انها تنصب باضمار أن • وقد

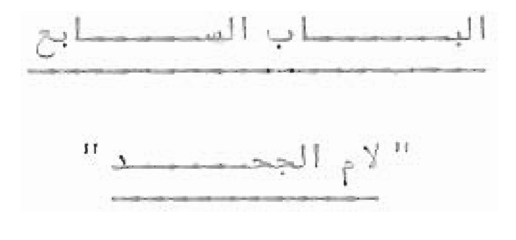
---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٠٨ •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ص ١٩٢ أ وأنظر الانصاف جـ٢ ص ٣٣٨ •

أسلفنا القول بأن القاعدة التى اتفق عليها الفريقان حيث زعمـــا " أن عوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال وعوامل الافعال لا تعمــل فى الاسماء " هذه القاعـدة لا تستقيم مع المنهج السليم فى استقراء اللغة • لاننا قـد وجدنا حروفا تعمل فى الاسماء والافعال •

والمنهج السليم فى رأينا فى اجراء الحروف غير المختصـة هـــو أن تنصب المضارع بنفسها ، ولا يلتبس الامر ، لانه لا خفض فى الافعال ، أما اذا ظهرت أن بعد تلك الحروف ، فالعمل ل "أن"، نسـبة لاختصـاصها ، ولمباشرتها الفعل • فلا يكون الحرف غير المختص مع اظهار أن ناصبا • بل يعمل الخفض فى المصدر المؤول مـن أن والفعل بعـدها •



الباب السابع

" لام الجحد "

ذكر سيبويـه " اللام " فى باب الحروف التى تضمر فيها " "أن" • ومثل للام التعليل ، وأهمل لام الجحد ولم يذكرها الا حين أتى لذكـر حكم "أن " بعد اللام • فأشار الى أن "أن" بعد لام التعليـــل جائزة الاظهار • ثم أضاف قوله : "وأعلم ان اللام قد تجىء فـــى موضع لايجوز فيها الاظهار • وذلك " ماكان ليفعل" فصارت "أن" هاهنا بمنزلة الفعل فى قولك " اياك وزيـدا " وكأنك اذا مثلت قلت ما كان زيـد لان يفعل ، أى ماكان زيـد لهذا الفعل ". (١)

وذلك يعنى أن مذهب البصريين فى لام الجحد أنها لاتنصـب بنفسها • وانما تنصب باضمار أن ، مثلها فى ذلك مثل لام التعليـل • ولكن الاختلاف يأتى فى حكم "أن" بعد لام الجحد حيث هى واجبة الاضمار • وواضح فى نص سيبويـه انه حين أتى لذكر لام الجحد اكتفى بالمثال فقط ، ولم يشرح القاعـدة • و"اللام" عـنده "لام" واحـدة ولم يصنفها الى تعليل وجحد وانما فعل ذلك النحاة من بعده •

أما المبرد فحين ذكر اللام قال : ان لها موضعين : احدهما نفى ، والاخر ايجاب • وذلك قوله : جئتك لاكرمك • وقوله عز وجـل : " ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وما تأخر "فهذا موضع الايجاب • وموضع النفى : ماكان زيد ليقوم ، وكذلك قوله تبارك وتعالى : " ماكان اللـه ليذر المؤمنين " • " وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ")(٢)

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٠٨ •

(٢) المقتضب جـ٢ /٧ والآيـات : الفتح / ٢ ، آل عمران / ١٧٩ ، الانفال /٣٣ •

أى أن المبرد قد صنف " اللام " الى نفى وايجاب • وأن كان لم يذكر الاصطلاح الذى وضعه النحاة فيما بعد لهذه اللام • فهم فى مقام الايجاب قد أسموها لام التعليل ، أو لام كى • وفى مقام النفى اسموها لام الجحد • والجحد معناه الانكار ، أو النفى •

وقد أهمل ابن السراج فى اصوله لام الجحد ، فلم يذكرها وانما ذكر لام التعليل فقط • أما الزجاجى فقد ذكرها فى باب الحروف التى تنصب الافعال المستقبلة • ثم قال : (وفى لام الجحود "ماكان عبد الله ليخرج " قال الله تبارك وتعالى : " ماكان الله ليذر المؤمنين على ما انتم عليه " وقال جل وعز : " ماكان الله ليعذبهم وأنت فيهم ") • (١)

أى أنه قد ردد أمثلة المبرد نفسها ، ولم يفصل فى حكم " أن " بعد اللام التى أسماها لام الجحود • وكذلك فعل ابن جنى • (٢)
أما أبو سعيد السيرافى فيقول : " ولام الجحد عند سيبويه بمنزلة لام كى فى اضمار " أن" بعدها • وبينهما فصل فى اظهار " أن" بعدها فاستحسن ظهورها بعد لام كى ، ولم يجز ظهورها بعد لام الجحد ". (٣)

---

(١) الجمل ص ١٩٦ والآيات : آل عمران / ١٧٩ ، والانفال / ٣٣ •
(٢) أنظر اللمع مخطوط رقم : ١١٨٦٩ ورقة ٣٦ آ •
(٣) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٩١ آ •

ويأتي السؤال : لماذا أجاز سيبويه ظهور أن بعد لام التعليل ولم يجز ظهورها بعد لام الجحد ؟

يقول سيبويه في هذا : " ودخل فيه معنى نفي " كان سيفعل " فاذا قال هذا قلت ماكان ليفعل • كما كان لن يفعل نفيا لسيفعل • وصارت بدلا من اللفظ بأن ، كما كانت ألف الاستفهام بدلا من واو القسم في قولك : " الله لتفعلنّ " • فلم يذكروا الا أحد الحرفين اذ كان نفيا لما معه حرف لم يعمل فيه شيء ليضارعه فكأنه قد ذكر " أن " كما انه اذا قال سقيا له فكأنه قال سقاه الله ".(١)

ويوضح هذا القول أبو سعيد قائلا : " وانما قبح ظهورها بعد لام الجحد لانها نقيض فعل ليس تقديره تقدير الاسم ، ولا لفظه لفظ اسم ، وهو السين وسوف • فاذا قلنا " ماكان زيد ليخرج ، فهو قبل الجحد كان " زيد سوف يخرج " • أو " سيخرج " فاذا قلنا ماكان زيد لان يخرج باظهار " أن" فكأنا جعلنا مقابل سوف يخرج ، وسيخرج ، اسما • فكرهوا اظهار أن لذلك •

ووجه آخر وهو أن تقديره عندهم ماكان زيد مقدرا لان يخرج ، أو مستعدا ،أو هاما ،أو عازما ،أو نحو ذلك من التقديرات التي توجب المستقبل من الفعل • و "أن" توجب الاستقبال • فاستغنى بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال من ذكر "أن" (٢)

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٠٨ •

(٢) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ جـ٣ ورقة ١٩١ أ وأنظر الانصاف جـ٢ ص ٣٤٧ •

أى أن عدم جواز اظهار أن بعد لام الجحد جاء من وجهين :
احدهما : أن قولهم ليفعل هو نفى لقولهم كان سيفعل ، أو كان
سوف يفعل ، أى أن اللام وقعت فى جواب السين أو سوف ، ولذلك
لايجوز اظهار " أن" بعدها ، لان أن والفعل يقدران بالمصدر ،
والمصدر اسم ، وليست السين أو سوف فى تقدير اسم ، ولا لفظهما
كذلك • أما الوجه الثانى فلانها صارت بدلا من اللفظ بها •
لاننا اذا قلنا " ماكان ليفعل " كان نفيا لسيفعل • كما لو أظهرنا
" أن" فقلنا " ماكان لان يفعل " فلما صارت بدلا منها ، كما ان ألف
الاستفهام بدل من واو القسم فى قولهم " الله لتفعلن " لم يجز
اظهارها اذ كانت اللام بدلا منها فكأنها مظهرة • وهذا الوجه
الثانى هو الذى عناه سيبويه بقوله : " فلم يذكروا الا أحد الحرفين
اذ كان نفيا لما معه حرف لم يعمل فيه شىء ليضارعه • فكأنه
قد ذكر " أن" • كما أنه اذا قال سقيا له فكأنه قال سقاه الله "•(١)
ثم يمثل أبو سعيد لذلك بقوله : " يقول القائل عبد الله عمى ،،
فيقال له ماكان عبد الله عمك • ويقول القائل عبد الله يصوم ويصلى ،
فيقال ماكان عبد الله يصوم ويصلى بغير لام ، ويقول القائل عبد الله
يهم أن يقوم ، ويريد أن يقوم ، فيقال له ماكان عبد الله ليقوم •
وقوله عز وجل " وماكان الله ليعذبهم وأنت فيهم " و "ماكان الله
ليضل قوما بعد اذ هداهم " ، كأن قائلا قال هل الله يريد أن
يعذبهم ، وهل الله يريد أن يضل قوما بعد اذ هداهم ، فجعلت
اللام علما لهذا المعنى "(٢)• والمعنى الذى يعنيه هو ان اللام نظير

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٠٨ •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٢ ص ١٩١ آ •

" يريد أن يفعل " • وهذا بدوره يقودنا للسؤال عن خبر كان فى قوله تعالى " ماكان الله ليعذبهم " "ومذهب البصريين ان خبر كان حينئذ محذوف • وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف • وان الفعل ليس بخبر • بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها فى موضع جر ، والتقدير ماكان الله مريدا لكذا • والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا به فى بعض كلام العرب • قال الشاعر : " سموت ولم تكن أهلا لتسمو " فصرح بالخبر الذى هو "أهلا" مع وجود اللام والفعل بعدها ". (١)

أما الكوفيون فقد قالوا " ان لام الجحد هى العاملة بنفسها ".(٢) ذكر السيرافى هذا ولم يذكر حجة الكوفيين فى ذلك • الا أن ابن الانبارى قال : " ذهب الكوفيون الى أن لام الجحد هى الناصبة بنفسها • ويجوز اظهار "أن" بعدها للتوكيد ، نحو " ماكان زيد لان يدخل دارك"، وماكان عمر لان يأكل طعامك • وقالوا ان الدليل على انها هى العاملة بنفسها وجواز اظهار "أن" بعدها ماقدمناه فى مسألة لام كى ".(٣) أى ان لام الجحد عند الكوفيين هى بمنزلة لام كى ، لافرق فى اجرائها • وحجتهم فى ذلك هى حجتهم فى لام كى ، والتى اسلفنا القول فيها • وعلى مذهبهم هذا فان الخبر فى

---

(١) الهمع جـ٢ ص ٨ •
(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ورقة ١٩٢ ب •
(٣) الانصاف جـ٢ ص ٣٤٦ •

قوله تعالى " ماكان الله ليعذبهم " هو الفعل • أى " أن الفعل فى موضع نصب على انه الخبر واللام زائدة للتأكيد ". (١) ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل " ماكان ليفعل" ماكان يفعل ، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفى ، كما ادخلت الباء فى " مازيد بفاعل " لذلك ، فعندهم انها حرف زائد موكد ، غير جار ، ولكنه ناصب ، ولو كان جارا لم يتطق عندهم بشىء لزيادته ، فكيف به وهو غير جار ؟ ووجهه عند البصريين ان الاصل ماكان قاصدا للفعل • وعلى هذا فهى عندهم حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف ، والنصب بأن مضمرة وجوبا " (٢)

ولقد أسلفنا القول فى غير موضع أن الكوفيين ينحون دائما الى تيسير النحو • ومن ثم فهم لا يلجأون لتقدير المحذوفات كثيرا • وقد رأينا الآن كيف أن تعنت البصريين ، واصرارهم على أن الناصب للمستقبل هو "أن" المضمرة بعد لام الجحد ، أفضى بهم الى تقدير خبر كان • مع انه لاشىء يمنع من أن يكون الفعل المذكور بعدها فى موضع نصب خبرا لها • وهنالك مسألة أخرى وهى : هل يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها ؟

---

(١) الهمع جـ٢ ص ٨ •

(٢) المغنى جـ١ / ٢١١ •

" وقـد أجاز الكوفيون ذلك . كقولك ماكنت زيـدا لاضـــرب .
وأنشدوا :

لقد عذلتنى أم عـمر ولم اكن مقالتها ماكنت حيا لاسمعـــا "(١)

وقـد رد أبو سعيد ذلك بقوله : "وهذا يحمل على اضمار فعل . فكأنه قال : ولم اكن لاسمع مقالتها . وبيّن ما أضمر بقوله : " لاسمعا" كمـــا قال :ـــ

وانى امرؤ من عصبة خندفـية أبت للاعادى أن تديخ رقابهـا

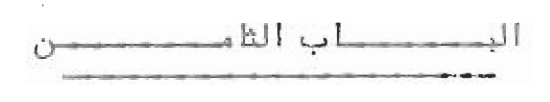
وقـد عزز ابن الانبارى رأى السيرافى هذا قائلا : " وهذا متفق عليه ... فاللام فى " للاعادى" لاتكوم فى صلة " تديخ" فتقدر فعل قبله تقديـره أبت أن تديخ للاعادى ". (٢) وهذا متفق عليه لان معمول صلة " أن" لايتقدم عليها ، بل من صلة فعل مقدر قبله . وتقديره : أبت أن تديخ . وجعل هذا المظهر تفسيرا لذلك المقدر . وهذا النحو فى كلامهم أكثـر من أن يحصى ".

وهذا يدل على عدم جواز تقـديم معمول الفعل المنصوب بـلام الجحد عليها فى مذهب البصريين قياسا على معمول صلة "أن" ، حيـث لا يتقدم عليها . ولعل كثرة القياس عـند البصريين هى التى دعـت الكثيرين لينسبوا المدرسة البصرية الى القياس . ولكنهم لايعنون القياس

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٢ ص ١٩٢ أ.
(٢) المرجع نفسه والصفحة وأنظر الانصاف جـ٢ ص ٣٤٦ .
(٣) الانصاف جـ٢ ص ٣٤٨ .

وخلاصة القول فى لام الجحد أن البصريين يجعلونها مع الحروف الجارة التى تنصب المستقبل باضمار " أن" • ولا يجوزون ظهور " أن" بعدها • أما الكوفيون فانهم يجرونها مجرى لام التعليل • وهى على مذهبهم تنصب بنفسها ، ولا مانع لديهم من ظهور " أن " بعدها وهى حينئذ تكون موءكدة لها • والرأى عندنا أن الحروف الجارة اذا دخلت على المستقبل ووليتها " أن" فان العمل يكون لـ"أن" لان أن غير مشتركة بين الاسماء والافعال كالحروف الجارة التى تدخل على الاسماء ، فاذا قلت " ماكان زيد لان يفعل " فالنصب بأن ، والمصدر الموءول من أن والفعل مجرور باللام • أى أن اللام مع اظهار أن حرف خافض • وقد تخيرنا هذا الرأى فى كل الحروف الخافضة التى تدخل على الافعال •



" حتى "

قال سيبويه في باب الحروف التى تضمر فيها "أن" "وذلك اللام وحتى ، وذلك قولك تكلم حتى أجيبك • فانما انتصب هذا بأن و "أن" هاهنا مضمرة ، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا • لان اللام وحتى انما تعملان فى الاسماء فتجران ، وليستا من الحروف التى تضاف الى الافعال • فاذا أضمرت "أن" حسن الكلام • لان أن ويفعل بمنزلة اسم واحد ، فاذا قلت هو الذى فعل فكأنك قلت هو الفاعل • واذا قلت أخشى أن تفعل فكأنك قلت أخشى فعلك • أفلا ترى أن أن تفعل بمنزلة الفعل ، فلما أضمرت "أن" كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما ، لانهما لايعملان الا فى الاسماء ، ولا يضافان الا اليها • وأن وتفعل بمنزلة الفعل ".(١)

وهذا يعنى أن مذهب البصريين فى "حتى" هو مذهبهم فى لام التعليل • وانها اذا نصبت الفعل فانما تنصبه باضمار "أن" وعلة ذلك أنها من عوامل الاسماء • وعوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال ، فوجب تقدير "أن" •

أما الكوفيون فلهم فيها آراء مخالفة لرأى البصريين • فهاهو الكسائى يقول : " حتى لا تخفض انما تخفض بعدها الى مضمرة أومظهرة •

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٠٨ وأنظر المقتضب جـ٢ ص ٧ وص ٣٨ والاصول جـ٢ ص ١٥٦ والجمل ص ١٩٤ ومخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٢ ورقة ١٩٩ ب •

فيقال : " أكلت السمكة حتى الى رأسها " فقد حصل بهذا أنّ حتى لاتعمل فى الاسماء شيئا • اذ كان الخفض بعدها بغيرها ". (١)
وقد احتج لهذا بقوله : " انما قلت انها تخفض بالى مضمرة أو مظهرة ، لان التقدير فى قولك ضربت القوم حتى زيد ، أى حتى انتهى ضربى الى زيد ، ثم حذف " انتهى ضربى الى " تخفيفا ، فوجب أن تكون الى هى العاملة ". (٢) فمذهب الكسائى فى "حتى" انها تنصب الافعال بنفسها من غير تقدير "أن" وتجر الاسماء بتقدير " الى " •

ويتصدى له أبو سعيد بقوله : " فان قال قائل هلا أضمرتم بعد "حتى" "الى" وخفضتم زيدا به كما حكينا عن الكسائى • قيل لايجوز ذلك لبعده فى التقدير ، وابطال معنى حتى • وذلك أن موضع حتى فى الاسماء أن يكون الاسم الذى بعدها من جملة ماقبلها • وان حتى اختصت به من بين الجملة ،لانه يستبعد فيه الفعل أكثر من استبعاده فى سائر الجملة • كقولنا قاتل زيد السباع حتى الاسد ، لان قتاله للاسد أبعد من قتاله لغيره • وكذلك تقول استجرأ على الامير جنده حتى الضعيف الذى لاسلاح له •

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٩٩ أ • وأنظر الانصاف جـ٢ ص ٢٠١ و ٣٤٩ •
(٢) المرجع السابق والصفحة •

لان استجراء الضعيف الذى لاسلاح له أبعد فى النفوس من استجراء غيره من الجند • فلو جعلنا مكان حتى "الى" فقلنا استجرأ على الامير جنده الى الضعيف ماجاز ، ولا أدى عن معنى " حتى " • فان قدرناه بقولنا استجرأ على الامير جنده حتى انتهى استجراؤهم الى الضعيف الذى لاسلاح له • كان ذلك بزيادة كثيرة ، وكانت الى فى صلة انتهى ، لا فى صلة " حتى" • والذى ذكره الكسائى من اضمار "الى" بعد حتى شئ منكر لايعرف "• (١)

وحجة أبى سعيد فى هذا الصدد ناصعة ومقنعة • على أن الكوفيين أنفسهم مختلفون فى "حتى" • فهاهو الفراء وأصحابه يقولون "حتى" من عوامل الافعال ، مجراها مجرى كى وأن • وليس عملها لازما فى الافعال ، اذ كان يبطل فى " سرت حتى صبّحت القادسية "• ورفعت حتى وصلت الى الامير • ثم لما صحبت الى خفضت الاسماء ، لنيابتها عن "الى" • وانها اذا عملت فى الاسم لم يكن لها معناها حين تعمل فى الفعل "•(٢) أى أن الكوفيين متفقون فى أن "حتى" من عوامل الافعال • ولكنهم مختلفون فيها اذا دخلت على الاسماء فهى عند الكسائى غير عاملة فى الاسماء ، وانما تجر الاسماء ، بالى المضمرة

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٠٠ أ وأنظر الانصاف جـ٢ ص ٣٤٨ حيث نقل النص برمته •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ص ١٩٩ب •

أو المظهرة بعدها • أما الفراء وأصحابه فحتى عندهم تجر الاسماء لقيامها مقام الى " وقال الكسائى فى " حتى مطلع " تخفضه الى المضمرة ، وليس لحتى فيه عمل • وقال الفراء حتى هى الخافضة للمطلع ، لما قامت مقام الى ". (١)

ويبدو أن أبا سعيد لم يعجبه اختلاط الأمر على الكوفيين • فأراد أن يوضح ذلك ، ثم يغتنم الفرصة فيبرهن على أن مذهب البصريين هو الامثل ، فيقول : " أعلم أن الحرف الواحد الذى أصل معناه واحد قد يستعمل فى مواضع مختلفة ، فيغلب عليه اختلاف مواضعه ، فيصير كالحروف المختلفة حتى يعمل اعمالا مختلفة • وذلك نحو "لا" أصلها النفى للشىء ، وابطاله • ثم استعمل فى مواضع مختلفة من نهى يقابل به الامر ، ومن نفى يقابل به حرف الاستفهام ، ومن دخول على مبتدأ وخبر ، وغير ذلك من مواضعه ، فعملت اعمالا مختلفة من جزم ، ونصب ، ورفع ، وابطل عملها فى بعض مواضعها • لان تفرقها فى هذه المواضع المختلفة كتفرق الحروف المختلفة اللفظ والمعنى • ومن ذلك اللام المكسورة لفظها واحد ، ومواضعها مختلفة ، فجزمت الفعل ، وخفضت الاسم ، ولا خلاف بين النحويين فيما ذكرناه • وانما يختلفون بعد ذلك فى حروف تظهر لها اعمال

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ص ١٩٩ب •

فلا يحققون تلك الاعمال لها • ويبطلون حروفا آخر يدّعون اضمارها لتلك الاعمال ، وابطال عمل هذا الظاهر عنها • وربما جعلوا بعضها بدلا من شيء آخر • فمن ذلك مايمكن تصحيحه ويقرب مأخذه ، ومنه مايبعد ". (١)

ولئن كان هذا القول ينطبق على الكوفيين ، فهو أيضا ينطبق على البصريين • حيث أن أصحاب المدرسة الكوفية يجعلون "حتى" من عوامل الافعال ، ويقدرون "الى" بعدها حين تجر الاسماء • أما أصحاب المدرسة البصرية فيجعلون "حتى" من عوامل الاسماء ، ويقدرون "أن" بعدها حين تنصب الافعال • ولافرق فى أن كلاهما اجراها فى موضع وقدر فى الموضع الاخر • وكان يمكن اجراؤهما فى الموضعين دون تقدير لانها قد وردت فى اللغة عاملة فى الاسم والفعل •

ثم يتابع أبو سعيد احتجاجه لمذهبهم فيقول : " فمما يقرب تصحيحه ، قول سيبويه فى "حتى" اذا نصبت الفعل أنها تنصبه باضمار "أن" ، وذلك أن حتى على مذهبه من حروف الجر • ولا يخرج ذلك عن قياس النحو ، وعن المتأولات القريبة • وذلك أن حتى قد

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ص ١٩٩ أ •

يليها المخفوض فى حال ، ويكون مابعدها غير مخفوض فى حال ، ولها نظائر مما تخفض فى حال • ويبطل خفضها فى حال نحو منذ ، ومذ وخلا ، وحاشى فى الاستثناء • فظهور الخفض بعدها اذا لم يقم برهان على اضمار حرف خافض ، يوجب انها هى الخافضة • كما أن هذه الحروف هى الخافضة • ويدل على أنها هى الخافضة قولهم : حتام ، وحتامه ، والام ، والامه ، وأصلها "حتى ما" و "ما" للاستفهام ، ولا تسقط عنها الالف الا أن يدخل عليها خافض • فعلم بذلك أن حتى خافضة ". (١) أي أن حذف الالف من "ما" الاستفهامية حين تدخل عليها حتى دل على أن حتى حرف جر • لان "ما" الاستفهامية لايحذف الفها الا مع حروف الجر ، مثل "كيمه" و "فيمه" و "بمه" ، و "لمه" ، و "عمه" ، وما أشبه ذلك •

ولكن ليس الخلاف بين الفريقين فى الجر "بحتى" ، لان الفراء وأصحابه يجرون بحتى أيضا • ولكن الخلاف فى أن البصريين يجعلون حتى جارة بنفسها ، بينما الفراء وأصحابه يجعلونها جارة "لانها قامت مقام الى ، و"الى" تخفض مابعدها فكذلك ماقام مقامها ".(٢) وان لم نكن بصدد البحث فى حروف الجر ، الا أنه كان لابد أن

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٠٠أ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة وأنظر الانصاف جـ٢ ص ٣٤٩ •

لثبت حجج الفريقين • اذ انه لامعنى لأن تنصب "حتى" باضمار "أن" ان لم تكن من حروف الجر • وهو مذهب البصريين وفـــى رد السيرافى السابق حجج مقنعة بأن حتى حرف خفض تخفـــض الاسمـاء بنفسها • وقـد أسلفنا فى باب "كى" أن ثبوت الخفض بكى أو حتى ، لا يمنع كونهما حرفى نصب ينصبان الافعال ، ولا يتعارض ذلك مـع عمل هذين الحرفين فى الاســماء ، لانه لا خفض فى الافعال • وقلنا أن مرد الخلاف فى الحروف التى تدخل عـلى الاسماء والافعال ، هو القاعـدة التى وضعـها النحويون قائلين : بان عوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال ، وكذلك العكس صحيح ، ولكن قاعـدتهم هذه لا تساير اللغة • لاننا قـد رأينا مايعمل فى الاسماء تارة وفى الافعال تارة أخرى وانما تقدير العوامل المحذوفـة ونسبـة العمل لها هو من صنع النحاة ووضعـهم لا من طبيعة اللغة • والبصريون لا يكتفون بالحجج والبراهين فيقولون : "الذى يدل على أن الفعـــل بعـد حتى منصوب بتقدير "أن" ، وأنها من الحروف الخافضة للاسماء قول الشاعـر :

داويت عين ابى الدهيق بمطلة حتى المصيف ويغلوَ القعدان

فالمصيف مجرور بحتى ، ويغلو عطف عليه ، فلو كانت حتى هى الناصبـــة لوجب أن لا يجئ الفعل بعدها هاهنا منصوبا بعـد مجئ الجر ، لان حتى لا تكون فى موضع واحد جارة وناصبة • والمعطوف يجب أن يكـــون على اعراب المعطوف عليه • فاذا لم يكن قبل "يغلو" فعل منصـوب ، وكان قبله اسم مجرور ، علمت أن مابعـد الواو يجب أن يكون مجـــرورا ^

واذا وجب الجر بعد الواو ، وجب أن يكون " يخلو " منصوبـــا بتقديـر " أن " لان أن مع الفعل بمنزلة الاسم " (١) ولو سلـم أبو سعيد بأن حتى تجر الاسماء ، وتنصب الافعال لاغنـاه • ويكفى البيـت الذى ساقـه شاهدا على مانقـول •

ويمكن للكوفيين أن يقولوا أن هذا البيت لاحجة فيه ، لان حتى على مذهبهم تجر وتنصب ، فهى تجر لانها قامت مقام الـى ، وتنصب بنفسها ، أما ثعلب فقد قال ان المستقبل منصوب بحـتى لقيامها مقام "أن" ومذهب الكوفيين أقرب الى المنهج السليم فـى استقراء اللغـة •

حكـم أن بعـد حـتى

قال سيبويـه " واعـلم أن "أن" لاتظهر بعد حتى وكـى ، كما لايظهر بعد أما الفعـل فى قولك أما أنت منطلقا انطلقت • واكتفوا عن اظهار أن بعدهما بعلم المخاطب ان هذين الحرفين لايضافان الى فعل • وانهما ليسا مما يعمل فى الفعـل ، وان الفعـل لايحسـن بعدهما الا ان يحمل على "أن" فـ"أن" ساهنا بمنزلة الفعل فى أما ،

---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٣٥٠ •

وما كان بمنزلة أما مما لايظهر بعده الفعل . فصار عندهم بدلا من اللفظ بأن ".(١)

أى أن مذهب البصريين فى أن بعد "حتى" أنها تكون واجبة الاضمار ، مثلها فى ذلك مثل حكمها بعد كى . والعلة فى ذلك كما ذكرها سيبويه ان هذين الحرفين ـ أى حتى وكى ـ من حروف الجر ، ولا يلتبس أمرهما على أحد اذا دخلا على الافعال ، بل يحملهما على "أن" . أما أبو سعيد فيقول : " ولم يذكروا بعد حتى "ان" ، لان حتى يبطل عملها فى أحوال . فتدخل على الاسماء بمعنى حروف العطف فى قولك : رأيت القوم حتى زيدا ، وجاءنى القوم حتى زيد ، وتدخل على الافعال فتنصبها على غير وجه الغاية . وتدخل عليها العوامل . ولا تعمل شيئا . وتكون كحروف الابتداء نحو الواو والفاء ، فلما كانت كذلك لم يحسن ظهور "أن" بعدها ".(٢)

أى أن العلة فى وجوب اضمار أن بعد حتى أنها لاتلزم حالة الجر دائما ، بل هى قد تأتى أحيانا كحروف العطف والابتداء .

أما الكوفيون فقد " أجازوا ظهور أن بعد حتى كظهورها بعد كى والنصب عندهم بحتى كالنصب بأن وكى ولا ضمير بعدها . وقالوا

---

(١) الكتاب جـ٢ ص ٤٠٨ .

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٢ ورقة ٠٠٢ب .

أن قيل لاسيرن حتى أن أصبح بالقادسية فهو جائز ، والنصب بحتى و "أن" توكيـد لها كما كانت توكيدا لكى ".[١]

ويمكن أن نسوق فى هذا المجال الرد الذى أورده أبو حيان فى اظهار أن بعد حتى فى مذهب الكوفيين حيث يقول : " مــع اظهار أن بعد "حتى" يترجح كونها جارة على كونها ناصبة موكـدة بأن . لان أن هى التى وليت الفعل وهى أم الباب وماكان أصـلا فى بابـه لايجعل تأكيدا لما ليس أصلا مع مافيه من الفصل بين الناصب والفعل ".[٢] ونحن نعتقد الرأى نفسـه أى أنه مع اظهار أن بعـد حتى يترجح كون حتى جارة ولكن ليس للاسباب التى ذكرها أبو حيـان من أن "أن" هى أم الباب فقد أسلفنا فى باب أن أنه لا دليل على كون أن هى أم الباب لان العرب قد ألفوا أنفسهم ينصبون بعـد أن ، كما ينصبون بعد لن وسائر النواصب ، ولا يستطيع أحد أن يجزم برأى قاطع فى أن "أن" هى أم الباب ، وان سائر النواصب محمولة عليهـا كزعـم البصريين ولذلك نقول يترجح كون "حتى" هى الجارة مع ظهـور أن ، لان أن لا تخفض الاسماء وانما تختص بالدخول على الافعـال المضارعـة ونصبها ، وهى التى وليت الفعل ، فيجب أن يكون العمـل لها ، وان تكون "حتى" جارة للمصدر المؤول من أن والفعل . وهو الرأى الذى رأيناه من قبل فى اظهار " أن" بعد كى . ولام كـى ، ولام الجحـد .

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٩٠ أ .

(٢) أنظر همع الهوامع جـ٢ ص ٥ .

فصـــــل فى اعمـــالهـا

قال سيبويـه : " أعلم أن حتى تنصب على وجهين فأحدهما : أن تجعل الدخول غاية لمسيرك ، وذلك قولك سرت حتى أدخلهـــا • كأنك قلت سرت الى أن أدخلها • فالناصب للفعل هاهنا ، هـــو الجار فى الاسم اذا كان غايـة • فالفعل اذا كان غاية منصـــوب • والاسم اذا كان غايـة جـرّ • وهذا قول الخليل ". (١)

أى أن حتى تنصب الفعل اذا كان غايـة ، ويمكن بعبـــارة أخرى أن نقول : أن حتى اذا جاءت بمعنى "الى أن" فهى ناصبة • "والذى يدل على ان حتى فى موضع الى فى هذا الموضع انك تقـــول اقم الى قدوم زيـد ،واقم حتى قدوم زيـد • كما قال عز وجل : "حتى مطلع الفجر" • وانما ظهرت "أن" بعد "الى" ولم تظهر بعد "حتى" لان "الى" لاتدخل الا على الاسماء ، ولا يبطل الخفض بها ،فلمـــا كان كذلك الزموها "أن" لتظهر اسمية مادخلت عليه ،وقوة لزومهـــا الخفض ". (٢) أى أن مذهب البصريين فى ظهور "أن" بعد "الى" هو عكس مذهبهم فى "حتى" فلما كانت الى تلزم الاسماء الزموهـــــا "أن" بعدها ، ولم يجز ذلك فى حتى •

---

(١) الكتاب جـ٢ ص ٤١٣ وأنظر المقتضب جـ٢ ص ٣٨ والاصول جـ٢ ص ١٥٦ والجمل ص ٢٠١ ومخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ص ٢٠٠ آ •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ص ٢٠٠ب •

أما الكوفيون فقد قالوا : "ان كانت بمعنى " الى أن " ، فقد قامت مقام " أن " و "أن" تنصب ، فكذلك ماقام مقامها ".(١)
وقد احتجوا لقولهم هذا " بواو القسم فانها لما قامت مقام الباء عملت عملها ، وكذلك واو رب لما قامت مقامها عملت عملها ، فكذلك هاهنا ". (٢)

وقد رد البصريون ذلك بقولهم : " هذا فاسد لانه يجوز عندهم ظهور أن بعد حتى ، ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها بعدها ، لانه لايجوز أن يجمع بين البدل والمبدل ، ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلا عن الباء لم يجز ان يجمع بينهما ، فلا يقال : " بوالله لافعلن " . وكذلك التاء فى القسم لما كانت بدلا عن الواو لايقال : " تو الله لاقومن ". لما كان يؤدى اليه من الجمع بين البدل والمبدل ، وأما واو رب فلا نسلم أنها قامت مقامها ، ولا انها عاملة ، وانما هذا شئ يدعونه على أصلهم ".(٣)
وذلك لان واو رب فى مذهب البصريين لاتجر ، وانما الخافض على مذهبهم هو رب المحذوفة . أما الوجه الثانى من وجهى النصب بحتى : "فان يكون السير قد كان والدخول لم يكن ، وذلك اذا

---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٣٤٩ .
(٢) المرجع نفسه والصفحة .
(٣) الانصاف جـ٢ ص ٣٥٠ .

جاءت مثل "كى" التى فيها اضمار "أن" وفى معناها ، وذلك قولك كلمته حتى يأمر لى بشىء ". (١)

وهذا يعنى أن حتى تنصب المستقبل اذا جاءت بمعنى كـى . فقولنا "كلمته حتى يأمر لى بشىء" هو بمعنى كلمته كى يأمر لى بشىء" وفى "حتى" هنـا معنى السببية مثل كى . فما قبل حتى هو سبـب لما بعدها وهذا مذهب البصريين .

أما الكوفيون فقد قالوا : " انها اذا كانت بمعنى كى فقـد قامت مقامها ، وكى تنصب فكذلك ما قام مقامها ". (٢) وقـد أسلفنا أن كـى على مذهب البصريين لاتنصب . وانما الناصب هو "أن" المضمرة بعدها ، وهى عندهم حرف خفض . واحتجوا لذلك بدخولها على ما الاستفهامية وحذف الالف من "ما" . حيث أن الالف لا يحذف منها الا مع حروف الجر . ومن ثم فان حتى اذا اشبهت كى على مذهب البصريين ، تـكون بذلك حرف جر . وينصب بها باضمار "أن" مثلما فعلوا مع كى فـــلا حجة للكوفيين اذن .

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٣ وأنظر المقتضب جـ٢ ص ٣٨ والاصول جـ٢ ص ١٥٦ والجمل ص ٢٠١ ومخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ص ٢٠٠أ .

(٢) الانصاف جـ٢ ص ٣٤٩ .

ويرفع الفعل بعد حتى على وجهين أى يبطل عملها ، وذلك اذا جاءت بمعنى حروف الابتداء ، وقد قال سيبويه فى ذلك : " وأعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين ، تقول سرت حتى أدخلها تعنى انه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء اذا قلت سرت فأدخلها • وادخلها هاهنا على قولك هو يدخل ، وهو يضرب • اذا كنت تخبر أنه فى عمله ، وان عمله لم ينقطع • فاذا قال : حتى أدخلها • فكأنه يقول سرت فاذا انا فى حال دخول • فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء • فحتى صارت هاهنا بمنزلة اذا وما أشبهها من حروف الابتداء • لانها لم تجئ على معنى " الى أن" ولا معنى "كى" فخرجت من حروف النصب ، كما خرجت "اذن" منها فى قولك اذن أظنك ". (١) ولعل الكلام فى مباحث حتى ووجهيها فى النصب والرفع ، هو خير دليل ومثال على مسايرة الاعراب للمعنى فى اللغة • وقد علم مما سبق أن مذهب البصريين هو أن "أن" اذا وقعت على الافعال المضارعة خلصتها للاستقبال • وقد حملت عليها سائر الحروف الناصبة لاشتراكها معها فى أنها تخصص المضارع للاستقبال • وهذا يعنى أن الناصب اذا انتفى عنه تخصيص الفعل بعده للاستقبال ، بطل عمله • ولقد رأينا ذلك فى "اذن" حين دخلت على الحال

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٢ •

بن مثل قولك : " اذن أظنك " فبطل عـملها ، لانك فى حال ظـن •
وكذلك هاهنا اذا قلت سرت حتى أدخلها على معنى سرت فاذا أنا
فى حال دخول • ويفهم من هذا أن السير والدخول قد مضيـا ،
ولذلك انتفى عـمل حتى ، وصارت مثلها فى ذلك مثل حروف الابتداء •
فخرجت من النواصب لعدم تخصيصها الفعل بعدها للاستقبال • وهذا
هو الوجه الاول الذى ينتفى فيه عمل حتى •

أما الوجه الثانى : " فانه يكون السير قد كان وما أشبهـه
ويكون الدخول وما أشبهه الآن • فمن ذلك : لقد سرت حتى أدخلها
ما أمنـع ، أى حتى أنى الآن أدخلها كيف شئت ، ومثل ذلك قـول
الرجل : لقد رأى منى عاما أول شيئا حتى لا أستطيع أن اكلمه العام
بشئ ، ولقـد مرض حتى لا يرجونه • والرفع هاهنا فى الوجهين جميعا
كالرفع فى الاسم ، قال الفرزدق :

فيا عـجبا حتى كليب تسبـنى كأن أباها نهشل أو مجاشع ".[1]

والقول فى الوجه الثانى فى ابطال عمل حتى مثل الوجه الاول الا أنه
على الوجه الاول يكون السير والدخول قد وقعا فيما مضى • وأمـا
فى الثانى فيكون السير قد وقع فى الماضى ، أما الدخول فهو الآن •
والآن يعنى انه فى الحال ، وليس فى المستقبل • ولذلك أبطل عمـل

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٣ وأنظر المقتضب ص ٣٩ والاصول ص ١٥٧
والجمل ص ٢٠١ ومخطوط شرح السيرافى ١٣٢ جـ٢ ورقـة ٢٠٠ أ •

"حتى" فى الفعـل ، كما أبطل عملها فى الاسم اذا دخلت على جملة الابتداء كقول الفرزدق فى البيت السابق " حتى كليب تسبنى" فارتفع الاسم بعدها ، ودل ذلك على أن الفعل يجوز أن يقطـع بعدها فيرفع • ويدل على أن حتى فى البيت السابق حرف ابتداء قول سيبويـه : "وحتى هاهنا بمنزلة اذا ،وانما هى هاهنـا كحرف من حروف الابتداء • ومثل ذلك شربت حتى يجىء البعيـر يجر بطنه ، أى حتى أن البعير ليجىء يجر بطنه • ويدلك على حتى أنها حرف من حروف الابتداء ، أنك تقول : حتى أنه يفعـل ذاك ، كما تقول فاذا انه يفعل ذاك • ومثل ذلك قول حسـان بن ثابت :

يغشون حتى ماتهر كلابهـم لا يسألون عن السواد المقبل

ومثل ذلك مرض حتى يمر به الطائر فيرحمه ، وسرت حتى يعلم اللـه انى كال ، والفعل هاهنا منقطع من الاول ".(١)

بإنعام النظر فى الامثلة التى ساقها سيبويـه فى وجهى الرفع بعد "حتى" ، نجد أن أصلهما وجه واحـد فى المعنى • وذلك أن يكون ماقبل حتى موجبا لما بعدها • ولكن مايوجبه ماقبلها يجـوز أن يكون عقيبا للاول ،ومتصلا به ، ويجوز أن لايكون متصلا به ، ولكن يكون مسهلا بالفعل الاول متى اختاره صاحبه أوقعه • ومن ذلـك

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٤١٧

قول سيبويه لقد سرت حتى أدخلها ما أملح، أى أن السير هو الذى مكن له من الدخول الآن كيف شاء ، فالسير بالنسبة لوقت الدخول وقع فى الماضى ، أما الدخول فقد وقع فى المستقبل بمقارنته بوقت السير ، الا أنه بالنسبة لوقت القول فهو فى الحال ، ولذلك لم ينتصب • ومن ذلك أيضا رأى منى عاما أول شيئا حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشئ • وهذا هو معنى الانفصال فى "حتى" وان الفعل منقطع عن الاول • والبيت الذى أورده سيبويه لايمكن أن يحمل على غير هذا المعنى ، وقد قاله الفرزدق فى مدح ملوك غسان فجعل كلابهم لاتهر لكثرة مايغشاهم الاضياف ، فاعتادت ذلك وألفته و "حتى" هذه التى يرتفع الفعل بعدها يجوز أن يقع بعدها مبتدأ وخبر ، وتقع أن بعدها مكسورة كقول سيبويه : حتى انه يفعل ذاك •

أما فى الوجه الاول " الذى ارتفع فيه فهو متصل كاتصاله به بالفاء ،كأنه قال سير فدخول كما قال علقمة بن عبده :

ترادى على دمن الحياض فان تعف فان المندى رحلة فركوب [1]

لم يجعل ركوبه الآن ورحلته فيما مضى ، ولم يجعل الدخول الآن وسيره فيما مضى • ولكن الآخر متصل بالاول ، ولم يقع واحد دون الاخر واذا قلت لقد ضرب أمس حتى لايستطيع أن يتحرك اليوم ، فليس كقولك

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٤ وأنظر المقتضب جـ٢ / ٣٠ ، ٣٩ والاصول جـ١٥٧/٢ والمخصص ١٠٠/٧ والمفضليات ١١٩ والخصائص ٣٦٨ وابن يعيش جـ٦/٥٠ واللسان ١ / ٤١٨ وشرح الحماسة ٢/٧٢٦ والديوان ٢ •

سرت فأدخلها ، اذا لم ترد أن تجعل الدخول الساعة ، لان السير والدخول وقعا فيما مضى • وكذلك مرض حتى لا يرجونه ، أى حتى أنه الآن لا يرجونه ، فهذا ليس متصلا بالاول واقعا معه فيما مضى • وليس قولنا كاتصال الفاء يعنى أن معناه معنى الفاء ، ولكنك أردت أن تخبر أنه متصل بالاول ، وانهما وقعا فيما مضى • وليس بـين حتى فى الاتصال وبينه فى الانفصال فرق فى أنه بمنزلة حرف الابتداء ، وان المعنى واحد • الا أن أحد الموضعين الدخول فيه بالسـير متصل وقد مضى السير والدخول ، والاخر منفصل وهو الآن فى حـال الدخول • وانما اتصاله فى أنه كان فيما مضى ، والا فانه ليـس يفارق موضعه الاخر فى شيء اذا رفعت". (١) وهذا القول مفسـر لما قبله ، وقـد أسلفنا شرح وجهى الرفع بعد حتى • وأوضحنـا معنى الاتصال والانفصال • وباختصار شديد فان وجه الاتصال هـو أن يكون الفعل الذى قبل حتى والذى بعدها وقعا فيما مضى • أما الانفصال فان يكون الفعل الاول قد وقع فيما مضى ، ويكـون الثانى فى الحال • أما الذى عناه سيبويـه بقوله : كاتصالـه بالفاء ، فلم يرد به أن يوجب أن عمل حتى ومعناها ، كعمل الفاء ومعناها ، لأن الفاء لا توجب أن ما بعدها أوجبه ما قبلها ، فـاذا قلت مثلا خرجت فاذا محمد قائم ، لم يكن قيام محمد من أجـل خروجى وكذلك ما هنا • فانما قصدت الفاء بمعناها الحقيقى على

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٤١٢ والمقتضب ٤٠/٢ والاصول ١٥٦/٢ ومخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٠٠أ •

فصـــل فى مسائلهـــا

قال سيبويــه فى باب " الرفع فيما اتصل بالاول كاتصاله بالفاء وما انتصب لانه غاية " تقول سرت حتى أدخلها وقـد سرت حتى أدخلها سواء • وكذلك انى سرت حتى أدخلها فيما زعـم الخليل فان جعلـت الدخول غايـة نصبت " . (١)

والامثلة التى أوردها سيبويـه كلها بالرفع ،أى أنها على معنى سرت فدخلت • ولكنه قال/ فان جعلت الدخول غايـة نصبت • وهذا يعنى أن الاعراب يكون مسايرا للمعنى الذى يحليه القائل ، فاذا عنى سرت كى أدخلها فالنصب لاغير ، لان حتى هنا بمعنى كى • وعلى هـــذا فيمكن أن يقال سرت حتى أدخلها رفعا ونصبا • فمن رفع فقد عـــنى " سرت فدخلت " • ومن نصب فقد عنى "سرت كى أدخل " •

ثم قال سيبويـه " وتقول رأيت عبد الله سار حتى يدخلهـا ، وأرى زيـدا سار حتى يدخلها ،ومن زعـم أن النصب يكون فى ذا لان المتكلم غير متيقن ، فانه يدخل عليه سار زيـد حتى يدخلها فيمـا بلغنى ولا أدرى ، ويدخل عليه عبد الله سار حتى يدخلها أرى • فان قال انى لم أعمل أرى ،فهو يزعم أنه ينصب بأرى الفعل وان جعلت الدخول غاية نصبت فى ذا كله ".(٢)

---

(١) الكتاب ١/٤١٤

(٢) المرجع نفســه والصفحـة •

ورأيت فى قوله : " رأيت زيدا سار حتى يدخلها " بمعنى ظننت ، وكذلك أرى فهى بمعنى أخال أو أظن • والخلاف هنا فى الرفع بعـــد " حتى " اذا تقدمها فعل من أفعال الظن والمحسبة ، والعلة فـــى ذلك أن الرفع بعد حتى على الوجهين جميعا يشترط فيه أن يكـــون ماقبلها موجبا لما بعدها ، فلما دخل فعل الظن والشك حمله جماعة ـ ويبدو أنهم الكوفيون ـ على الفعل الذى وقع قبل حتى ، أى أنهـــم أدخلوا فعل الشك على ماقبل حتى ، وقالوا ان كان ماقبلها مشكوكـــا فيه ، كان من الواجب الا يكون موجبا لما بعدها ، لان المشكـــوك فيه لايقتضى حدوث مابعده • ولكن سيبويـه احتج عليهم بقوله : سار زيد حتى يدخلها فيما بلغنى ولا أدرى ،وقوله : عبد اللـــه سار حتى يدخلها أرى • وهذا يعنى أن مذهب البصريين فى ذلك ان الشك انما دخل على الجملة برمتها ، ولم يدخل على ماقبل حتى وحده • والقلوب تنعقد على الشك ، كما تنعقد على العلم واليقين • وعلى ذلك فقد جوز سيبويـه الرفع بعد حتى اذا سبقها فعل مـــن باب أرى • ولعل عدم وجود نصوص صريحة للكوفيين يجعلنى أقـــف مكتوفـة الايدى ازاء حججهم فى كثير من المسائل ، الا ماورد فيهـا فى كتاب سيبويـه ، وان كان هو لايشير صراحة الى الكوفيين • بل يكتفى بقوله : " ومن زعم كذا " ثم يرد عليه • ولكن الراجح عـندى أن المقصود بقوله فى هذا الموضع هم الكوفيون •

أما قول سيبويـه " وان جعلت الدخول غاية نصبت فى ذا كله "، فهذا معناه تقارب وتداخل هذين البابين ، واعنى بهما باب الرفـــع

فيما اتصل بالاول ، وباب النصب على الغاية • فكل فعل ترفعه بعد
حتى على الاتصال ، يمكن أن تنصبه على الغاية • فقد أسلفنا
ان الاعراب يساير المعنى القائم فى نفس المتكلم • ثم يتابع
سيبويه مسائل " حتى " فيقول : وتقول كنت سرت حتى أدخلها ،
اذا لم تجعل الدخول غاية • وليس بين كنت سرت ، وبين سرت
مرة فى الزمان الاول حتى ادخلها ، شىء وانما ذا قول كان
النحويون يقولونه ، ويأخذونه بوجه ضعيف يقولون : اذا لم يجز
القلب نصبنا • فيدخل عليهم قد سرت حتى أدخلها ان ينصبوا •
وليس فى الدنيا عربى يرفع سرت حتى أدخلها • الا وهو يرفع
اذا قال قد سرت •" (١)

فاذا قال قائل كنت سرت حتى أدخلها ، على معنى فأدخلها
فانه يرفع • أما اذا أراد معنى "كى" فقال سرت حتى أدخلها
على معنى الغاية ، فانه ينصب • ولكن يبدو أن الكوفيين منعوا
الرفع فى قولك : كنت سرت حتى أدخلها • لانه لا يجوز القلب ،
أى لايجوز أن يقال " سرت حتى أدخلها كنت" وهم فى الوقت نفسه
يجيزون أن يقال سرت مرة فى الزمان الاول حتى أدخلها • لانه يحسن
فيه القلب ، فيقال سرت حتى أدخلها مرة فى الزمان الاول • وهذا

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٥ وأنظر المقتضب جـ٢ / ٤٢ •

معنى قوله " يقولون اذا لم يجز القلب نصبنا " • فاحتج عليهم سيبويه بعدم جواز القلب فى " قد " اذا قلت سرت حتى أدخلها • وبالرغم من ذلك فان الفعل بعد حتى يأتى مرفوعا وذلك بالاجماع ، فلا خلاف فى انه يجوز أن يقال سرت حتى أدخلها بالرفع • وكذلك قد سرت حتى أدخلها • وحسبنا فى ذلك قول سيبويه حيث قال " وليس فى الدنيا عربى يرفع سرت حتى أدخلها ، الا وهو يرفع اذا قال قد سرت • "

" وتقول انما سرت حتى أدخلها وحتى أدخلها ان جعلت الدخول غاية • وكذلك ماسرت الا قليلا حتى أدخلها ، أن شئت رفعت ، وأن شئت نصبت ، لان معنى هذا معنى سرت قليلا حتى ادخلها فان جعلت الدخول غاية نصبت • " (١)

قال أبو سعيد فى ذلك " أجاز سيبويه الرفع فى موضع ، ولم يجزه فى موضع • وذلك ان "انما " تكون على وجهين أحدهما : تحقير الشىء ، والآخر الاقتصار عليه • فاما الاقتصار عليه ، فقولك فى رجل ادعى له الشجاعة ، والكرم ، واليسار ، فاعترفت بواحد منها دون الباقى ، وأثبته له ، فقلت : انما هو موسر ، أو انما هو شجاع ، فعلى هذا الوجه يرفع الفعل بعد حتى ، اذا قلت انما سرت حتى أدخلها • لانك أثبت له المسير وقد اداه الى الدخول • وأما تحقير الشىء فقولك لمن تحقر صنيعا له : انما تكلمت فسكت ، وانما سرت فقعدت • لم تعتد بكلامه ، ولا بسيره ،

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٥ •

فعلى هذا الوجه نصب سيبويه انما سرت حتى أدخلها ، لانه لم يعتد بسيره سيرا ." (١) وكل هذه المسائل التى تناولها سيبويه فى باب " حتى " انما أخضعها للمنطق . ففى هذه المسألة السابقة مثلا وهى "انما" اذا جاءت على معنى تحقير الشئ وعدم الاعتداد به ، نجد أن معنى الفعل بعدها يصير بمنزلة المنفى . ولما كان الفعل المرفوع بعد حتى يؤديه الذى قبلها ، لم يجز جعل المنفى مؤديا لما بعده . أى أن النفى لايصح بعده الا النصب . وهذا ماعناه سيبويه بقوله : "وتقول انما سرت حتى أدخلها ، اذا كنت محتقرا لسيرك الذى أدى الى الدخول . ويقبح انما سرت حتى أدخلها ، لانه ليس فى هذا اللفظ دليل على انقطاع السير ، كما يكون فى النصب ، يعنى اذا احتقر السير لانك لاتجعله سيرا يؤدى الدخول ، وانت تستصغره وهذا قول الخليل ." (٢)

أما قوله فى " ماسرت الا قليلا " فهذا يعنى أن الكلام اذا كان مبنيا على نفى ، واعقبه استثناء يرده الى الايجاب ، فهو كالمثبت . ولذلك قال سيبويه فى " ماسرت الا قليلا حتى أدخلها " ان شئت رفعت ، وان شئت نصبت ، لان معنى هذا معنى سرت قليلا." (٣) والقليل من السير قد يؤدى الى الدخول ويوجبه ، كما يؤدى اليه

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٤١٥ ومخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٠٤ب .

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤١٥ وأنظر الاصول جـ٢ / ١٧٤ .

(٣) الكتاب جـ١ ص ٤١٥ وأنظر مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣/٢٠٤ وهمع الهوامع جـ٢/٢٠ .

الكثير ، ولذلك جاز الرفع • أما النصب فعلى جعل الدخول غايـة •

ثم يقول سيبويـه : " ومما يكون فيه الرفع شيء ينصبه بعض الناس لقبح القلب ، وذلك ربما سرت حتى أدخلها ، وطالما سـرت حتى ادخلها ، وكثر ماسرت حتى أدخلها ، ونحو هذا • فـإن احتجوا بأنه غير سير واحد ، فكيف يقولون اذا قلت سرت غير مـرة حتى أدخلها ، وسألنا من يرفع فى قوله سرت حتى أدخلها ، فرفـع فى ربما ، ولكنهم اعتزموا على النصب فى ذا ، كما اعتزموا عليـه فى قـد • " (١)

وقد أشار سيبويـه من قبل لهذه القاعدة التى وضعهـا بعض النحويين ، ووصفها بانها وجه ضعيف ، وذلك قولهم : " اذا لم يجز القلب نصبنا " وقد رد قولهم واحتج لمذهبـه • وقـد نهجوا النهج نفسه فى ربما ، وطالما ، وكثرما ، فلا يجيزون الرفـع بعدها لقبح القلب •اذلا يجوز أن يقال سرت حتى أدخلها ربمـا أو طالما أو كثرمـا • فالفعل على مذهبهم منصوب لا غير فى قولـك ربما سرت حتى أدخلها، أو كثرما سرت حتى أدخلها، أو طالمـا سرت حتى أدخلها • ويبدو أنهم احتجوا كذلك بان ربما وطالما وكثرما لا تعنى سيرا واحدا • فرد سيبويـه قولهم هذا بانـه يحسن أن يقال سرت غير مرة حتى أدخلها • وهذا لا يستطيعون

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٥ وأنظر كذلك مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ ٣ ورقة ٢٠٤ ب وهمع الهوامع جـ٢ / ١٠ •

رده • لانه يجوز فيه القلب ومعناه معنى ربما وكثرما وطالما ، فابطل احتجاجهم بالنصب • أما قوله وسألت من يرفع ••• فيعنى ان أصحاب هذا المذهب ينطقون الفعل بعد حتى مرفوعا فى ربما وكثرما وطالمــا • ولكنهم من قبيل العناد فقط أو من باب خالف تعــرف أصروا على مذهبهــم فى أنه اذا لم يجز القلب نصبوا ، كما فعلوا ذلك مع " سرت حــتى أدخلها " "وقــد سرت حتى أدخلها " حيث أجازوا الرفع فى الاول ، ومنعوه فى الثانيــة ، وقــد رده سيبويــه • وقــد قال أبو سعــيد : " وقوله ولكنهم اعتزموا على النصب فى ذا ، كما اعتزموا عليه فى قــد ، يريد أن نصب العرب لما ينصبونــه من ربما سرت حتى أدخلها ، وكنت سرت حتى أدخلها ، وغير ذلك ،انما نصبوه لا من أجل قبح القلــب ولكن لان كل مايرفع بعد حتى يجوز فيه النصب على الغاية • لان ما بينهما متقارب فى المعنى ،لان السير ينقطع عند الدخول رفعت أو نصبت • فنصبهم لانهم ذهبوا به مذهب الغاية ، ويجوز فيه الرفع كما رفع مــن رفع فى قد ويجوز النصب عنده •" (١)

ويمضى سيبويــه فى مسائل "حتى" قائلا : " وتقــول : ما أحسن ماسرت حتى أدخلها ، وقلما سرت حتى أدخلها ،اذا أردت أن تخــبر انك سرت قليلا وعنيت سيرا واحــدا • وان شئت نصبت على الغايـــة ؛ وتقــول : قلما سرت حتى أدخلها اذا عنيت سيرا واحدا ،أو عنيـــت غير سير • لانك تنفى الكثير من السير الواحد ، كما نفيتــه من غـــير سير • وتقــول : قلما سرت حتى أدخلها ، اذا عنيت غير سير • وكذلك

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٤٠ ب •

أقل ماسرت حتى أدخلها ، ومن قبل ان قلما نفى لقوله كثرما ، كما ان ماسرت نفى لقوله سرت • ألا ترى أنه قبيح أن تقول : قلما سرت فادخلها ، كما يقبح فى ماسرت اذا أردت معنى فاذا أنا أدخل • وتقول قلما سرت فأدخلها ، فتنصب بالفاء هاهنا كما تنصب فى ما • ولا يكون كثر ماسرت فادخلها ، لانه واجب • ويحسن أن تقول : كثر ماسرت فاذا أنا أدخل ." (١)

قد أسلفنا فى هذا الباب أن كل المسائل المتشعبة فى "حتى" انما جاء تشعبها تبعا للمنطق ، ولمسايرة الاعراب للمعنى القائم فى نفس المتكلم • وعلى هذا فان "قلما" يأتى الفعل بعدها على وجهين هما : الرفع والنصب • أما الرفع فيكون على معنى سرت قليلا ، فهذا يرفع فيه الفعل بعد "حتى" للمسير القليل الذى أدى الى الدخول • وكذلك اذا عنيت سرت مرات قليلة ، فكذلك يرفع الفعل بعدها • أما الوجه الثانى فهو أن تكون "قلما" فى معنى النفى ، أى من باب ان قلما نفى لكثرما ، وهذا يعنى النفى للسير المؤدى للدخول • ونفى السير لايوجب الدخول ، ولذلك امتنع الرفع • لان الرفع فى "حتى" على الوجهين كليهما هو أن يكون ماقبلها موجبا لما بعدها • وكذلك قوله " أقل ماسرت" يحمل على النفى ، ويمتنع معه الرفع لانتفاء السير •

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٥ وأنظر الاصول جـ١٧٥/٢ وأنظر مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٠٤ب وهمع الهوامع جـ٢ /٩ وأنظر شرح الكافيـة جـ٢/ ٢٢٥ •

أما قوله : " ألا ترى انه قبيح أن تقـول قلما سرت فأدخلها ، كما يقبح فى ماسرت اذا أردت معنى فاذا أنا أدخل ." فذلك لان الفاء تقتضى أن يكون مابعدها قد وقع عقب فعل اتصل به فلمـا نفيت ماقبل الفاء قبح الرفع . أما قوله : " وتقول قلما سرت فأدخلها ، فتنصب بالفاء هاهنا كما تنصب فى ما ." فقد شبه " قلما " فـى النفى بما النافيـة . أى انك تقول قلما سرت فأدخلها بالنصـب لوجود النفى كما تقـول ما اتيتنا فتكرمـك ولايعنى بقوله تنصب بالفاء ، أن الناصب هو الفاء ، وانما عنى ان المضمرة بعدها .

ولايحسن على مذهب سيبويـه أن تقول : كثرما سرت فادخلها بالنصب لان الكلام مثبت . وانما يحسن فيه كثرما سرت فأدخلها بالرفع . وسنتناول هذه المسائل بالشرح فى باب الفاء ان شاء الله .

" وتقـول كان سيرى أمس حتى أدخلها ليس الا . لانك لو قلت كان سيرى أمس فاذا أنا أدخلها لم يجز ، لانك لم تجعل لكان خـبرا ، وتقـول كان سيرى أمس سيرا متعبا حتى أدخلها ، لانك تقـول هاهنـا فادخلها ، وفاذا أنا أدخلها ، لانك جئت لكان بخبر ، وهو قولـك سيرا متعبا ." (١)

---

(١) الكتـاب جـ١ ص ٤١٥ وأنظر مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٢ ورقـة ٤٣ب والاصول جـ٢ / ١٥٨ والجمل ٢٠١ .

ثم يقول فى موضع آخر : " فان قلت كأن سيرى أمس حتى أدخلها ، تجعل أمس مستقرا جاز الرفع • لانه استغنى ، فصار كسرت لو قلت فأدخلها حسن ، ولا يحسن كان سيرى فأدخل ، الا أن تجئ بخبر لكان • وقد تقع تفعل فى موضع فعلنا فى بعض المواضع ، ومثل ذلك قوله " لرجل من بنى سلول مولد " •

ولقد أمر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمت قلت لا يعنينى

واعلم ان أسير بمنزلة سرت ، اذا أردت بأسير معنى سرت •" (١)

ومن النصين السابقين نستطيع أن نقول أن للبصريين فى " أمس" وجهين • وذلك اذا قلت " كان سيرى أمس حتى أدخلها " فالوجه الاول : أن يكون "أمس" فى موضع نصب بسيرى ، وتكون " حتى " وماعملت فيه خبر كان • وهنا يجب النصب فى الفعل بعد حتى لاغير ، لاننا لو رفعناه لصارت كان بغير خبر ، حيث ان المعنى يصير " كان سيرى فادخلها "• أما اذا جئت لكان بخبر ، فانه يجوز الرفع والنصب • وذلك اذا قلنا مثلا " كان سيرى أمس سيرا متعبا حتى أدخلها " أما الوجه الثانى فهو الذى عناه سيبويه بقوله : " تجعل أمس مستقرا " أى أن تجعل كان مثل قولك كان الامتحان أمس فاذا كان كذلك جاز الرفع والنصب فى الفعل بعد "حتى" •

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٦ وأنظر المقتضب جـ٢ / ٤٣ والاصول جـ٢/١٥٨ والجمل ٢٠٦ •

أما قوله " وقد تقع لفعل فى موضع فعلنا " فانما عنى بـــه الفعل الواقع بعد "حتى" ، المرفوع على الاتصال ، فان صيغتـــه صيغة المستقبل ، بينما هو فى واقع الامر فعل ماض • فمثلا اذا قلنا سرت حتى أدخلها بالرفع على معنى سرت فدخلت ، فان " أدخلها " قد وقعت موقع " دخلت" • أما الشاهد فى البيت فقول الشاعر " ولقد آمر " ، حيث وضع آمر موضع مررت على حد وقوع الفعل المستقبل بعد حتى فى معنى الماضى • وانما جاز " آمر" فى معنى مررت لانـــه لم يرد ماضيا منقطعا ، وانما أراد أنَّ هذا دأبه ، فجعله كالفعـــل الدائم • أما قوله " وأعلم ان اسير منزلة سرت" فهو فى المعـــنى نفسه • وقد قال فيه أبو سعيد " انما يستعمل ذلك اذا كان الفاعل قد عرف منه ذلك الفعل خلقا وطبعا ، ولا ينكر منه فى المضى والاستقبال ،ولا يكون لفعل فعله مرة من الدهر •" (١)

ثم استشهد ببيت جريـــر :

قالت جعادة ما لجسمك شاحبا ولقد يكون على الشباب نضيرا

ثم علق على ذلك بقوله : " وكونه على الشباب نضيرا فعل مستدام لا يقصد به الى فعلة واحـدة ، بل يكون أبدا على الشباب نضيرا ، فهذا حكمـه دائما •" (٢)

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٠٥ أ •

(٢) المرجع نفســه والصفحـــة •

ثم يتابع سيبويـه مسائل " حتى" فيقول : " وأعلم ان مابعـد حتى لايشرك الفعل الذى قبل حتى فى موضعه كشركة الفعل الاخـر الاول اذا قلت : لم اجىء فأقل ، ولو كان ذلك لاستحال كان سيرى أمس شديدا حتى أدخل • ولكنها تجىء كما يجىء مابعـد اذا ، وبعد حروف الابتداء • وكذلك هى أيضا بعد الفاء ، اذا قلـت ما أحسن ماسرت فأدخلها ، لانها منفصلة • فانما عنينا بقولنـا الاخر متصل بالاول انهما وقعا فيما مضى ،كما انه اذا قال :

" فان المندى رحلة فركوب "

فانما يعنى انهما وقعا فى الماضى مـن الازمنة ، وان الاخر كان مـع فراغـه من الاول •" (١)

لما اكثر سيبويـه من ذكر الفاء فى باب حتى وشبهها بهـا ، وحملها عليها مرارا • خشى ان يظن البعض أن حتى عاطفة فـى الافعال • فوضح ان " حتى" ليست من حروف العطف فى الاصـل • وان الفعل قبـل حتى لايشرك الفعل بعدها ، أى انهما لايقعـا فى وقت واحد • فاذا قلت سرت حتى أدخلها ، فهذا لايعنى أن السير والدخول وقعا فى وقت واحد بل ان السير انقطع بالدخـول •

---

(٣) الكتاب جـ١ / ٤١٦ •

وانما شبه بالفاء فيما مضى لاتصال الفعل الذى بعد حتى بالفعـــل قبلها ، وانهما قد وقعا فيما مضى كقول الشاعر : " فان المنـــدى رحلة فركوب" لان الرحلة والركوب قد وقعا فى الماضى • كما ان السير والدخول قد وقعا فى الماضى ، ولكن الدخول أعقب السير ، ولم يقـــع معه فى الوقت نفســه • قال أبو سعيد : " انما جاز العطف بحتى فى الاسماء ،لان الاسم المجرور بعد حتى داخل فى الاسماء التى قبلها ، فصار فيه معنى العطف بدخوله فيما دخل فيه ماقبله ، وأما فى الفعل فليس كذلك •" (١)

ثم يقول سيبويــه : " وأعلم ان الفعل اذا كان غير واجـــب لم يكن الا النصب ، من قبل انه اذا لم يكن واجبا رجعت حتى الى أن وكى ولم تصر من حروف الابتداء ، كما لم تصر اذن فى الجواب من حروف الابتداء اذا قلت اذن آظنك ، وأظن غير واقع فى حال حديثك •"(٢) وقد أسلفنا القول بأن الفعل قبل حتى اذا كان منفيا وجب النصـــب • وذلك من قبل أن الفعل المرفوع بعد حتى انما يوجبه الفعل الذى قبل حتى ، فاذا كان ماقبلها منفيا لم يجز الرفع • وقد شبه حتى هنــا باذن اذا دخلت على أفعال الظن ، ولم يقصد المتكلم أن ظنه واقـع

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٠٥أ •

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤١٦ وأنظر المقتضب جـ٢/٤٢ والاصول جـ٢/١٥٦ فما بعدها والجمل ص ٢٠١ ومخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٠٤ب وهمع الهوامع جـ٢/١٠ وأنظر مغنى اللبيب جـ١ /١١٣ •

فى الحال ، وانما ظن فى المستقبل فان اذن تكون عاملة ، ولا تخرج من حروف النصب ، كما تخرج فى قولك " اذن أظنك " اذا قصدت به أنك فى حال ظن • وكذلك اذا قلت ماسرت حتى أدخلهـــا ، فان حتى تخرج من حروف الابتداء ويجب بعدها النصب • " وقال أبو الحسن الاخفش : ماسرت حتى أدخلها ، معنى الرفع فيه صحيح ، الا أن العرب لم ترفع غير الواجب فى باب حتى ، آلا ترى انــك لو قلت ماسرت فادخلها أى ماكان سير ولا دخول ، أو قلت ماسرت فاذا أنا داخل الان لا أمنع كان حسنا •" (١) وقد رد السيرافى قول الاخفش هذا قائلا : " وغلط أبو الحسن وذلك أن الدخول فى حـتى اذا رفع انما يقع بالسير ، فاذا نفى السير لم يكن دخول ، والذى عندى ان أبا الحسن اراد ان "ما" يدخل على قولك سرت حتى أدخلهـــا بعد وجوب بالرفع ، فتبقى جملة الكلام ، فلذلك رآه صحيحا فـــــى القياس ، وان كانت العرب لاتتكلم به •" (٢)

ثم يتابع سيبويـه القول فى باب الرفع فيما اتصل بالاول كاتصاله بالفاء ، وما انتصب لانه غاية فيقول : " وتقول أيهم سار حتى يدخلهـا ، لانك قد زعـمت أنه كان سير ودخول ، وانما سألت عن الفاعل • آلا ترى أنك لو قلت اين الذى سار حتى يدخلها وقد دخلها لكان حسنا ، ولجاز هذا الذى يكون لما قد وقع لان الفعل ثم واقع ، وليس بمنزلة قلما سـرت اذا كان نافيا لكثرما •" ألا ترى أنه لو كان قال قلما سرت فأدخلهـــا ،

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٢ ورقة ٢٠٦أ وأنظر الهمع جـ٢ ص٩ •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٢ ورقة ٢٠٦ب •

أو حتى أدخلها ، وهو يريد أن يجعلها واجبة خارجة من معنى قلما
لم يستقم ، الا أن تقول قلما سرت فدخلت ، وحتى دخلت ، كما
تقول ماسرت حتى دخلت • فانما ترفع بحتى فى الواجب ، ويكون
مابعدها مبتدأ منفصلا من الاول كان مع الاول فيما مضى ، أو الان •
وتقول أسرت حتى تدخلها تنصب لانك لم تثبت سيرا تزعم أنه قد كان
معه دخول •" (١)

فالاستفهام لا يمنع من الرفع بعد حتى ،لان السير موجب
وكذلك الدخول ، وانما جاء السؤال عن الفاعل • وكذلك مثلا لو قلت
ما رأيت الذى سار حتى يدخلها ، فانما نفيت الرؤية ، وليس السير
والدخول • ولم يجعل هذا بمنزلة قلما اذا كانت نفيا لكثرها ،لانه
لم يكن هنالك سير يقتضى الدخول •

قال أبو سعيد فى ذلك : " ولو قال قلما سرت فادخلها ،
اذا جعل الدخول واجبا فيما مضى ، جعل اللفظ فيه ماضيا فقال :
قلما سرت فدخلت لان دخلت منقطع عن قلما سرت ، فصار بمنزلة منفردا
اذا كان ماضيا ، واذا لم يكن ماضيا ، ولم يكن قبله قلما سرت ، فالاخبار
عنه بلفظ المضى • ونحو من هذا قولهم : جاءنى زيد أمس يضحك ،
ويضحك فى موضع الحال وان كان وقوعه فى أمس • ولو خبرت عن زيد
بالضحك لم يجز ان يكون الا بلفظ الماضى ، ولم تقل الا ضحك زيد •"(٢)

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٦ وأنظر المقتضب جـ٢ ص
(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٠٥ ب •

قال سيبويه في باب مايكون العمل فيه من اثنين " وذلك قولك سرت حتى يدخلها زيد ، اذا كان دخول زيد لم يؤده سيرك ، ولم يكن سببه • فيصير هذا كقولك سرت حتى تطلع الشمس ، لان سيرك لايكون سببا لطلوع الشمس ولا يؤديه • ولكنك لو قلت سرت حتى يدخلها ثقلي ، وسرت حتى يدخلها بدني ، لرفعت • لانك جعلت دخول ثقلك يؤديه سيرك ، وبدنك لم يكن دخوله الا بسيرك • وبلغنا أن مجاهدا قرأ هذه الاية " وزلزلوا حتى يقول الرسول "(١) وهي قراءة أهل الحجاز ". (٢)

أسلفنا القول بأن رفع الفعل بعد حتى على الوجهين جميعا يقتضي أن يكون ماقبلها موجبا لما بعدها • ولذلك قال سيبويه " اذا كان دخول زيد لم يؤده سيرك " فاذا كان سيرك يؤدي الى دخول زيد ، فلك أن ترفع ، ولكن يمتنع الرفع ان لم يكن كذلك مثلما يمتنع في قولك سرت حتى تطلع الشمس ، لان طلوع الشمس لايكون بسبب سيرك • أما قولك حتى يدخلها ثقلي ، وحتى يدخلها بدني ، فلا يمتنع فيه الرفع ، لان سيرك هو الذي يؤدي الى دخول بدنك • أما الاية فقد قرئت بالرفع ، وهي قراءة سبعية على معنى فاذا الرسول في حال قول • ولو قرئت بالنصب لجاز على معنى الى أن يقول الرسول •

---

(١) البقرة / ٢١٤ ؟ قراءة الرفع سبعية لنافع وأنظر غيث النفع / ١٥ والنشر ٢/ ٢٢٧ والبحر المحيط ٢ / ١٤٠ •

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤١٧ وأنظر المقتضب جـ٢ / ٤٣ والاصول جـ٢ /١٥٨ والجمل ٢٠١ ومخطوط شرح السيرافي ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٠٧أ وهمع الهوامع جـ٢ ص ٩ •

" وتقول سرت حتى يدخلها زيد وادخلها ، وسرت حتى أدخلها ويدخلها زيد ، اذا جعلت دخول زيد من سبب سيرك ، وهو الـذى اداه • ولا تجد بدا من أن تجعله هاهنا فى تلك الحال ، لان رفع الاول لايكون الا وسبب دخوله سيره • واذا كانت هذه حال الاول لم يكن بد للآخر من أن يتبعه لانه يعطف على دخولك فى حتى •"(١)

اذا قلت سرت حتى أدخلها بالرفع فان سيرك يؤدى لدخولك • ولذلك لما عطفت عليه " ويدخلها زيد " جعلت سيرك من سبب دخول زيد ، أى أن سيرك كان من أجل دخولك ودخول زيد معا • وذلك بسبب العطف لانه "يجوز أن تقول سرت حتى يدخلها زيد اذا كان سيرك يؤدى دخوله ، كما تقول سرت حتى يدخلها ثقلى •" (٢)
قال أبو سعيد : " فاذا قلت سرت حتى أدخلها ، جاز أيضا أن يدخلها من يتبعك ، ومن يسير بسيرك ، من اجير وعبد وصاحب ورفقة كنت أنت بسيرك سببا لسيرهم المؤدى الى الدخول ، وكذلك مامعك من ظهر وثقل دخوله بسيرك لانه تابعك •" (٣)

" وتقول سرت حتى أدخلها وحتى يدخلها زيد ، لانك لو قلت سرت حتى أدخلها ، وحتى تطلع الشمس • كان جيدا وصارت اعادتك "حتى" كاعادتك "له" فى تباله" "وويل له" ومن عمرا ، ومن آخو زيد •

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٧ •
(٢) المرجع نفسه والصفحة •
(٣) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٠٢ آ •

وقد يجوز أن تقول سرت حتى يدخلها عمر ، اذا كان اداه سيرك .
ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز " وزلزلوا حتى يقول الرسول ." (١)

علمنا مما سبق أن "حتى" تكون رافعة وناصبة . ولكنها لا تكـــون
فى موضع واحد كذلك ، ولا يجوز الرفع والنصب بها الا باعادتها .
فلا يجوز أن تقول سرت حتى أدخلها ويدخلها زيد " برفع ادخلها
الاولى ونصب الثانية " لان المعطوف انما يشرك المعطوف عليــــه
فى حكمـــه . ولكن لو أعدنا " حتى " جاز ذلك . فيمكن أن تقول
سرت حتى أدخلها ، و حتى يدخلها زيد بالرفع فى الفعل الاول ،
والنصب فى الفعل الثانى .

ثم يقول سيبويه " واعلم انه لايجوز سرت حتى أدخلها وتطلع
الشمس ، يقول اذا رفعت طلوع الشمس لم يجز . وان نصبت وقد رفعت
فعلك فهـــو محال ، حتى تنصب فعلك من قبل العطف فهذا محال أن
ترفع . ولم يكن الرفع لان طلوع الشمس لايكون أن يؤديه سيرك ، فترفع
وقد حلت بينه وبين الناصبة . ويحسن أن تقـــول سرت حتى تطلع الشمس،
وحتى أدخلها . كما يجوز أن تقـــول سرت الى يوم الجمعة ، وحتى أدخلها .

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٧ وأنظر المقتضـــب ٢ / ٣٩ ، ٤٣ .
والاصول جـ٢ / ١٥٨ الآيــة:البقرة / ٢١٤ .

قال امرؤ القيس :

سريت بهم حتى تكل مطيّهم ‏ ‏ ‏ ‏ وحتى الجياد مايقدن بارسان

فهذه الاخرة حتى التى ترفع ." (١)

لما كان الرفع بعد حتى يشترط فيه أن يكون الفعل قبل حتى موجبا لما بعدها ، امتنع أن يقال سرت حتى تطلع الشمس بالرفع ، لان السير لايؤدى الى طلوع الشمس ، ولايكون سببا له . ولذلك امتنع عطف تطلع الشمس ، على الفعل المرفوع بعد حتى . فلا يجوز ان يقال سرت حتى أدخلها ، وتطلع الشمس . قال أبو سعيد : " ولا يجوز نصبه وليس قبله ماينصبه . لان حتى اذا ارتفع مابعدها ، فليس هى التى تنصب الفعل ، ولو اعاد حتى وجعلها ناصبة لجاز . وقوله قد حلت بينه وبين حتى يعنى أنك حلت بادخلها المرفوعة وبين حتى الناصبة ، كأن أدخلها لو لم يكن ، وكان فى موضعها تطلع الشمس ، لجئنا بحتى الناصبة فى موضع حتى الرافعة ، فهذه حيلوله مابين حتى وتطلع ." (٢) أما قوله ويحسن أن تقول سرت حتى تطلع الشمس وحتى ادخلها فهذا معناه جواز عطف "حتى" الرافعة على "حتى" الناصبة .

---

(١) الكتاب جـ١ ص٤١٧ وأنظر المقتضب جـ٢/٤٠ وأنظر مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ورقة ٢٠٧ب وديوان امرء القيس ص ١٤١ وأسرار العربية ص ٢٦٧ والمخصص جـ ١٤ /٦١ .

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ورقة ٢٠٧ب .

أو العكس • كما في بيت امرىء القيس حيث جعل حتى الثانية غير عاملة ، وانما دخلت على الجملة الابتدائية والاسم بعدها مرفوع • وذلك بالرغم من دخولها بعد حتى الناصبة لان حتى الرافعة غير حتى الناصبة •

ثم يقول سيبويه : " وتقول سرت وسار حتى ندخلها ، كأنك قلت سرنا حتى ندخلها • وتقول سرت حتى آسمع الاذان هذا وجهه وحدّه النصب ، لان سيرك ليس يؤدى لسمعك الاذان ، انما يؤديه الصبح ولكنك تقول سرت حتى آكلَ لان الكلال يؤديه سيرك • وتقول سرت حتى أصبح لان الاصباح لايؤديه سيرك ، انما هى غاية طلوع الشمس•" (١)

وهذه المسائل فى "حتى" كلها مسائل منطقية كما آسلفنا وقولك سرت حتى اسمع الآذان ، هو مثل قولك سرت حتى تطلع الشمس • يمتنع فيه الرفع ، لان السير لايؤدى الى سماع الآذان ، ولا الى طلوع الشمس• وكذلك سرت حتى أصبح فهى على حدها • أما سرت حتى آكلَ ، فان الكلال ناتج عن السير ، ولذا جاز فيه الرفع، ويجوز فيه النصب على الغاية •

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٧ •

البـــــــاب التاســـــع

" الفــــاء "

قال سيبويه في باب الفاء "أعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على اضمار أن " وهذا هو مذهب البصريين في الفاء ، فانها على مذهبهم تنصب باضمار أن .(١) وخالفهم في ذلك أبو عمر الجرمي فقال " الفاء والواو وأو هي الناصبة بأنفسها ." (٢) أما الكوفيون فقد نحوا منحى الفراء حيث قال : " الفاء تنصب في جواب الستة ، لانها عطفت مابعدها على غير شكله ، لما قيل لاتظلمني فتندم . دخل النهي على الظلم ولم يدخل على الندم فحين عطفت فعلا على فعل ،لايشاكله في معناه ،ولا يدخل عليه حرف النهي دخل على الذي قبله ، استحق النصب بالخلاف ، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على مالا يشاكله في قولهم : " لو تركت والاسد لاكلك " من قبل ان الافعال فروع الاسماء ،فاذا كان الخلاف في الاصل . يوجب النصب ،كان ذلك قايما صحيحا في الفرع ."(٣) وحجته أوردها أبو سعيد بقوله : " قال الفراء وأصحابه : " لو تركت والاسد لاكلك " . الاسد منصوب على الخلاف ،لانه لايصلح أن يقال : " لو تركت وترك الاسد " ،من قبل أن الاسد لايقدر عليه فيمسك ويترك ، ثم قال بعد هذا : " فاذا قالت العرب لو ترك زيد والاسد لاكله آثروا الرفع لموافقة الاسد زيدا لانهما ظاهران " ثم ردها قائلا :

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٨ وأنظر المقتضب جـ٢ / ٧ والاصول جـ٢ / ١٥٩ والجمل / ١٥٦ وأنظر مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ورقة ١١٢أ .

(٢) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ جـ٣ ورقة ١١٢أ . وأنظر المقتضب جـ٢/٣٢٥.

(٣) المرجع السابق والصفحة .

" ان كان مخالفة الثانى للاول لأن الأول مكنى والثانى ظاهر فلا فرق بين لو تركت والاسد وبين ضربت وزيد وهم يرفعون ضربت وزيد وقمت وزيد أكد الضمير أو لم يؤكد وان كان الخلاف بين الاول والثانى لان الترك فى الاول على غير وجه ترك الثانى فلا فرق بين الاسمين الظاهرين وبين الاسمين اذا كان احدهما مضمرا فى مخالفة أحدهما للآخر فى الترك " (١) وحجة السيرافى فى هذا الموضع ناصعة ، اذ أننا لو قلنا لو تركت والاسد لاكلك أو قلنا لو ترك زيد والاسد لاكله ، ففى كلا الحالين نجد الاسد واقعا عليه الترك الذى من أجله منع الفراء العطف • فكان ينبغى ألا يمنع العطف فى الجملة الاولى ، ويجوزه فى الثانية ، لان العلة موجودة فى كلا الجملتين •

ولكن هذا لايعنى أن النصب على الخلاف مردود فى الافعال لان المردود هو المثال الذى ساقه الفراء ثم يبين أبو سعيد فساد رأى الفراء فى حمله الافعال على الاسماء بقوله : " ومما يفسد قول من جعل النصب بالخلاف فى الاسماء وقاس الفعل عليه • العطف الذى يوفق بين الاعرابين ويخالف بين المعنيين فى الاسماء • وذلك قولك مامررت بزيد لكن عمر ، وماقام زيد لكن عمر ، ومارأيت زيدا لكن عمرا ، ومابعد لكن يخالف ماقبلها وكذلك لا فى العطف اذا قلت جاءنى زيد لا عمر ومررت بزيد لا عمر ، ورأيت زيدا لا عمرا •" (٢)

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١١ أ •

(٢) المرجع السابق ورقة ٢١٢ ب •

أما ابو عمر الجرمى ، فقد تصدى له المبرد ورد عليه بما احتج به سيبويه • وذلك أن سيبويه قال : " لو كانت الفاء والواو وأو ينصبن لادخلت عليهن الفاء والواو للعطف •" (١) فلزم الجرمى مما قاله سيبويه ، أن يقول : ائتنى وفأكرمك وفأعطيك • وفى امتناع دخول حرف العطف عليها ، دليل على أنّ الناصب غيرها ثم حمل السيرافى واو القسم على ذلك ، اذ أنها لمّا خرجت عن بابها ، جاز دخول العطف عليها ، وامتنع فى الواو والفاء وأو ، لانها لم تخرج عن بابها • فقال " ومما يشاكل ذلك واو القسم ، لما كانت هى الخافضة مكان الباء ، جاز أن تدخل عليها حروف العطف فتقول فوالله ، وو الرحمن ؟ ووالله ثم والله لاخرجنّ ، والواو التى تقع موقع رب وتغنى عنها ، هى واو عطف • ولا يجوز دخول حرف عطف عليها فاذا قلت وبلد أقمت فيه ، لم تقل ووبلد أقمت فيه ، وورجل عاشرته •" (٢)

وقد احتج البصريون لمذهبهم وهو النصب بتقدير أن " ذلك لان الاصل فى الفاء أن يكون حرف عطف والاصل فى حروف العطف أن لاتعمل لانها تدخل تارة على الاسماء وتارة على الافعال • فوجب

---

(١) أنظر مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٢ ورقة ٢١٢أ والكتاب جـ١ / ٤٢٦ / ٤٢٤ والمقتضب جـ٢ / ٤٢ •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٢ ورقة ٢١٢ب وأنظر الانصاف جـ٢ ص٣٢٥ مسألة ٧٦ •

أن لا تعمل • فلما قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكم الاول وحول المعنى حول الى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل الى الاسم ، فوجب تقدير أن لانها مع الفعل بمنزلة الاسم • وهى الاصل فى عوامل النصب فى الفعل • وجاز أن تعمل "أن" الخفيفة مع الحذف دون "أنّ" الشديدة ، وان كانت الشديدة أقوى من الخفيفة ، لان الشديدة من عوامل الاسماء والخفيفة من عوامل الافعال ، وعوامل الاسماء أقوى من عوامل الافعال • لان الفاء هاهنا صارت دالة عليها • فصارت فى حكم مالم يحذف وكذلك الواو ، وأو ، ولام كى ، ولام الجحود وحتى ، صارت دالة عليها فجاز اعمالها مع الحذف ، بخلاف "أنّ" الشديدة فانه ليس فى اللفظ مايدل على حذفها فبان الفرق بينهما •" (١)

وباب الفاء من الابواب التى وقف عندها ابن مضاء ونادى باصلاحها ، وادراجها فى القسم الثالث من العوامل المحذوفة ، التى وصفها بأنها أكثر عنتا من غيرها • " اذ نرى النحاة يقدرون عوامل محذوفة فى عبارات لو أنها أظهرت لتغير مدلول الكلام ومن هذا القسم مايزعمه نحاة البصرة فى الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء ،والواو ، من أنه ينصب بأن مضمرة ، ونراهم بعد ذلك يؤولون أنّ مع الفعل بالمصدر ثم يصرفون الافعال الواقعة قبل هذين الحرفين الى مصادرها ، ثم يعطفون المصادر على المصادر ففى مثل "ماتأتينا فتحدثنا " نراهم يقدرون العبارة هكذا "مايكون منك اتيان فحديث" وهو تقدير لم

---

(١) الانصاف جـ٢ / ٣٢٦ •

يقصد اليه المتكلم لانه قصد أحد معنيين : أمّا أنك لا تأتينا ، فكيف تحدثنا • وأما أنك لاتأتينا محدّثا • وهما جميعا لايفهمان من تقدير النحاة للعبارة • وأن في هذا ونحوه مايدل على فساد تقديرهم " (١) وقد أيده في ذلك شوقي ضيف فقال : " اذ يقدّر النحاة الفعل الثاني منصوبا بأن مضمرة وجوبا وهو تقدير لا دليل عليه ولا برهان ، في العبارة نفسها وانه ليكفي أن نقول أن الفعل المضارع منصوب هنا لان هذا مكان من امكنة نصبه " (٢) ولكننا لانقول كما قال شوقي ضيف ، وانما نقول كما قال الفراء ، وتابعه في ذلك ابن مضاء ، حين وقف مناديا بأن العرب حين تنصب المضارع في باب الفاء فهي لاتنصبه بعامل ، وانما تنصبه لتدل على معنى لايتأتى مع الرفع • فالقول ماقاله الفراء : أن المنصوب بعد الفاء انما ينصب على الخلاف أو الصرف •

ولعل المبرد قد ساند الفراء من حيث لايدري فقال :
" فان خالف الاول الثاني لم يجز أن يحمل عليه فحمل الاول على معناه فأنتصب الثاني باضمار أن " (٣) ولم يكن هنالك مبرر لاضمار أن لانّ الخلاف هو الذي استوجب النصب وقد أكّد ذلك في موضع آخر حيث قال " النصب يشتمل على معنيين ، يجمعهما ان الثاني مخالف للاول •" (٤) لكنه لم يشأ أن يخضع لمذهب الفراء فأضمر أن

---

(١) الرد على النحاة ــ المقدمة ص ٢١ والكتاب ص ١٠ •
(٢) مقدمة الرد على النحاة ص ٢١ •
(٣) المقتضب ج٢ / ١٤ •
(٤) المرجع نفسه ص ١٦ •

مكابرة منه • وكذلك فعل ابن السراج حين قال " فمتى جئت بالفاء وخالف مابعدها ماقبلها لم يجز أن تحمل عليه فحينئذ تحمل الاول على معناه ، وينصب الثاني باضمار أن " (١) وقد نحا الزجاجي أيضا ذلك المنحى حيث قال : " وجميع ماينصب من الجوابات بالفاء والواو فانما ينصب لمخالفة الثاني الاول وانه لايمكن عطفه عليه " (٢)

واذا سلمنا مع أبي سعيد بأن الاسماء لاتنصب على الخلاف ، بالرغم من أنه لم يرد حجة الفراء القائلة بأن الظروف بعد الاسماء تنصب على الخلاف " كقولك زيد خلفك وزيد عندك ، لما خالف خلفك وعندك ماقبلهما ، انتصب على الخلاف " (٣) نقول لو سلمنا بذلك ، فهل معنى ذلك أن نمنع نصب الفعل على الخلاف وقد رأيناه ينصب على هذا المعنى ؟ وذلك لمجرد أن يستقيم قولنا مع القاعدة التي وضعها النحاة ، مدعين أن كل منصوب فلابد له من ناصب لفظي • على ان " هذه المضمرات التي لايجوز اظهارها ، لاتخلو من أن تكون معدومة في اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل ، أو تكون معدومة في النفس ، كما ان الالفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ • فان كانت لا وجود لها في النفس ولا الالفاظ الدالة عليها وجود في القول ، فما الذي ينصب اذن ؟ وما الذي يضمر ؟ ونسبة العمل الى معدوم على الاطلاق محال • " (٤)

---

(١) الاصول جـ٢ ص ١٥٦ •

(٢) الجمل ص ٢٠٣ •

(٣) أنظر مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٣أ •

(٤) الرد على النحاة ص ٩١ •

وقد أسلفنا القول بأن النحويين قد وضعوا الكثير من القواعد التى أفضت بهم الى تقدير المحذوفات والتأويلات البعيدة • وانما النحو علم منتزع من استقراء اللغة وقد قال أبو الفتح بن جنى : " اعلم ان اجماع أهل البلدين (يعنى البصرة والكوفة) انما يكون حجة ، اذا اعطاك خصمك يده أن لاتخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فاذا لم يعط يده بذلك فلا يكون اجماعهم حجة •" (١) ونحن فى قولنا بالنصب على الخلاف أو الصرف فى باب الفاء لم نخالف أهل البلدين • انما القول قول الفراء وقد رأينا المبرد يؤيد ذلك القول بأن النصب فى باب الفاء يشتمل على معنيين ، يجمعهما أن الثانى مخالف للاول ، فكان النصب على الخلاف أولى من تقدير المحذوف الذى لم يظهر منذ عهد سيبويه الى يومنا هذا •

والدعوة الى تيسير النحو وتقريبه الى الافهام لم يبدأها ابن مضاء وانما سبقه اليها نحاة الكوفة • حيث كانوا يفهمون النحو على حقيقته فهو لديهم ليس صناعة وانما هو استقراء للغة • ولعل أكبر دليل على تعقيد البصريين للنحو ، هو الابيات التى بعث بها دماذ صاحب ابى عبيدة الى أبى عثمان بكر المازنى – شيخ نحاة البصرة فى عصره – يشكو اليه فيها مالقيه من عنت فى باب الفاء والواو قال :

---

(١) الخصائص ص ٩٦ •

وفكرت فى النحو حتى مللت ... واتعبت نفسى له والبـدن

وأتعبت بكرا وأصحابـه ... بطول المسائل فى كل فـن

فكنت بظاهره عالمـا ... وكنت بباطنه ذا فطـن

خلا أن بابا عليه العفا ... ء للفاء ياليته لم يكـن

وللواو باب الى جنبـه ... من المقت أحسبه قد لعـن

اذا قلت هاتوا لماذا يقا ... ل لست بآتيك أو تأتـين

أجيبوا لما قيل هذا كذا ... على النصب قيل لاضمار أن

فقد كدت يابكر من طول ما ... أفكر فى بابه أن أجـن (١)

ونحن لانسوق هذه الابيات لطرافتها ، وانما هى دليل قوى وحجة دامغة على البصريين فى أن النصب بعد الفاء لايكون باضمار أن ، لان الذى أنشد الابيات معاصر لهم ، فلو كانت أن مقدرة فى نفس المتكلم لعرفها هو كما عرفوها هم ولما احتاج ان يسأل عن الناصب بعد " الفاء" أو " الواو" أو " أو" وسيأتى الحديث عن ذلك .

قال سيبويه فى باب الفاء " اعلم أن ما انتصب فى باب الفاء ينتصب على اضمار أن ، ومالم ينتصب فانه يشرك الفعل الاول فيما دخل فيه أو يكون فى موضع مبتدأ أو مبنى على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك ." (٢)

---

(١) أخبار النحويين البصريين لابى سعيد السيرافى ص ٧٧ .

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤١٨ وأنظر المقتضب جـ١٦/٢ وأنظر الاصول جـ٢/ ١٥٩ .

أما النصب على اضمار أن فقد أسلفنا القول فيه ورجحنا قول الفراء • أما قول سيبويه ومالم ينتصب ، فانه يشرك الفعل الاول فيما دخل فيه ، فهذا معناه أن الفعل يمكن أن يعطف على ماقبل الفاء ويأخذ حكمه ، ويمكن أن يقطع فيرفع وسأتى لتفصيل ذلك •

قال " تقول لا تأتينى فتحدثنى • لم ترد أن تدخل الاخر فيما دخل فيه الاول فتقول : لا تأتينى ولا تحدثنى ، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول الى الاسم كأنك قلت ليس يكون منك اتيان فحديث ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل الى الاسم فأضمروا أن • لان أن مع الفعل بمنزلة الاسم • فلما نووا أن يكون الاول بمنزلة قولهم لم يكن اتيان • استحالوا أن يضموا الفعل اليه ، فلما أضمروا أن حسن لانه مع الفعل بمنزلة الاسم •" (١)

يتحدث سيبويه فى النص السابق عن علة اضمار أن بعد الفاء فيقول : انك اذا قلت لا تأتينى فتحدثنى ، ولم ترد عطف تحدثنى على الاول ، أى أنت لا تقصد " لا تأتينى ولا تحدثنى " بل تعنى انه لايكون منك اتيان فحديث ، فان ذلك يقتضى أن تعطف الفعل

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٨ •

على الاسم وهذا محال ، وكذلك قدروا أن مع الفعل ، ثم أولوهما بالمصدر ، ثم عطفوا المصدر على المصدر كأنها كانت لم يكن أتيان فتحدثني ، ولما لم يجز عطف تحدثني على اتيان اضمروا ان لانهما مع الفعل بمنزلة الاسم • ولعل هذا تقدير بعيد وقد أسلفنا رأينا فى ذلك •

ثم يقول : " وأعلم أن ماينتصب فى باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد ، وكل ذلك على اضمار أن ، الا أن المعانى مختلفة كما أن يعلم الله يرتفع كما يرتفع يذهب زيد ، وعلم الله ينتصب كما ينتصب ذهب زيد ، وفيهما معنى اليمين • والنصب ههنا فى التمثيل كأنك قلت لم يكن اتيان فان تحدث والمعنى على غير ذلك ، كما ان معنى علم الله لافعلن غير معنى رزق الله • فان تحدث فى اللفظ مرفوعة بيكن ، لان المعنى لم يكن أتيان فيكون حديث • " (١)

المنصوب فى باب الفاء فى الجواب ينتصب على معان مختلفة وهى : الامر والنهى والتمنى والنفى والاستفهام والعرض والتحضيض والدعاء • فالفعل المضارع الواقع بعد الفاء ينتصب فى جواب هذه الاشياء الثمانية ، وكلها يجوز فيها القطع من الاول ورفع الفعل على أنه موجب وسأتى لذلك •

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٩ وأنظر مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ورقة ٢١٣ ب •

قال أبو سعيد " واختلاف المعانى أن جواب النفى على وجهين مختلفين ، والنصب فيهما باضمار أن وتقدير مصدر للاول يعطف عليه مصدر للثانى ، وجواب الاستفهام والامر والنهى والتمنى على غير المعنى فى وجهى النصب فى جواب الجحد ،لان قولك لاتأتينى فاحدثك ، على معنى ماتأتينى فكيف تحدثنى ، أو على معنى ماتأتينى الا لم تحدثنى ، وهذان المعنيان ليسا فى جواب الاستفهام ، اذا قلت هل عندك طعام فآكله ، ولا فى جواب الامر اذا قلت ائتنى فاكرمك واتفاق العامل فى ذلك مع اختلاف المعانى ، كقولك يعلم الله ويذهب زيد لان قولنا يعلم الله ليس بفعل لله لان الله عز وجل لم يزل عالما ويذهب زيد فعل له فالمعنيان مختلفان والرفع بهما واحد ."(١) أما ابن السراج فقد رأى فى هذا النص دليلا على أن الفاء عاطفة فقال معلقا على قول سيبويه "أما فان تحدث فى اللفظ فمرفوعة " بيكن " لان المعنى لم يكن اتيان فيكون حديث" قال ابن السراج فقوله " مرفوعة" يدل على أن الفاء عاطفة ، عطفت اسما على اسم ". (٢)

أما النصب فيكون على وجهين . قال سيبويه : " وتقول ما تأتينى فتحدثنى ، فالنصب على وجهين من المعانى ، أحدهما ما تأتينى فكيف تحدثنى ، أى لو اتيتنى لحدثتنى . وأما الاخر فما تأتينى أبدا الا لم تحدثنى ، أى منك اتيان كثير ولا حديث منك ."(٣)

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٢ ورقة ١٢٢ب،أ.

(٢) الاصول جـ٢ ص ١٨٩ .

(٣) الكتاب جـ١ ص ٤١٩ وأنظر المقتضب جـ٢/١٦ والاصول جـ٢/١٥٩ والجمل ص ٢٠٢ وشرح ابن يعيش جـ٧/٢٧ .

أما أحد الوجهين ، فأن يكون الاتيان منفيا مطلقا والحديث ممتنع لعدم الاتيان ، فالثانى مقيّد بالاول ولو حدث الاتيان لحدث الثانى • أما الوجه الاخر فهو واضح من قول سيبويه ، أى منك اتيان ولكن لاحديث منك أما المبرد ، فيجعل للوجه الثانى معنيين وهما فى الواقع معنى واحد وذلك اذ يقول : " فالنصب يشتمل على معنيين يجمعهما أن الثانى مخالف للاول • فأحد المعنيين : ما تأتينى الا لم تحدثنى • أى قد يكون منك "اتيان" ولكن لست تحدثنى • والمعنى الثانى : لايكون منك اتيان ولا حديث ، فاعتباره ماتأتينى محدثا وكلما اتيتنى لم تحدثنى •

والوجه الاخر : ما تأتينى فكيف تحدثنى ، أى لو أتيتنى لحدثتنى •"(١) ولعل المبرد أراد أن يضيف شيئا الى قول سيبويه • الا أن المعنيين تطابقا • وخلاصة القول فيماذكره سيبويه والمبرد فى " ماتأتينى فتحدثنى" أن نصب الفعل يكون على وجهين : الوجه الاول معناه نفى الحديث لانتفاء شرطه ، وقد أشارا اليه بقولهما لو أتيتنى لحدثتنى • أما الوجه الثانى فيكون على معنى اثبات الاتيان ونفى الحديث أى انما كان منك اتيان لاحديث بعده •

وقد نفى الرضى فى شرح الكافية أن يكون فى الفاء معنى السببية ، فقال : " ويجوز أيضا أن يكون راجعا الى الحديث فى الحقيقة لا الى

---

(١) المقتضب جـ٢ / ١٦ •

الاتيان أى مايكون منك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية وحق الفعل أن ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها بفاء السببية ، وان كان معناه معنى فاء العطف ." (١) وهو رأى ابن السراج .

وللرفع أيضا وجهان قال سيبويه : " وان شئت أشركت بين الاول والاخر فدخل الاخر فيما دخل فيه الاول فتقول ما تأتينى فتحدثنى ، كأنك قلت ما تأتينى وما تحدثنى . فمثل النصب قوله عز وجل : " لا يقضى عليهم فيموتوا " . ومثل الرفع قوله عز وجل : " هذا يوم لا ينطقون " ولا يؤذن لهم فيعتذرون " وان شئت رفعت على وجه آخر ، كأنك قلت فأنت تحدثنا ومثل ذلك قول بعض الحارثيين .

غير أنا لم تأتنا بيقين ... فنرجى ونكثر التأميلا

كأنه قال : فنحن نرجى . فهذا فى موضع مبنى على المبتدأ ." (٢)

أما الوجه الاول فى الرفع ، فهو أن تعطف الثانى على الاول ، فتكون "ما" مشتملة عليهما جميعا فى النفى كأنه قال ماتأتينى وماتحدثنى وأما الوجه الاخر فان يكون الاتيان منفيا والحديث موجبا . ويكون عطف جملة على جملة كأنه قال : ما تأتينى ثم أنت تحدثنى الان .

---

(١) شرح الكافية جـ٢/٢٣٠ .

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤١٩ وأنظر المقتضب جـ٢/١٧ والاصول جـ٢/١٥٩ والجمل ٢٠٣ وشرح الكافية جـ٢/٢٣٠ والرد على النحاة ص ١٤٦ وهمع الهوامع جـ٢/١٢ وابن يعيش جـ٧/ ص ٢٧ـ ٣٦ والمغنى جـ٢ ص٩٨ ، و١٣٩ الاشباه والنظائر جـ٣ ص ٥٣ .

أما الشاهد فى البيت فهو قول الشاعر " فنرجى" حيث رفع على القطع والاستئناف • أى فنحن نرجى ، فالاتيان منفى والرجاء مثبت ، وهـو المراد • ولا يجوز النصب لانه يقتضى نفى الرجاء : " قال أبو على : هو بالرفع وكذلك الوجه لانهم انما رجوا وأملوا مالم يأتهم بيقين "(١) وقد أخطأ الاعلم فى قوله : " ولو أمكنه النصب على الجواب لكـان أحسن" (٢) لان النصب على الوجهين غير جيد لانه كما أسلفنـا يقتضى نفى الرجاء •

ثم يتابع سيبويـه مسائل الفاء فيقول : " وتقـول ما أتيتنـا فتحدثنا • فالنصب فيه كالنصب فى الاول ،وان شئت رفعت عـلى فأنت تحدثنا الساعة والرفع فيه يجوز على ما وانما أختير النصب لان الوجه هاهنا وحدّ الكلام ان تقول ما أتيتنا فحدثتنـا • فلما صرفـوه عن هذا الحد ضعف أن يضموا يفعل الى فعلت فحملوه على الاسـم ، كما لم يجز أن يضموه الى الاسم فى قولهم : ما أنت منا فتنصرنـا ونحوه • وأمّـا الذين رفعوه فحملوه على موضع أتيتنا ،لان أتيتنـا فى موضع فعل مرفوع وتحـدثنا هاهنا فى موضع حدثتنـا •" (٣)

اذا قلت ما أتيتنا فتحدثنا فلك أن تنصب على الوجهين الذين ذكرناهما من قبل ، على الرغم من أن الفعل الاول فى الماضى والثانى

---

(١) شرح المفصل ٢٧/٧ •
(٢) أنظر هامش الكتاب ١ ص ٤٢٠ •
(٣) الكتاب جـ١ ص ٤١٩ •

فى المستقبل ولك أن ترفع على وجهين : قال فيهما أبو سعيد :
" أما الرفع فأحد وجهيه جيد والآخر ضعيف وقد أجازه سيبويه
على ضعفه . فأما الوجه الجيد فعلى قولك ما أتيتنا فأنت تحدثنا
الساعة . وأما الوجه الضعيف فان تريد ما أتيتنا فحدثتنا ، فتنفى
الاتيان والحديث والجيد فى ذلك وحد الكلام أن تعطف على الماضى الماضى
ولكن الذى رفعه حمله على أن ما اذا وقع بعدها فعل يعرب لم
يكن الا مرفوعا فصار موضع الماضى موضع رفع ، فلذلك رفع المستقبل
الذى بعده ، وهو فى موضع حدثتنا ، ومعناه معنى ماكنت تأتينا
فتحدثنا ، والاتيان والحديث منفيان فيما مضى ." (١)

أما قول سيبويه "كما لم يجز أن يضموه الى الاسم فى قولهم
ما أنت منا فتنصرنا ." فقد عنى به عدم جواز عطف الفعل على الاسم
فى قولك : ما أنت منا فتنصرنا ، فيكون النصب على معنى فكيف تنصرنا ،
ولا يجوز الرفع على العطف ، لان الاول اسم الا اذا حملته على معنى ،
فأنت تنصرنا على حال ، ثم تعطف الجملة على الجملة ، وقد حملوا على
ذلك عطف المضارع على الماضى فمنعوه . وهذا معنى قوله "ضعف
أن يضموا يفعل الى فعلت فحملوه على الاسم ."

ثم قال " وتقول ما تأتينا فتكلم الا بالجميل . فالمعنى انك لم
تأتنا الا تكلمت بجميل ، ونصبه على اضمار أن كما كان نصب ماقبله

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٢ ورقة ٢١٢أ .

على اضمار أن وتمثيله كتمثيل الاول ، وان شئت رفعت على الشركة ، كأنه قال وماتكلم الا بالجميل • ومثل النصب قول الفرزدق :

وما قام منا قائم فى ندينا   فينطق الا بالتى هى أعرف

وتقول لا تأتينا فتحدثنا الا ازددنا فيك رغبة • فالنصب ماهنا كالنصب فى ما تأتينى فتحدثنى ، اذا أردت معنى ما تأتينى محدثا ، وانما أراد ما آتيتنى محدثا الا ازددت فيك رغبة • ومثل ذلك قول اللّعين :

وماحل سعدى غريبا ببلدة   فينسب الا الزبرقان له أب " (١)

وقول سيبويه ما تأتينا فتكلم الا بالجميل ، ولا تأتينا فتحدثنا الا ازددنا فيك رغبة ، هو فى الاصل مثالان لقاعدة واحدة وذلك ان كل ما كان على هذا النحو ، مما فيه حرف الاستثناء ، اذا نصب ، فانما ينصب على وجه واحد من وجهى النصب بعد النفى ، وذلك على معنى ما تأتينا متكلما الا بالجميل ، ولا تأتينا محدثا الا ازددنا فيك رغبة ، ولايصح فيه الوجه الاخر من وجهى النصب لدخول الاستثناء • أما قوله وان شئت رفعت على الشركة ، فهذا معناه ان كل ماينصب على هذا الوجه يمكن أن يعطف على ماقبله فيرفع • والشاهد فى بيت الفرزدق هو قوله " فينطق " بالنصب على الجواب بعد الفاء مع دخول " ألا " بعده للايجاب لانها عرضت بعد اتصال الجواب بالنفى ، فنصبه على مايجب له ولم يغيره وكان يمكن أن يرفع أيضا ،

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٩ وأنظر الاصول جـ٢/ ١٩٢ وشرح الحماسة ٢/ ٥٣٥ والخزانة ٣/ ٦٠٧ •

وكذلك الشاهد فى بيت اللعين المنقرى وهو قوله " فيلسب " فالقول فيه كالقول فى الشاهد السابق .

ثم قال : وتقول لايسعنى شىء فيعجز عنك أى لا يسعنى شىء الا لم يعجز عنك ، هذا معنى هذا الكلام وان حملته على الاول ، قبح المعنى لانك لاتريد أن تقول ، أن الاشياء لاتسعنى ولا تعجز عنك فهذا لا ينويه أحد ." (١)

اذا قال قائل لايسعنى شىء فيعجز عنك فان النصب يكون على وجه واحد ، وذلك على معنى لايسعنى شىء الا لم يعجز عنك ، ولا يسعنى شىء عاجزا عنك ، ولو حملناه على العطف لما جاز ، لان المعنى يصير لايسعنى شىء ولايعجز عنك . وكذلك لو حملناه على الوجه الاخر من وجهى النصب لما استقام الكلام ، اذ يصير تقديره لايسعنى شىء فكيف يعجز عنك . كأنه قال ان الاشياء كلها لاتسعنى ولاتعجز عنك ، اى كل ما لايسعه لايعجز عن المخاطب وهذا محال . ولذلك قبح المعنى . قال أبو سعيد " والرفع فى الوجهين أيضا فاسد لانه يؤول معناه الى انه لايسعه شىء ." (٢)

" وتقول ما أتيتنا فتحدثنا . لايكون الفعل محمولا على ما لان الذى قبل الفعل ليس من الافعال ، فلم يشاكله . قال الفرزدق :

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٠ وأنظر الاصول جـ٢ /١٨٧ وشرح الكافية جـ٢/٢٣١ .
(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٣أ .

ما أنت من قيس فتنبح دونها ... ولا من تميم فى اللها والغلاصم

وان شئت رفعت على قوله ـ فنرجى ولكثر التأميلا ." (١) قال السيوطى :
" وان تقدمت جملة اسمية فاكثر النحويين على انه لايجوز النصب
لان الاسمية لاتدل على المصدر وذهب طائفة الى جوازه " (٢) وقال
أبو حيان : " الصحيح الجواز بشرط أن يقوم مقام الفعل ظرف أو مجرور
أو اسم فاعل أو مفعول ليدل ذلك على المصدر المتوهم نحو ما أنت
عندنا فنكرمك وما أنت منا فنحسن اليك فان كان اسما لا دلالة فيه
على المصدر نحو ما أنت زيد فنكرمه لم يجز النصب ويتعين القطع
والعطف والقطع أحسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة ." (٣)

فقولك ما أنت منا فتحدثنا ، لايجوز فى الفعل الرفع على العطف
لان ماقبله لايشاكله ، ولكن يجوز الرفع على القطع والاستئناف . ويكون
تقديره فأنت تحدثنا ، كما قدر فى بيت الحارثى " فنحن نرجى "
أما الشاهد فى بيت الفرزدق فقوله " فتنبح " بالنصب على الجواب بالفاء
ولو قطع فرفع لجاز .

" وتقول ألا ماء فأشربه ، وليته عندنا فيحدثنا . وقال أمية بن الصلت :

ألا رسول لنا منا فيخبرنا ... مابعد غايتنا من رأس مجرانا

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٠ وأنظر ديوان الفرزدق ص ٨٥١ ـ ٨٦١ القصيدة
وأنظر المقتضب جـ٢ / ١٧ .
(٢) الهمع ٢ / ١٢ .
(٣) المرجع السابق والصفحة .

لايكون فى هذا الا النصب ، لان الفعل لم تضمه الى فعـــل ."(١)

أسلفنا ان النصب فى جواب الفاء يكون على معان مختلفة ، وذلك أن جواب النفى يكون على وجهين مختلفين لا يتأتيان فى المعانـــى الاخرى ، مثل الاستفهام والامر والنهى والتمنى والعرض والتحضيض . فان معنى النصب فى جواب هذه الاشياء على غير المعنى فى وجهى النصب بعد النفى . ولذلك فانه فى قولك : "الا ماء فأشربـــه وليته عندنا فيحدثنا " لايكون الا النصب ولكن ليس على وجهى النصب فى النفى وانما على الجواب بالفاء ، أما العطف فلا يجوز لان ماقبـل الفعل لايشاكله لكنه لو قطع ورفع لجاز .

والشاهد فى بيت أمية هو قوله " فيخبرنا " حيث نصب علـــى الجواب بالفاء ولو قطع ورفع لكان جيدا .

" وتقول ألا تقع الماء فتسبح ، اذا جعلت الاخر على الاول كأنك قلت ألا تسبح ، وان شئت نصبته على ما انتصب عليه ماقبله ، كأنـك قلت ألا يكون وقوع فان تسبح ، فهذا تمثيل وان لم يتكلم به والمعنى فى النصب انه يقول اذا وقعت سبحت ." (٢)

وهذا مثل الاول الا أنك فى الاول قد قدمت اسما على فعـــل

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٠ وأنظر المقتضب جـ٢ ص ١٧ والاصول جـ٢ ص ١٥٩ و ١٩٣ . وشرح الكافية جـ٢ / ٢٢٨ .

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٢١ .

فلم يجز العطف . وأنت هنا تعطف فعلا على فعل . فاذا قلت ألا تقع الماء فتسبح ، لك أن تعطف على معنى ألا تقع الماء وألا تسبح . وان شئت نصبت على معنى ليكن وقوع ملك وتكـون سباحة .

" وتقول ألم تأتنا فتحدثنا اذا لم يكن على الاول وان كان على الاول جزمت ومثل النصب قوله :

ألم تسـأل فتخبرك الرســوم على فرتاج والطلل القديـــم

وان شئت جزمت على أول الكلام وتقول " لا تمـدها فتشقّها " اذا لم تحمل الاخر على الاول وقال عز وجل : " لا تفتروا على الله كذبـــا فيسحتكم بعذاب " وتقول " لا تمـدها فتشققها " اذا اشركت بين الاخر والاول كما اشركت بين الفعلين فى لم ." (١)

تقول ألم تأتنا فتحدثنا ، بالنصب اذا لم ترد عطف الثانى على الاول ، فان أردته جزمت ، والنصب فيه يكون على تقدير ألم تأتنا محدثا . وكذلك كل موضع يدخل فيه حرف الاستفهام على حرف النفى ، "ويجوز فيه وفيما جرى مجراه العطف على اللفظ على مذهب ثمّ كقولك لا تمددها فتشققهـا و " الم تأتنا فتحدثنا " و"الم تسأل فتخبرك الرسوم ".(٢) والشاهد فـى البيت الذى أورده سيبويـه هو قوله " فتخبرك" بالنصب على الجـواب بالفاء والرفع فيه جائز على القطع .

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢١ وأنظر المقتضب جـ٢ / ٢١ و١٥ والاصول جـ٢/١٩١ وشرح الكافية ٢ / ٢٢٩ والهمع ٢ / ١١ .

(٢) أنظر مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٢٣ب .

" وتقول أئتنى فأحدثك قال أبو النجم :

يا ناق سيرى عنقا فسيحـــا   الى سليمان فنستريحـــا

ولاسبيل هاهنا الى الجزم من قبل أن هذه الافعال التى يدخلها الرفع والنصب والجزم وهى الافعال المضارعة لاتكون فى موضع أفعـــل أبدا لانها انما تنصب وتنجزم بما قبلها ، وأفعل مبنية على الوقف . فان أردت أن تجعل هذه الافعال أمرا أدخلت اللام ، وذلـــك قولك : " ائته فليحدثك وفيحدثك " اذا أردت المجازاة ، ولو جاز الجزم فى ائتنى فأحدثك ونحوها لقلت تحدثنى تريد به الامر ."(١)

اذا قلت ائتنى فاحدثك ، فالنصب لاغير ، ولا يجوز الجزم بالعطف على فعل الامر ، لانه ليس مجزوما وانما هو مبنى ولا عامل فيه ولا يصح عطف الفعل المضارع على فعل الامر لانه لايكون بمعنى الامر الا اذا دخلت عليه اللام ، ولو كان يستقيم له معنى الامر بغير اللام لقلت تحدثنى على معنى حدثنى ، وهذا لم يسمع قال أبو سعيد " وان جزم فعلى مثل قوله : " فأخمشى لك الويل " أو يبك من بكى ــ محمول على المعنى "(٢) حمله السيرافى فى حال الجزم على قول الشاعر :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى   لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى

والتقدير فيه وليبك ويحمل هذا على حذف اللام واعمالها فى الفعل الجزم

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢١ وأنظر المقتضب جـ٢ ص ١٤ والاصول جـ٢ ص ١٩١ وشرح السيرافى جـ٣ ورقة ١٣آب وسر صناعة الاعراب ١/ ٢٧٢ والهمع ٢/ ١٠ .

(٢) أنظر شرح السيرافى جـ٣ ورقة ١٤آب .

وقد جاء عن العرب اعمال حرف الجزم مع الحذف ومنه قول الشاعر :

محمد تفـد نفسك كل نفس   اذا ماخفت من أمر تبالا

والتقدير فيه لتفـد نفسك .(١)

أما بيت أبى النجم فالشاهد فيه قوله " نستريحا " حيث نصب بعد الفاء على جواب الامر ، والرفع جائز فى كل ذلك على القطع .
قال ابن السراج فقد جعل سير ناقته سببا لراحته ، فكأنه قال :
ليكن منك سير يوجب راحتنا ، وهذا مضارع لقوله : ان تسيرى نستريح ،
ولذلك سمى النحويون ماعطف بالفاء ونصب " جوابا " لشبهه بجواب الجزاء"(٢)

وتقول ألست قد أتيتنا فتحدثنا ، اذا جعلته جوابا ولم تجعل الحديث وقع الا بالاتيان ، وان أردت فحدثتنا رفعت . وتقول كأنك لم تأتنا فتحدثنا وان حملته على الاول جزمت . وقال رجل من بنى دارم :

كأنك لم تذبح لاهلك نعجة   فيصبح ملقى بالفناء اهابها"(٣)

قال أبو سعيد " وقوله ألست قد أتيتنا فتحدثنا ،اذا جعلته جوابا ولم تجعل الحديث وقع الا بالاتيان ،لان معناه قبل دخول

---

(١) أنظر الاصول جـ٢ / ١٦٣ ، ١٨١ وابن يعيش ٦٠/٧ وامالى ابن الشجرى ١ / ٣٧٥ والانصاف جـ٢ / ٣٠٦ مسألة ٧٢ والمغنى ١ / ٤٤١ والخزانة ٣/ ٦٢٩ .

(٢) الاصول جـ٢ / ١٩١ .

(٣) الكتاب جـ١ ص ٤٢١ وأنظر المقتضب جـ١٨/٢ والاصول جـ١٨٩/٢ ، وشرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٤٢ب .

الاستفهام ، ما أتيتنا فتحدثنا فتنصبه بجواب الجحد ، ثم تدخل ألف الاستفهام على المنصوب فلا يتغير • وان رفعت فعلى معنى فحدثتنا وهو مثل قولك سرت فادخلها • على معنى فاذا أنا داخل •" (١) وكذلك الشأن فى "كأن" يحمل مابعد الفاء بعدها على المعنى قبل دخولها على الجملة فتنصب الفعل على معنى قد يكون منك اتيان ولا حديث ، أى ما تأتينا محدثا ويمكن ان يعطف مابعد الفاء على الفعل قبلها فيجزم •

أما البيت فالشاهد فيه نصب مابعد الفاء على الجواب وان كان معنى الكلام الايجاب ، لانه كان قبل دخول كأن منفيا على تقدير لم تذبح لحجة فيصبح اهابها طلق ، ثم دخلت عليه كأن فاوجبت وبقى على لفظه منصوبا •

"وتقول : " ود لو تأتيه فتحدثه • والرفع جيد على معنى التمنى ومثله قوله عز وجل : " ودوا لو تدهن فيدهنون " • وتقول : حسبته شتمنى فأثب عليه • اذا لم يكن الوثوب واقعا ومعناه اذا شتمنى لوثبت عليه وان كان الوثوب قد وقع فليس الا الرفع • لان هذا بمنزلة قوله : ألست قد فعلت فأفعل •" (٢)

اذا قلت ود لو تأتيه فتحدثه ، فالنصب على اضمار أن بعد الفاء

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٤٢أ •
(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٢٢ •

فى جواب التمنى ، والرفع على العطف ، أى ود لو تأتيه ولو تحدثه
أما قوله عز وجل : " ودوا لو تدهن فيدهنون" فعلى القطع أى فهم
يدهنون • أما قوله حسبته شتمنى فقد حمله أبو سعيد على معنى
سرت فاذا أنا داخل فقال : " ومثله قوله حسبته شتمنى فأثب عليه
اذا كان الوثوب واقعا لان تقديره فاذا أنا واثب عليه كقولك سرت
فأدخلها ، اذا كان الدخول واقعا ، واذا لم يقع الوثوب فهو بمعنى
لو شتمنى لوثبت عليه • وهو بمنزلة ماأتيتنا فتحدثنا اذا لم يكن الحديث
واقعا فالنصب هو المختار • وقال أبو عمر : حسبته شتمنى فأثب عليه
أى كان منه شتمى فيكون منى الوثوب عليه • فلما جاء الثانى على
غير مجىء الاول لان الاول ماض والثانى غير ماض نصبته لانه أشبه
النفى وجوابه • وان كنت قد وثبت رفعت • لان معناه حسبته كان
منه شتمى فكان منى وثوب • "(١)

ويتابع سيبويه مسائل الفاء فيقول : واعلم انك ان شئت قلت
ائتنى فاحدثك ترفع ، وزعم الخليل انك لم ترد أن تجعل الاتيان سببا
لحديث ، ولكنك كأنك قلت ائتنى فانا ممن يحدثك البتة جئت أو لم
تجىء • قال النابغة الذبيانى :

ولا زال قبر بين تبنى وجاسم	عليه من الوسمى جود ووابل
فينبت حوذانا وعوفا منورا	سأتبعه من خير ماقال قائل

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ورقة ١٤٢ أ •

وذلك أنه لم يرد أن يجعل الثبات جوابا لقوله ولا زال ، ولا أن يكون متعلقا به • ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب كأنه قال فذاك يثبت حوذانا • قال الخليل ولو نصب هذا البيت لجاز ولكنا قبلناه رفعا •
وقال :

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرك اليوم بيداء سملق

لم يجعل الاول سببا للاخر ، ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال فهو مما ينطق كما قال : ائتنى فاحدثك فجعل نفسه ممن يحدثه على كل حال • وزعم يونس أنه سمع هذا البيت (بألم) وانما كتبت ذا لئلا يقول انسان فلعل الشاعر قال ألا •" (١)

اذا قلت " ائتنى فاحدثك " فلك فى الفعل الواقع فى جواب الامر الخيار ، ان شئت رفعته على القطع ، أى فانا احدثك أو على قول الخليل فانا ممن يحدثك على كل حال • وان شئت نصبته على الجواب • أما الابيات التى أوردها سيبويه فلا تتفق مع الابيات فى الديوان •
وكذلك هنالك خلاف يسير فى بعض الالفاظ مع رواية المقتضب ، الا أنه لاخلاف فى موضع الشاهد بين الروايتين ـ أعنى رواية سيبويه والمبرد ـ•
أما أبيات الديوان فهى :

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٢ وأنظر المقتضب جـ٢ ٢١/ والجمل ٤٠/٢ وأنظر ديوان النابغة ص ٦١ ، ٨٤ •

سقى الغيث قبرا بين بصرى وجاسم | بغيث من الوسمىّ قطر ووابـــل
ولا زال ريحان ومسك وعــنــبر | على منتهاه ديمة ثم هاطـــل
وينبت حوذانا وعوفا منــــورا | سأتبعه من خير ما قال قائـــل

والشاهد فى البيت على رواية الكتاب قوله " فينبت " اذ رفعه على القطع ولم ينصبه فى جواب الدعاء • وقد جوزه الخليل وكذلك فعل المبرد فقال : " ولو جعله جوابا لقوله " فلا زال " كان وجها جيدا "(١)
أما الشاهد فى البيت الثانى ، فهو قول الشاعر " فينطق " بالرفع على القطع ، أى هو مما ينطق ولم يجعل السؤال سببا للنطق ولو جعلـه كذلك لجاز على مذهب الخليل والمبرد • أما سيبويه فلا يجعله جوابا وانما يرفعه على القطع • وكذلك فعل أبو سعيد فى قوله : ينبت فقال : " وقول الشاعر فينبت حوذانا لان المرفوع فى ذلك ليس بداخل فى الكلام الذى قبله ولا متصل به •" (٢) وأما قول سيبويه : " وزعم يونس انه سمع هذا البيت بألم وانما كتبت ذلك لئلا يقول انسان فلعل الشاعر قال ألا " فهذا تقرير معناه انك سألته فيقبح النصب ، لان المعنى يكون انك ان تسأله ينطق ، ويمدح سيبويه أن يـروى " ألا تسأل " لانه لو رواه كذا حسن النصب ، لان معناه فانــك ان سألته ينطق " (٣)

---

(١) المقتضب جـ٢ / ٢١ •
(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٥أ •
(٣) شرح المفصل جـ٧ / ٣٧ •

قال سيبويه " وسألت الخليل عن قول الاعشى :

لقد كان فى حول ثواء ثويته   تُقَضَّى لبانات ويسأمُ سائم

فرفعه وقال لا أعرف فيه غيره لان أول الكلام خبر ، وهو واجب كأنه قال ففى حول تقضى لبانات ويسأم سائم " (١)

الشاهد فى البيت هو رفع يسأم ، لانه خبر واجب معطوف على تقضى ، واسم كان مضمر فيها . والتقدير لقد كان الامر تقضى لبانات فى الحول الذى ثويت فيه ويسأم من أقام به لطوله ." (٢) ولا شاهد فى البيت على النصب باضمار أن بعد الفاء ، وانما يأتى هذا القول فى باب الواو والخليل لايرى فيه الا الرفع بينما يرى غيره النصب على اضمار أن بعد الواو حيث قال أبو سعيد : " قال غيره ـ يعنى الخليل ـ تَقضى لباناتٍ ويسأمَ سائم والذى يقول تَقضى لباناتٍ ويسأمَ سائم ، يجعل تقضى مصدرا وهو اسم كان وليس فى كان ضمير "ويسأم" معناه : وان يسأم ، وهو عطف على تقضى وتقديره وان تتقضى لبانات وان يسأم سائم "(٣) جعله من باب العطف على المصدر وسنعود اليه فى باب الواو .

"وأعلم أن الفاء لاتضمر فيها أن فى الواجب ، ولايكون فى هذا الباب الا الرفع وسنبين لم ذلك/وذلك قوله: " انه عندنا فيحدثنا ، وسوف آتيه فاحدثه : ليس الا ان شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٣ .

(٢) أنظر هامش الكتاب جـ١ ص ٤٢٣ .

(٣) أنظر شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ورقة ١٤٢أ .

الاول وان شئت كان منقطعا لانك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه الا الرفع وقال عزّ وجل : " فلا تكفر فيتعلمون " فارتفعت لانه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا ـ لا تكفر فيتعلمون ـ ليجعلا كفره سببا لتعلم غيره • ولكنه على كفروا فيتعلمون ، ومثله كن فيكون كأنه قال انما أمرنا ذاك فيكون •" (١)

أسلفنا رأينا فى أن النصب بعد الفاء فى غير الواجب انما يكون لمخالفة الثانى للاول وهذا لايختلف فيه البصريون والكوفيون ، انما خلافهم جاء فى أن الكوفيين قد اكتفوا بالخلاف موجبا للنصب ، بينما أقحم البصريون "أن" وجعلوها هى الناصبة وأضمروها بعد الفاء ، وحين نستعرض حجة البصريين فى أنّ "أن" لاتنصب بعد الفاء فى الكلام المثبت ، نجد أنهم فى الواقع انما نصبوا للخلاف فلما انتفى الخلاف لم ينصبوا وذلك واضح فى قول سيبويه : "وأعلم أن الفاء لاتضمر فيها أن فى الواجب ، ولا يكون فى هذا الباب الا الرفع" ولنسمع رأى السيرافى حيث يقول : " انما قبح اضمار أن بعد الفاء فى الواجب ، لان الذى احوجنا الى اضمارها وتقدير الكلام على غير ظاهره وحمله على غير لفظه الدلالة على المخالفة بين الاول والثانى على مابيناه واذا كان ذلك فى الواجب لم يقع خلاف بين الاول والثانى يحوجنا الى ذلك التقدير •" (٢)

---

(١) الكتاب جـ١ ص٤٢٣ وأنظر المقتضب جـ٢/ ٢٠ والاصول جـ٢ / ١٩٠ •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٤ آ •

وقد رأينا كيف أن اصرار البصريين على اقحام "أن" في الكلام ، أفضى بهم الى تقدير ماقبل الفاء بالمصدر ثم ادخلوا ان وأولوهـا مع الفعل بالمصدر ، ثم عطفوا المصدر على المصدر • ولو اكتفوا بالخلاف وسلموا للكوفيين ولو مرة واحدة لاراحوا واستراحوا فقد كانوا في غنى عن كل تلك التأويلات

أما قوله : انه عندنا فيحدثنا ، وسوف آتيه فاحدثه ، الاول والثاني واجبان • وفي قوله سوف آتيه فاحدثه فعلان موجبان قد عطف أحدهما على الاخر وأما قوله انه عندنا فيحدثنا • فالثاني منقطع من الاول وهو موجب مثله الا أنه عطف جملة على جملة • ومثله في الانقطاع من الاول قوله تعالى : " فلا تكفر فيتعلمون " لم يعطف الثاني على الاول وانما استأنف فأخبر وهو من قوله تعالى : " ومايعلمان من أحد حتى يقولا انما نحن فتنة فلا تكفر فيتعلمون منهما مايفرقون به بين المرء وزوجه "(١) وقال المبرد " قوله فلا تكفر " حكاية عنهم ، وقوله " فيتعلمون " ليس متصلا به ، ولو كان كذلك كان لاتكفر فتتعلم ، ولكن هو محمول على قوله : " يعلمون الناس السحر " فيتعلمون منهم • لايصح المعنى الا على هذا أو على القطع • أي " فهم يتعلمون "(٢) ويحمل على ذلك أيضا قوله سبحانه وتعالى : " فانما يقول له كن فيكون "(٣)

---

(١) البقرة : ١٠٢ •

(٢) المقتضب جـ٢ ص ٢٠ •

(٣) البقرة : ١١٧ ـ آل عمران : ٤٧ ـ مريم : ٣٥ ـ غافر : ٦٨ •

اذ أن قوله تعالى " فيكون" ليس بجواب لقوله "كن" ولم يرد سبحانه انه يقول : " كن فيكون " وانما أراد انه يقول "كن" فحسب ثم خبر عنه أنه يكون أى صار ذلك كلاما مستأنفا ، ودخلت الفاء فعطفت جملة على جملة .

قال أبو سعيد : " وأما من قرأ " فيكون " بالنصب فانما يعطفه على المنصوب الذى قبله فى قوله : " انما قولنا لشىء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون " (١) معطوف على نقول وأما قراءة عبد الله بن عامر اليحصبى " اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون " فضعيفة لانه لا منصوب قبله فيعطف عليه "(٢) .

ففى قوله تعالى : " اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون " لايصح النصب لما بيناه وقد قال المبرد " أما قوله عز وجل : " فانما يقول له كن فيكون " النصب هاهنا محال لانه لم يجعل " فيكون" جوابا ، هذا خلاف المعنى ، لانه ليس هاهنا شرط ،انما المعنى : فانه يقول له : كن فيكون ، و" كن" حكاية .

وأما قوله عز وجل : (أن نقول له كن فيكون) فالنصب والرفع "(٣) وقد رأينا السيرافى ضعف قراءة اليحصبى ولم يرفضها كلية ،وان كان

---

(١) النحل : ٤٠ .
(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٤ أ وأنظر المقتضب جـ٢/١٨ .
(٣) المقتضب جـ٢ / ١٨ .

النصب فى الواجب بعد الفاء غير جائز الا فى ضرورة الشعر •

قال سيبويـه " وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر ، ونصبه فى الاضطرار من حيث انتصب فى غير الواجب ، وذلك لانـك تجعل أن العاملة فمما نصب فى الشعر اضطراراً قول الشاعر :

ساترك منزلى لبنى تميـم وألحق بالحجاز فاستريحـا

وقال الاعشى وأنشدناه يونس :

ثمت لاتجزوننى عند ذاكـم ولكن سيجزينى الاله فيعقبـا

وهو ضعيف فى الكلام وقال طرفـة :

لنا هضبة لاينزل الذل وسطها ويأوى اليها المستجير فيعصما "(١)

أى أنه يجوز للشاعر فى ضرورة الشعر أن ينصب بعد الفاء فى الواجب • قال المبرد : " واعلم أنّ الشاعر اذا اضطر جاز له أن ينصب فى الواجب والنصب على اضمار " أن" يذهب بالاول الى الاسم على المعنى فيقـول : أنت تأتينى فتكرمنى • تريد : أنت يكون منك اتيان فاكرام فهذا لايجـوز فى الكلام ، وانما يجوز فى الشعر للضرورة ، كما يجوز صرف ما لاينصـرف ،

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٣ وأنظر المقتضب جـ٢ / ٢٣ ، ٢٤ والاصول جـ٢/ ٩٠ وشرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٥أ وأمالى الشجرى ١/ ٢٧٩ وارتشاف الضرب ٢٥٥ والمغنى ١ /١٩٠ والهمع ٢/ ١٠ والدر اللوامع ٢ / ٩٠ وشذور الذهب ٢٣٦ والخزانة ٣ / ٦٠٠ وشرح الكافيـة ٢ / ٢٢٨ •

وتضعيف مالا يضّعف فى الكلام " ثم أورد البيت " سأترك منزلى ... "
وقول الشاعر : " انا هضبة لايتزك الخ " ثم علق عليهما بقوله هذا انشاد
بعضهم ، وهو فى الرداءة على ماذكرت لك . وأكثرهم ينشد : " ليعصما "
وهو الوجه الجيد ." (١) وقال ابن السراج فى شرح البيت " ساترك منزلى ...
جعل لحاقه بالحجاز سببا لاستراحته ، فتقديره لما نصب كأنه قال :
يكون لحاق فاستراحة ،وقد جاء مثله فى الشعر أبيات لقوم فصحاء ، الا
أنه قبيح ان تنصب وتعطف على الواجب الذى على غير شعر ." (٢)

وقال أبوسعيد : ويروى "ليعصما " و "ليعقبا" ولو روى جميع
ذلك باللام لكان مستقيما غير خارج من المعنى ولا داخل فى الضرورة
وكذلك والحق بالحجاز لاستريحا ." (٣)

" وقال الدمامينى فى الحاشية الهندية : لقائل ان يقول : لانسلم
ان استريح منصوب بل هو موفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا عليها بالالف ،
وتأكيد مثل هذا جائز فى الضرورة ." (٤)

---

(١) المقتضب جـ٢ / ٢٤ .
(٢) الاصول جـ٢ / ١٩٠ .
(٣) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ١٤٢ب ، ٢٠٥أ .
(٤) خزانة الادب جـ٣ / ٦٠٠ .

أما الشاهد فى البيت الاول فهو قوله : " فاستريحا " حيث نصب على اضمار أن بعد الفاء فى الواجب لضرورة الشعر ، ولا ضرورة فيه على رواية " لاستريحا " • أما قول الاعشى " فيعقبا " فالقول فيه كالاول ويجوز أن يريد النون الخفيفة • فلا شاهد فيه عندئذ • وكذا القول فى قول طرفة " فيعصما " ويروى ليعصما فلا شاهد فيه •

قال سيبويه " وكان أبو عمرو يقول : " لا تأتنا فنشتمك " • وسمعت يونس يقول : " ما أتيتنى فأحدثك فيما استقبل " فقلت له : ماتريد به فقال : " أريد أن أقول ما أتيتنى فانا أحدثك وأكرمك فيما استقبل " وسألته عن قوله : " الم تر أن الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة " فقال : " هذا واجب وهو تنبيه كأنك قلت اتسمع أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا •" (١)

كان أبو عمرو يقول : لا تأتنا فنشتمك أى اذا أتيتنا فنحن نشتمك • أما قوله ما أتيتنى فاحدثُك ، فعلى معنى أتنى فانا أحدثك ومن النفى ماكان محضا مثل قوله تعالى : " لا يقضى عليهم فيموتوا "(٢) أو مؤولا بأن تدخل عليه أداة الاستفهام التقريرى • مثل قوله تعالى : " ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة " (٣) وهذا لا نصب فيه اذ أنه واجب والنصب بعد الفاء فى الواجب ، فى غير ضرورة الشعر لايكون • وقال المبرد بعد أن أوردالاية ؛ "الرفع

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٢ •

(٢) فاطر : ٣٦ وأنظر سيبويه جـ٣ / ٤١٩ •

(٣) الحج : ٦٣ •

هو الوجه ، لانه ليس بجواب ، لان المعنى فى قوله : (ألم تر) انما هو : انتبه وأنظر أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا وليس كقولك : ألم تأت زيدا فيكرمك ، لان الاكرام يقع بالاتيان ، وليس اخضرار الارض واقعا من أجل رؤيتك ." (١)

وسيبويه لاينصب فى جواب الاستفهام التقريرى وكان حق المبرد الا ينصب فى قوله ألم تأت زيدا فيكرمك ، لان معناه ألم يكن اتيان فاكرام . الا ان يكون قد حمل النفى على معناه الحقيقى ، اذ أن معنى ألم تأت زيدا انك اتيت زيدا . ومعناه الايجاب ولا نصب فى الواجب ، فكان حقه الجزم أو الرفع على القطع كما قال سيبويه فى قول الشاعر :

" ألم تسأل الربع القواء فينطق " اذ قال : لم يجعل الاول سببا للاخر ، ولكنه جعله ينطق على كل حال ."(٢)

قال سيبويه : " وانما خالف الواجب النفى ، لانك تنقض النفى اذا نصبت وتغير المعنى يعنى أنك تنفى الحديث ، وتوجب الاتيان تقول ما أتيتنى قط فتحدثنى الا بالشر ، فقد نقضت نفى الاتيان وزعمت انه قد كان ." (٣)

---

(١) المقتضب جـ٢ / ٢٠ .
(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٢٢ وأنظر ص ـــ من هذا البحث .
(٣) الكتاب جـ١ ص ٤٢٤ .

ومن النفى المؤول ما نقض بالاّ نحو قول سيبويه :
" ما آتيتنى قط فتحدثنى الا بالشر " ويجوز فى الفعل المقترن بالفاء فى هذا الموضع النصب والرفع وقد نص سيبويه على جوازهما ، وقد أسلفنا ذلك ، فى قوله : " وتقول ما تأتينى فتكلم الا بالجميل " (١)
وقال سيبويه فى باب سماه " هذا باب اشتراك الفعل فى أن وانقطاع الاخر من الاول الذى عمل فيه أن " وتقول : أريد أن تأتينى فتشتمنى لم يرد الشتيمة ، ولكنه قال كلما أردت اتيانك شتمتنى . هذا معنى كلامه فمن ثم انقطع من أن قال رؤبة : " يريد أن يعربه فيعجمه ".
أى فهو يعجمه وقال عز وجل : " ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى " فانتصب لانه أمر بالاشهاد لان تذكر احداهما الاخرى ، ومن أجل أن تذكر فان قال انسان - كيف جاز ان تقول أن تضل ولم يعد هذا للضلال وللالتباس - فانما ذكر أن تضل لانه سبب الاذكار كما يقول الرجل اعددته ان يميل الحائط فأدعمه ، وهو لايطلب باعداده ذلك ميلان الحائط ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه . وقرأ أهل الكوفة فتذكر رفعا ." (٢)

اذا قال قائل "أريد أن تأتينى فتشتمنى " فهذا لايعنى أن الفعل الثانى محمول على الاول . لانه لايريد الشتم ولكن على معنى

---

(١) أنظر ص ١٩١ من هذا البحث .
(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٣٠ .

أريد أن تأتينى فاذا أتت تشتمنى ." فالفاء انما تعطف اذا دخل الثانى فى معنى الاول ، فان لم يدخل فى معناه رفع على الاستئناف . مثل قول الشاعر " يريد أن يعربه فيعجمه ." فما بعد الفاء فى هذا ونحوه مرفوع على الاستئناف . ولا يصح عطفه لان أن الناصبة وقعت فى صلة " أريد " وهو لايريد أن يعجمه ولذلك انقطع من الاول . وانما ننصب على العطف اذا صح دخول الثانى فى معنى الاول .

قال أبو سعيد : "وقوله تبارك وتعالى : " ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى " " أن" فى صلة ماقبله وسياقه "واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين - يعنى ان لم يكن الشهيدان رجلين - فالمستشهدون رجل وامرأتان " وبين السبب فى جعل المرأتين مكان الرجل ، وهو اذكار احداهما الاخرى الشهادة اذا نسيتها . وتقدير ذلك على ترتيب الكلام : " وامرأتان لتذكر احداهما الاخرى اذا ضلت" ومثله : "أعددت الخشب أن يميل الحائط فادعمه به ." وهو انما اعده للدعم وذكر الميل الذى هو سبب الدعم ." (١)

أما الكوفيون فقد قرأوا على الرفع فى " فتذكر" . و"أن" على مذهبهم شرطية وليست مصدرية . قال أبو سعيد : " وقراءة أهل الكوفة بكسر "ان" قرأ حمزة : " ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى "

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٢ ورقة ٢٢٢أ .

كما تقول : " ان تأتنى فاحسنُ اليك " ولايدخل هذا فيما ذكره سيبويـه ."(١)

وقال ابن السراج : " فان قلت أريد أن آتيك فيمنعنى الشغـل رفعت لانك لاتريد ، منع الشغل ، فان أردت ذلك نصبت ." (٢)

والعطف بالفاء محمول على صحة دخول الثانى فى معنى الاول كما أسلفنا . وقد جعل أبو سعيد العطف بالفاء على وجهين احداهما عطف ظاهر ، والاخر عطف متأول ، أما الاخير فهو الذى أفضنا فيـه فى الصفحات السابقة وأما العطف الظاهر فهو أن تعطف مابعدها علـى ماقبلها ، فتدخله فى اعرابه وظاهر معناه . ويكون حكمها حكم ثـم فى الاعراب . كقولك " أريد أن تأتينى فتحدثنى " و "ان يأتيك زيـد فيحدثك تحسن اليه " والمنصوب بعد الفاء فى هذا الوجه ليس باضمار أن ، بل بالناصب الذى نصب ماقبل الفاء . "

قال سيبويـه : " وسألت الخليل عن قول الشاعر :

فما هو الا أن أراها فجاْة فأبهت حتى ما أكاد أجيب

فقال : " أنت مخيّر فى فأبهت بالخيار ان شئت حملتها على أن وان شئت لـم تحملها عليها فرفعت كأنك قلت ماهو الا الرأى فابهت " وقال ابن أحمر فيما جاء منقطعا من أن :

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٢٣ أ .

(٢) الاصول جـ٢ / ١٩٣ .

يعالج عاقرا أعيت عليه ليلقحها فينتجها حوارا

كأنه قال يعالج فاذا هو ينتجها وان شئت رفعت على الابتداء " (١)

وعلى قول الخليل فالشاهد فى البيت الاول هو جواز الرفع والنصب فى قول الشاعر " فأبهت" فالنصب محمول على أن ، والرفع على القطع والاستئناف وهو بمنزلة " فاذا أنا مبهوت" قال أبو سعيد : " هو من نحو سرت فادخلها وفان المدى رحلة فركوب" (٢) حمله على الاتصال فى الفاء .

وأبو سعيد على خلاف مع سيبويه فى البيت الثانى ، حيث جوز سيبويه الرفع على الوجهين . ومنعه السيرافى بقوله : " فرفع ينتجها سهو وغلط وذلك أن العاقر لا تلد ولا يكون لها نتاج فكيف يرفع وهو لا يخبر بكونه ... والرجل يعالج عاقرا ليلقحها ولينتجها وذلك لايكون كأن هذا الرجل يعالج هذه العاقر لتلد وهى لا تلد ، فلا يكون فى ينتجها الا النصب وكل واحد من وجهى الرفع لا يصح فى ينتجها لانك اذا عطفته على يعالجها لم يجز ، لان العلاج للعاقر يكون ونتاجها لايكون ، واذا جعلته مستأنفا بمعنى فهو ينتجها لم يصح أيضا لانها عاقر ." (٣)

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٣٠ وأنظر شرح المفصل ٧ / ٣٦ .

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٢٣أ .

(٣) المرجع السابق والصفحة .

حكـــم أن بعـــد الفـــاء

ان لاتظهر بعد الفاء بل هى واجبة الاضمار • وقـد نص سيبويه على ذلك حيث قال : " وأن لاتظهر هاهنا لانه يقع فيها معان لا تكون فى التمثيل ، ولولا انك اذا قلت لم آتك صار كأنك قلت لم يكن اتيـان لم يجز فاحدثك ، كأنك قلت فى التمثيل فحديث ، وهذا تمثيل ولا يتكلم به بعد لم آتك لاتقول لم آتك فحديث ، فكذلك لاتقع هذه المعانـــى فى الفاء الا باضمار أن •" (١)

أسلفنا أن البصريين يقدرون الفعل قبل الفاء بالمصدر ، وجعـــل سيبويـه هذا التقدير شرطا لنصب الفعل المضارع بعد الفاء والا لما جاز النصب • وهذا معنى قوله : " ولو لا انك اذا قلت لم آتـــك صار كأنك قلت لم يكن اتيان لم يجز فاحدثك " ، أما العلة فــــى وجوب اضمار " أن " فيفسرها قول سيبويــه : " ولا يجوز اظهار أن ، فاذا قلت لم آتك صار كأنك قلت لم يكن اتيان ولم يجز ان تقول فحديث ، لان هذا لو كان جائزا لاظهرت أن •" (٢) فلا يجوز أن تقول لم آتك فحديث ولذلك لايجوز اظهار أن مع الفعل لانها تقدر مع الفعل بالمصدر ، فلما كان الفعل قبل الفاء لم يقدر بالمصدر فى الحديث أى لم يتلفظ بــه لم يجز أن تظهر أن مع الفعل • وهذا مذهب البصريين •

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤١٨ •

(٢) المصدر السابق والصفحة •

قال أبو سعيد : " جعلوا الاول فى تقدير مصدر ، وان لم يكن لفظه لفظ المصدر الظاهر ، وجعلوا الثانى مقدرا بمصدر ليس بظاهر • فلذلك قدرت "أن" فعلت ولم تظهر وكان التغيير والتقدير والعدول عن الظاهر دلالة على المعنى المقصود • ولو أظهرت أن لكان المصدر قد ظهر ولم يظهر فى المعطوف عليه •" (١)

" ونظير جعلهم لم آتك ولا آتيك وما أشبهه بمنزلة الاسم فى النية حتى كأنهم قالوا : " لم يكن اتيان انشاد بعض العرب قول الفرزدق :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها

ومثله قول الفرزدق أيضا :

وما زرت سلمى أن تكون حبيبة الىّ ولا دين بها أنا طالبه

جرّه لانه صار كأنه قال لان ومثله قول زهير :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا "(٢)

ذهب سيبويه الى أن العرب قد تقدر الشىء ولا تتكلم به ، وجعل من هذا الباب تأويلهم الفعل قبل الفاء بالمصدر ، فهم يجعلونه بمنزلة الاسم فى النية أى المصدر فاذا قالوا لم آتك فهم يعنون لم يكن اتيان

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٣ أ وأنظر الاصول جـ٢ ص ١٨٩ •

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤١٨ وأنظر مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٣ ب •

الباب العاشر

" الواو "

القول فى النصب بعد الواو وحكمه كالقول فى باب الفاء •
حيث ذهب البصريون الى أن الناصب للمضارع بعد الواو الواقع فى جواب النفى أو الامر أو الاستفهام أو العرض أو النهى هو " أن " بينما نجد أبو عمر الجرمى من البصريين يذهب الى أن الواو هى الناصبة بنفسها ، لانها خرجت من باب العطف •

وقد أبطل قوله هذا سيبويه بقوله : " ولو كانت الفاء والواو وأو ينصبن ، لادخلت عليهن الفاء والواو للعطف •" [١] وفى امتناع ذلك دليل على بطلان ماذهب اليه الجرمى • أما الكوفيون فقد قالوا :"ان الفعل بعد الواو فى جواب الاشياء التى ذكرناها ينتصب بالخلاف أو الصرف ، وذلك لان الثانى مخالف للاول " ثم قالوا : ألا ترى انه لايحسن تكرير العامل فيه ، فلا يقال لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن • وان المراد بقولهم"لا تأكل السمك وتشرب اللبن " بجزم الاول وبنصب الثانى ، النهى عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لامنفردين ، ولو كان فى نية تكرير العامل ، لوجب الجزم فى الفعلين جميعا • فكان يقال " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " فيكون المراد هو النهى عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين ومنفردين ، فلو طعم كل واحد منهما منفردا عن الاخر أو معه لكان مرتكبا للنهى ، لان الثانى موافق للاول

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٤ وأنظر الانصاف جـ٢ / ٣٢٤ •
(٢) الانصاف جـ٢ ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ •

فى النهى ، لامخالف له بخلاف ماوقع الخلاف فيه ، فان الثانى مخالف للاول • فلما كان الثانى مخالفا للاول ومصروفا عنه ، صارت مخالفته للاول وصرفه عنه ناصبا له •" (١)

أما البصريون فقد أسلفنا حجتهم فى باب الفاء • وذلك أن الاصل فى حروف العطف مثل الفاء والواو الا تعمل ، لانها غير مختصة • لدخولها على الاسم والفعل • وانما لما قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكم الاول ، وحول المعنى حول الى الاسم • فاستحال أن يضم الفعل الى الاسم • فوجب تقدير " أن " لانها مع الفعل بمنزلة الاسم وهى الاصل فى عوامل النصب •" (٢)

وقد بينا فى غير موضع فى باب الفاء اننا لانعتقد رأى البصريين • وانما نراه بعدا واشتطاطا منهم أن يقحموا "أن" فى هذه المواضع ، ولو اكتفوا بالخلاف ناصبا ، لما اضطروا الى تلك التأويلات • وحجتهم التى عارضوا بها الكوفيين غير مقنعة حيث قالوا : " ان الخلاف لايصلح أن يكون موجبا للنصب ، بل ماذكرتموه هو الموجب لتقدير أن ، لا ان العامل هو نفس الخلاف والصرف ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال ان زيدا فى قولك " أكرمت زيدا " لم ينتصب بالفعل ، وانما انتصب بكونه مفعولا ، وذلك محال لان كونه مفعولا يوجب أن يكون اكرمت عاملا فيه النصب ،

---

(١) الانصاف جـ٢ ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ •

(٢) المرجع السابق والصفحة •

فكذلك هاهنا : الذى أوجب نصب الفعل هاهنا بتقدير "أن" هو امتناعه من أن يدخل فى حكم الاول ، كما ان الذى أوجب نصب زيد فى قولك " أكرمت زيدا " وقوع الفعل عليه ." (١) وهم فى هذه الحجة لم يدفعوا النصب بالخلاف ، وانما دفعوا النصب فى المثال الذى أتوا به على معنى المفعولية ، وزيد عندهم منتصب بوقوع الفعل عليه ، والذى نراه أن معنى المفعولية ، ووقوع الفعل على زيد ، وجهان لعملة واحدة لاينفصلان ، فلو لا وقوع الفعل على زيد لما كان معنى المفعولية ولما انتصب زيد والذى سمع عن العرب أنها تقول : أكرمت زيدا بالنصب ، وتقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب " تشرب " . أما أن يكون زيد قد انتصب على معنى المفعولية ، أو على وقوع الفعل عليه ، فهذا ماصنعه النحاة ولنا أن نستعمل عقولنا فلا نخضع لتلك العلل التى فرضها علينا السلف . فالنصب على الصرف هو أصح الاقوال فى رأينا لانه ينأى بنا عن التقدير والتأويل .

قال سيبويه فى " باب الواو " " أعلم أن الواو ينتصب مابعدها فى غير الواجب من حيث انتصب مابعد الفاء . وانها قد تشرك بين الاول والاخر كما تشرك الفاء . وأنها يستقبح فيها أن تشرك بين الاول والاخر كما استقبح ذلك فى الفاء . وأنها يجىء مابعدها مرتفعا منقطعا من الاول كما جاء مابعد الفاء ." (٢)

---

(١) الانصاف جـ٢ / ٣٢٤ .

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٢٤ وأنظر المقتضب جـ٢/٢٥ والاصول جـ٢/ ١٥٩ والجمل / ١٩٨ وشرح السيرافى جـ٣ ورقة ٢٠٦أ .

قال سيبويه "وأعلم ان الواو وان جرت هذا المجرى فان معناها ومعنى الفاء مختلفان ، الا ترى الاخطل قال :

لاتنه عن خلق وتأتى مثله   عار عليك اذا فعلت عظيم

فلو دخلت الفاء هاهنا لافسدت المعنى ، وانما أراد لايجتمعن النهى والاتيان ، فصار تأتى على اضمار أن ."[2] ليس معنى الواو كالفاء ، لان الواو يقصد بها المصاحبة ،أى أن تكون بمعنى "مع" ولايكون ذلك فى الفاء . ولذلك لايجوز فى قول الشاعر "لا تنه عن خلق وتأتى مثله" أن تقول "فتأتى" . فالشاعر انما يعنى أنه لايكون منك نهى واتيان ، والفاء تجعل القصد على خلاف ذلك ، لان معنى "فتأتى" انك متى نهيت عن شئ أتيت مثله وليس هذا بمقصود . ولو جزم على العطف بالواو لكان قد نهاه ان ينهى عن شئ ، ونهاه أن يأتى شيئا من الاشياء ، ولايجوز هذا ولا يستقيم .

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٦أ .

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٢٥ وأنظر المقتضب جـ٢ /٢٦ والجمل /١٩٨ وشرح السيرافى ١٣٧ ورقة ٢١٦أ وحماسة البحترى ١٧٣ وشرح المفصل ٢٤/٧ والسيوطى ١٩٤ والهمع ١٣/٢ .

وقال "أبو على عسل بن ذكوان : أخبرنا أبو عثمان قال: سمعت الاصمعى يقول : لم أسمعه الا "وتأتى مثله" بالرفع على القطع." قال أبو سعيد : "ولا يصح هذا الا بان تكون الواو فى معنى الحال ، كأنه قال لا تنه عن خلق وانت تأتى مثله ، أى وهذه حالك وهذا فى معنى النصب صحيح."(١)

"ومما يدلك أيضا على أن الفاء ليست كالواو ، قولك : مررت بزيد وعمرو ، ومررت بزيد فعمرو ، تريد أن تعلم بالفاء أن الاخر مرّ به بعد الاول." (٢) والفاء تفيد معنى الترتيب ، وليست الواو كذلك . فاذا قلت مررت بزيد وعمرو ، لم يعلم أيهما مر به أولا وقد تكون مررت بهما مجتمعين ، أما اذا قلت مررت بزيد فعمرو ، فهذا يعنى انك مررت بعمرو بعد زيد .

قال سيبويه : "وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فلو أدخلت الفاء هاهنا فسد المعنى . وان شئت جزمت على النهى فى غير هذا الموضع ، قال جرير :

ولا تشتم المولى وتبلغ اذاته فانك ان تفعل تسفه وتجهل

ومنعك أن تجزم فى الاول لانه انما أراد أن يقول له لا تجمع بين اللبن والسمك ، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حده ، ويشرب اللبن على حده . فاذا جزم فكأنه نهاه ان يأكل السمك على كل حال ، أو يشرب اللبن على كل حال."(٣)

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٦ب .

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٢٥ .

(٣) الكتاب جـ١ ص ٤٢٤ وأنظر المقتضب جـ ٢ /٢٥ والاصول جـ٢ /١٥٩ والجمل / ١٨٩ وشرح السيرافى جـ٣ ورقة ٢٠٦ب وشرح ابن يعيش ٢٤/٧ والهمع ٢ /١٣ .

منع سيبويه الجزم في قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، أي منع عطف " تشرب " على " تأكل " لانه لا يريد أن ينهاه عن شرب اللبن وأكل السمك كل على حده ، وانما يريد أن ينهاه عن الجمع بينهما . " لان المقصود في كلام الناس والمعتاد الا يجمع بينهما للضرر الذي يعتقد في الجمع بينهما . ولو أراد مريد أن ينهى عن أكل السمك على كل حال ، وعن شرب اللبن على كل حال ، لقال : لا تأكل السمك وتشرب اللبن " (١) يعني على الجزم .

أما الشاهد في البيت فهو قول الشاعر " وتبلغ " بالجزم ، لدخوله في النهي ، اذ المعنى لا تشتمه ولا تبلغ اذاته . قال سيبويه : " ومثل النصب في هذا الباب قول الحطيئة :

ألم أك جاركم وتكون بيني ... وبينكم المودة والاخاء

كأنه قال ألم أك هكذا ، وتكون بيني وبينكم المودة . وقال دريد بن الصمة :

قتلت بعبد الله خير لداته ... ذوءابا فلم أفخر بذاك واجزع "(٢)

أراد الشاعر في البيت الاول أن يقول : ألم يجتمع هذان ؟ أي الجوار والمودة فنصب " تكون " باضمار أن بعد الواو على مذهب البصريين . وقد أسلفنا رأينا في عدم استحسان النصب بعد الاستفهام التقريري . وذلك ان معنى

---

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ جـ٢ ورقة ٢١٦ب .

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٢٥ وأنظر المقتضب جـ٢ / ٢٧ والاصول جـ٢ / ١٦٠ والصاحبي ٩٠ والعيني ٤ / ٤١٧ والهمع ٢ / ١٣ والسيوطي ٣٢١ والدرر اللوامع ٢ / ١٠ وديوان الحطيئة ص ٤٠ .

الكلام الاثبات والوجوب • فالشاعر حين يقول : ألم آك جاركم ؟ فانما يقرر حقيقة انه كان جارهم ،وكان بينه وبينهم المودة • ولو حمل هذا البيت على معناه لكان الجزم لاغير فى "يكون" ولكنها جاءت منصوبة •

وأما بيت دريد فالشاهد فيه قوله "واجزع" بالنصب على تأويل لم يكن منى أن أفخر بالثأر لاشى من قاتله ، وان أجزع أى لم أجمع بين الفخر والجزع •

" وتقول لايسعنى شيء ويعجز عنك • فانتصاب الفعل هاهنا من الوجه الذى انتصب به فى الفاء ،الا أن الواو لا يكون موضعها فى الكلام موضع الفاء • وتقول : ائتنى وآتيك اذا أردت ليكن اتيان منك وأن آتيك ، تعنى اتيان منك واتيان منى •" (١)

اذا قلت لايسعنى شيء ويعجز عنك فالنصب لاغير ، ولا يجوز الرفع • لانه لامعنى له اذ انك لاتريد أن تخبر بأن الاشياء كلها لاتسعك ، وان الاشياء كلها لاتعجز عنه • وانما يحمل هذا على معنى انه لايجتمع ان يسعك شيء ويعجز عنه • وهو على الوجه الذى نصب به فى الفاء ، حيث حمل على معنى لايسعنى شيء الا لم يعجز عنك ولايسعنى شيء عاجزا عنك • وتقول ائتنى وآتيك ، على معنى وأن آتيك تنصب على الجواب •

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٥ وأنظر المقتضب جـ٢/ ٢٥ والاصول جـ٢ / ١٥٩ •

وان أردت الامر أدخلت اللام كما فعلت ذلك فى الفاء ، حيث قلت ائتنى فلاحدثك فتقول ائتنى ولاتيك ." (١) أى اذا أردت الامر فى الثانى كما أمرت فى الاول ، تدخل اللام فتقول ائتنى ولاتيك ، على الجزم " ولا يجوز حذف اللام الا فى الشعر " (٢) وقد أسلفنا القول فى ذلك فى باب الفاء . (٣) قال سيبويه : " ومن النصب فى هذا الباب قوله عز وجل " ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين " وقد قرأها بعضهم " ويعلم الصابرين " وقال تعالى : " ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون " ، ان شئت جعلت وتكتموا على النهى ، وان شئت جعلته على الواو ." (٤) وقرأ قوله تعالى " ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين " بنصب " يعلم" على اضمار ان ، وقرئت بالجزم وهو من الشواذ . أما قوله تعالى " ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون " فقد أجاز سيبويه النصب فى قوله تعالى " تكتموا" على اضمار أن بعد الواو فى جواب النهى ، كما أجاز فيه العطف على معنى ولا تلبسوا الحق بالباطل ، ولا تكتموا الحق . وقد وردت القراءة بالوجهين جميعا . (٥)

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٥ وأنظر المقتضب جـ٢ / ٢٦ .

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٧أ .

(٣) أنظر ص ١٩٦ من هذا البحث .

(٤) الكتاب جـ١ ص ٤٢٦ وأنظر المقتضب جـ٢/ ٢٧ والاصول ٢/١٦٠ وأنظر الشواذ ص ٢٢ والاتحاف ١٧٩ وشرح المفصل ٢٥/٧ . والايات : آل عمران ١٤٢ .

(٥) أنظر الاتحاف ص ١٤٥ وشرح ابن يعيش ٧/ ٣٤ .

" وقال تعالى : " ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين " فالرفع على وجهين ، فاحدهما أن يشرك الاخر الاول • والاخر على قولك : دعنى ولا اعود • أى فانى ممن لايعود ، فانما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتة ترك أو لم يترك • ولم يرد أن يسأل ان يجتمع له الترك ، وان لايعود • وأما عبد اللهبنابى اسحق فكان ينصب هذه الاية •" (١)

قال أبو سعيد : " وكان عيسى بن عمر يقول ولانكذب بآيات ربنا ونكون ، بالرفع ويجعلهما متمنيين معطوفين على نرد ، وهذا أحد وجهى الرفع الذى قال فيه سيبويه : " واحدهما ان يشرك الاخر الاول" ويقول ان الله جل وعزّ اكذبهم فى تمنيهم على مذهب من يقول : ان التمنى خبر فلذلك وقع عليه التكذيب •" (٢) وكان ابو عمر بن العلاء يقرأهما بالرفع أيضا ، على غير مذهب عيسى ولكن على الاستئناف على تأويل ، ونحن لانكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ان رددنا • والفعلان الاخران خبران غير متمنيين •" (٣) وهذا هو الوجه الذى قصده سيبويه بقوله : " والاخر على قولك دعنى ولا اعود " وأما قراءة عبد الله بن أبى اسحاق " بنصب الفعلين الاخرين " ولانكذب" "ونكون " فتقديره ياليتنا يجتمع لنا الرد ، وترك التكذيب ، والكون فى جملة المؤمنين •" (٤) وقال أبو سعيد : " وظاهر هذا التقدير

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٦ وأنظر شرح ابن يعيش جـ٧ / ٢٥ •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٧ب •

(٣) المرجع السابق والصفحة •

(٤) المرجع السابق والصفحة وأنظر شرح أبن يعيش جـ٧ / ٢٦ حيث نقل نص السيرافى •

يوجب أن الفعلين الاخرين متمنيـان على ماذكرنا من تقدير الواو ، ولان التمنى اذا وقع لاجتماع هذه الاشياء فهى متمناه ." (١) فالرفـــع فى الاية على وجهين احدهما على العطف ، والثانى على الاستئناف . أما النصب فمعناه غير خارج عن معنى الرفع على العطف ، لان الواو انمـا تكون فى هذا الموضع للمصاحبة ، أو بمعنى " مع" فلذلك لم يخرج النصب عن معنى الرفع ، "ولايكون ذلك لو حلت الفاء مكان الواو ، لانه يصـير الى معنى متى وقع الرد لم يقع التكذيب". (٢)

قال سيبويـه : " وتقول زرنى وازورك ، أى أنا ممن قد أوجـب زيارتك على نفسـه . ولم ترد أن تقول لتجتمـع منك الزيارة وان أزورك ، تعنى لتجتمع منك الزيارة فزيارة منى ، ولكنه أراد أن يقول زيارتك واجبة على كل حال ، فلتكن منك زيارة . قال الاعشى :

فقلت أدعى وادعو ان أندى لصوت أن ينادى داعيـان "(٣)

اذا قلت زرنى وازورك بالرفع فهذا جائز على معنى ، أنا ممن يزورك على كل حال ، زرتنى أو لـم تزرنى ، فلتكن منك زيارة . ولم يرد معنى الجمع ولو أراده لنصب .

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ورقة ١٧٢ب .

(٢) أنظر المرجع السابق والصفحة .

(٣) الكتاب جـ١ ص ٤٢٦ وأنظر شرح ابن يعيش جـ٧ / ٣٣ ، ٣٥ .

أما البيت فقد نسبه سيبويـه للاعشى • وقال الاعلم : " هو للاعشى ويروى للحطيئة " والشاهد فيه نصب " أدعـو " باضمار أن على مذهـب البصريين وذلك حملا على معنى ليكن منا أن تدعى وادعـو • ويروى وأدع على الامر بحذف اللام ، وذلك جائز فى الشعر •(١)

قال سيبويـه ومن النصب أيضا قوله :

للبس عباءة وتقـرّ عيـنى أحـب الى من لبس الشـفوف

لما لم يستقيم ان تحمل وتقـرّ وهو فعل ، على لبس وهو اسم لما ضممته الى الاسم وجعلت أحب لهما ولم ترد قطعه ، لم يكن بد من اضمار أن •"(٢)

ينصب الفعل المضارع بعد عطف بالواو أو الفاء أو "أو" على اسم صريح ويقصد به الاسم الذى لاتشوبه شائبة الفعلية ، وذلك بأن يكـون جامدا جمودا محضا ، وقـد يكون مصدرا كلبس فى الشاهد المتقدم ، وقد يكون اسما علما ومنه فى باب "أو" :

ولو لا رجال من رزام اعـزة وآل سبيع أو اسوءك علقمـا

وسأتى للعطف بأو على الاسم الصريح فى بابها ان شاء الله • أما الشاهد فى بيت ميسون فهو قولها :

" وتقـر" بالنصب على اضمار أن وعطف الفعل على " لبس" وهو اسـم

---

(١) أنظر ص١٩٦ من هذا البحث وأنظر الكتاب جـ١ ص٤٢٦ وشـرح ابن يعيش ٧ / ٣٥ •

(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٢٦ •

ولذلك حمل الفعل على اضمار ان لانها تقدر مع الفعل بالمصدر • قال ابن يعيش : " ولو قال وان تقر عينى لجاز لان الاول مصدر • " (١) وهذا يعنى أن "أن" هاهنا مضمرة ويجوز اظهارها ، وذلك أن علة اضمارها مع المصدر المتأول على مذهب البصريين انك اذا قلت : لاتنه عن خلق وتأتى مثله فهو على معنى " لايكن منك نهى واتيان " فاولوا الفعل قبل الواو بالمصدر ، ثم أضمروا أن مع الثانى فصار مصدرا فى الحكم ، ثم عطفوا مصدراً متأولا على مصدر متأول • ولذلك أضمروا أن وجوبا لئلا يصير المصدر مصرحا به ، ثم تعطفه فتكون قد عطفت اسما صريحا على فعل • ولكن لما كان الاول مصدرا أو اسما صريحا ملفوظا جاز أن تظهر أن فى الثانى • (٢) ولو اكتفى البصريون بالصرف ناصبا لكان حسبهم ، ولاغناهم عن كل هذه التأويلات البعيدة التى نأت بهم عن القصد • ويكفى فى العطف على المصدر أن نقول أن الفعل المضارع ينصب اذا عطف على اسم صريح ، وتجد هنا أيضا المعنى الذى قصده الكوفيون بالصرف وهو أن الثانى مخالف للاول ، وذلك ان الثانى فعل والاول اسم فلما خالف الثانى الاول نصب لهذا السبب •

قال سيبويه : " وسمعنا من ينشد هذا البيت من العرب :

وما أنا للشئ الذى ليس نافعى ويغضب منه صاحبى بقؤول

والرفع أيضا جائز حسن ، كما قال قيس بن زهير بن جذيمة :

فلا يدعنى قومى صريحا لحرة لئن كنت مقتولا ويسلم عامر

---

(١) شرح ابن يعيش جـ٧ / ٣٥ •

(٢) أنظر شرح ابن يعيش ٧/ ٣٤ •

و " يغضب" معطوف على الشيء ، ويجوز رفعه على أن يكون داخلا في صلة الذي ." [1] والشاهد في بيت كعب الغنوى هو قوله " ويغضب" بالنصب حملا على معنى ولان يغضب على مذهب البصريين وتقديره : وما أنا بقؤول للشيء غير النافع ولان يغضب منه صاحبي . أي لست بقؤول للسبب المؤدى الى غضبه ، ويجوز ويغضب بالرفع حملا على صلة الذي ، قال الاعلم " وهو أبين واحسن " .

وقال المبرد : " فان الرفع الوجه ، لانّ (يغضب) في صلة الذي ، لان معناه الذي يغضب منه صاحبي . وكان سيبويه يقدم النصب ويثني بالرفع . وليس القول عندي كما قال . لان المعنى الذي يصح عليه الكلام انما يكون بان يقع (يغضب) في الصلة ." [2] وقد رد السيرافي ذلك بقوله : " ورد أبو العباس المبرد على سيبويه تقديمه النصب على الرفع . والذي عندي أن سيبويه لم يقدم النصب لان النصب هو المختار عنده ، ولكن لان الباب للنصب دون الرفع ، وانما قدم مايقتضيه الباب . وما القصد الى ذكره فيه ." [3] وأما في توجيه الشاهد فقال : " وأما يغضب منه فان الاجود فيه الرفع وهو في صلة الذي عطفا على موضع ليس ، وتقديره الذي لاينفعني ويغضب منه صاحبي . وعطفه على موضع لا فهذا ظاهر قريب المتناول . والنصب متأول ومعناه على ظاهره غير صحيح ، لانا اذا نصبناه قدرناه معطوفا على الشيء ، وليس الشيء

---

(1) الكتاب جـ1 ص٤٢٧ وأنظر المقتضب جـ٢/١٩ والاصمعيات ٧١ ، ٧٤ والخزانة جـ٣/٦١٩ـ٦٢١ والامالي جـ٢/١٥٣ ، ٢٠٤ وحماسة البحتري ص٢٦٥ ، ٢٧٠ وابن يعيش ٣٦/٧ وشرح الكافية ٢/٣٢٢ .

(2) المقتضب جـ٢ /١٩ .

(3) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٧ أ .

بمصدر ظاهر فيسهل عطفه عليه ، فاذا عطفناه صار في موضع خفض باللام ، واللام في صلة قوءول • فيصير التقدير " ما أنا لغضب صاحبي بقوءول " والغضب لايكون مفعولا للقول • وباب جوازه وما أنا للقول الذي يوجب غضب صاحبي بقوءول " (١) وقد نقل عنه ابن يعيش وكثيرا مايفعل • وكذلك فعل الاعلم فقال " وقد رد المبرد على سيبويه تقديمه النصب على الرفع ، ولم يقدمه سيبويه لانه عنده أحسن من الرفع ،وانما قدمه لما بنى عليه الباب من النصب باضمار أن • "(٢)

الا أن الرضي قد نسب للمبرد قولا لم أجده في المقتضب حيث قال بعد أن أورد البيت :" واذا نصبته فهو على الصرف • قال المبرد : لايجوز ذلك لان فيه نفي النفع والغضب معا ، وهو عكس المقصود ، لان مراد الشاعر الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله •" (٣) وقد رد الرضي ذلك بقوله : " الذي قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس ناقصي ، لانه يكون المعنى اذن : لاأقول قولا لايجمع نقصي وغضب صاحبي منه ، وهذا عكس ماينبغي لانه يقتضي أن لايقول قولا يجمع نفعه ، وغضب صاحبه • وأما اذا جعلناه في سياق النفي الذي هو " ما أنا " فلا يفسد المعنى ،لانه يكون المعنى اذن : لايكون القول الذي لاينفعني مع غضب صاحبي منه • وذلك أما بانتفائهما معا أو بانتفاء احدهما •" (٤)

---

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج٣ الورقة ١٧٢ب وأنظر شرح ابن يعيش ج٧ / ٣٦ •

(٢) هامش الكتاب ج١ / ٤٢٧ •

(٣) شرح الكافية ٢ / ٢٣٢ •

(٤) المرجع السابق والصفحة •

أما الشاهد فى البيت الثانى فهو قول الشاعر " ويسلم " بالرفع على القطع والاستئناف . قال أبو سعيد : " رفعه على أن الواو واو حال . كأنه قال وعامر هذه حاله ، وتأويله ، وعامر يسلم . لان واو الحال تطلب الاسماء المبتدأة ، والنصب فى " تسلم" أجود مثل قوله عز وجل : " ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين" لان معناه لان كنت مقتولا مع سلامة عامر " (١)

وقال الاعلم " ولو نصب باضمار أن لان ماقبله من الشرط غير واجب لجاز ، وتقدير البيت ، لئن قتلت وعامر سالم من القتل ، فلست بصريح النسب حر الام ." (٢)

وقد ساق السيوطى البيت كشاهد على أن الفعل المضارع ينتصب باضمار أن جوازا اذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو ، ثم قال : " لافرق فى ذلك بين ان يكون فعلا الشرط مضارعين ، أو ماضيين . ولا يلزم أيضا أن يكونا مذكورين بل لو كان الجزاء محذوفا جاز النصب ."(٣) ثم أورد البيت وقال : " فقوله ويسلم عامر واقع بين شرط مذكور ، وجزاء محذوف ، أى فلا يدعنى قومى ، لدلالة ماقبله عليه ." (٤)

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٨أ الاية : آل عمران / ١٤٢ .

(٢) هامش الكتاب جـ١ ص ٤٢٧ .

(٣) الهمع جـ٢ / ١٦ .

(٤) المرجع السابق والصفحة .

وقد أسلفنا فى باب الفاء قول سيبويه : " وسألت الخليل عن قول الاعشى :

لقد كان فى حول ثواء ثويته ... تُقضى لبانات ويسأم سائم

فرفعه وقال لا أعرف فيه غيره • لان أول الكلام خبر وهو واجب • كأنه قال ففى حول تُقضى لبانات ، ويسأم سائم هذا معناه •" (١)
والشاهد فيه عند الخليل وسيبويه هو قوله "ويسأمُ" بالرفع على العطف على تُقضى ، واسم كان مضمر فيها • والتقدير لقد كان الامر تقضى لبانات ويسأم سائم • وقد قال المبرد "تَقَضِّى لباناتٍ ويسأمَ سائمٌ" أى جعل تَقَضِّى مصدرا وعطف عليها ويسأم بالنصب على اضمار أن حيث قال : " ومن قال تَقَضِّى لباناتٍ قال : ويسأمَ سائمُ ،لان "تَقَضِّى" اسم ، فلم يجز أن يعطف عليه فعلا • فأضمر " أن " ليجرى المصدر على المصدر فصار : تَقَضِّى لباناتٍ وأن يسأمَ سائمُ : أى وسآمة سائم " (٢) ولو قال تَقَضِّى لباناتٍ وان يسأمَ سائمُ لجاز لانه حمله على عطف المضارع بعد الواو على المصدر وان فيه جائزة الاظهار على مذهب البصريين • ولقد أسلفنا رأينا فى العطف على المصدر • (٣)

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٣ •
(٢) المقتضب جـ٢ / ٢٧ وأنظر مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ جـ٣ ورقة ١٤٢ب •
(٣) أنظر ص ٩٠ من هذا البحث •

البـــــــاب الحادى عشـــر

"أو"

قال سيبويه في باب أو "اعلم ان ما انتصب بعد أو فانه ينتصب على اضمار أن ، كما انتصب في الفاء والواو على اضمارها . ولا يستعمل اظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو ، والتمثيل هاهنا مثله ثمّ . تقول اذا قال : لالزمنك أو تعطيني كأنه يقول ليكونن اللزوم أو أن تعطيني ." (١)

تنصب "أو" باضمار أن وذلك على مذهب البصريين . أما على مذهب الجرمي فهي الناصبة بنفسها ، أما الكوفيون فالنصب عندهم بعد أو على الخلاف . ذلك انك لاتريد أن تدخل الثاني في معنى الاول ، فلما قصدت ذلك نصبته على الصرف . ولقد افضنا في حجج كل فريق في البابين السابقين . ولا حاجة لنا لذكر ذلك مرة أخرى .

قال أبو سعيد : "أصل "أو" العطف حيث كانت . والمنصوب بعدها على وجهين ، احدهما ان يتقدم فعل منصوب بناصب من الحروف ثم تعطف عليه بأو كما يعطف بسائر حروف العطف ، كقولك : أريد أن تخرج الى الكوفة أو تلازم زيدا . ومعناه أحد الامرين وفي هذا المعنى يجوز أن يكون مابعدها مرفوعا ومجزوما ، فالمرفوع نحو قولك أنا الزمك أو أخرج الى ضيعتك . والمجزوم ليخرج زيد الى البصرة أو يقم في مكانه ."(٢)

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٧ وأنظر المقتضب جـ٢ / ٢٨ والاصول جـ٢/١٦١؛ والجمل ١٩٧ .

(٢) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ جـ٢ ورقة ٢١٩أ .

وهذا يعنى أن أو اذا جاءت للعطف جاز فيما بعدها النصب أو الرفع أو الجزم ، وذلك حسبما يقتضيه موقعه من الاعراب • أما النصب بعدها على اضمار ان فقد قال فيه سيبويه : " اعلم ان معنى ماانتصب بعد أو على " الا ان " كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل ، تقول : لا لزمنك أو تقضينى • ولاضربنك أو تسبقنى • فالمعنى لالزمنك الا ان تقضينى • ولاضربنك الا ان تسبقنى ، هذا معنى النصب • قال امروء القيس :

فقلت له لا تبك عينك انما   نحاول ملكا أو نموت فنعذرا

فالتمثيل على ماذكرت لك • والمعنى الا ان نموت فنعذرا • والا أن تعطينى "(١) كنا قد ذكرنا ان النصب بعد أو على وجهين ، أما الوجه الاول فقد أوردنا شرحه • وأما الثانى فهو أن يخالف مابعدها ماقبلها ، ويكون معناها مع مابعدها معنى " الا ان " ويختلف هذا الوجه عن الاول الذى ذكرناه ، لانه لاعلاقة فى الوجه الاول بين ماقبل أو ومابعدها ، وانما هو دلالة على أحد امرين ليس بينهما ملابسة فاذا قال قائل لالزمنك أو أخرج ، ففيه دلالة بوجود لزوم أو وجود خروج ،أما اذا قلت لالزمنك أو تقضينى • فهذا معناه ان الفعل الاول مستمر حتى يبدأ وقت الثانى • وقد وضح أبو سعيد ذلك قائلا : " ألا ترى أن قولك " لا لزمنك " متضمن للاوقات المستقبلة • فاذا قلت : أو تقضينى ، فقد أخرجت بعض الاوقات المستقبلة

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٧ وأنظر المقتضب جـ٢/٢٨ والاصول جـ٢ / ١٦١ والخصائص ١ /٦٣ وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٣١٦ وابن يعيش ٢٢/٧ والخزانة ٣ / ٦٠٩ والديوان / ٩١ •

من ذلك التضمن . وكان التقدير لالزمنك الا الوقت الممتد الذى أوله قضاؤك ." (١)

وقال المبرد : " لالزمنك أو تقضينى ، أى : الا أن تقضينى وحتى تقضينى ." (٢) وبين "أو" و "الا" نوع من الشبه وذلك " فى العدول بهما عما أوجبه اللفظ الاول . وذلك انا اذا قلنا : جاءنى القوم الا زيدا ، فاللفظ الاول قد أوجب دخول زيد فى القوم لانه منهم . واذا قلنا "الا" فقد أبطلت ما أوجبه الاول . واذا قلت جاءنى زيد أو عمر ، فقد وجب المجىء لزيد قبل دخول "أو" فلما دخلت بطل ذلك الوجوب ." (٣) أما الشاهد فى بيت امرىء القيس ، فهو قوله "نموت" بالنصب على اضمار أن بعد أو على مذهب البصريين . لانه لم يرد معنى العطف وانما أراد انه يحاول طلب الملك الا أن يموت . وقال المبرد : " ان كل موضع تصلح فيه (حتى) و (الا أن) فالنصب فيه جائز جيد اذا أردت هذا المعنى ، والعطف على ماقبله مستعمل فى كل موضع ." (٤) وهذا يعنى ان كل موضع ينتصب فيه الفعل المضارع على اضمار "أن" بعد "أو" يمكن أن يعطف فيه على ماقبله ، ولذلك قال أبو سعيد : " وجاز أو نموت فنعذر على وجهين بالعطف على نحاول ، وبالاستئناف لان المعنى لايفسد ." (٥)

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٩ أ .

(٢) المقتضب جـ٢ / ٢٨ .

(٣) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٩ ب .

(٤) المقتضب جـ٢ / ٢٩ .

(٥) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢١٩ أ .

وابن السراج لايرى الرفع فى الموضع الذى يصلح فيه " الا أن " .
وذلك حيث يقول : " أى الا أن تموت فلعذرا ، فكل موضع وقعت
فيه "أو" يصلح فيه "الا أن" و"حتى" فالفعل منصوب ، فان
جاء فعل لايصلح هذا فيه رفعت ." [1] الا أن الرفع قد نص عليه
سيبويه بقوله : "ولو رفعت لكان عربيا جائزا ، على وجهين : على
أن تشرك بين الاول والاخر ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الاول .
يعنى أو نحن ممن يموت . وقال جلّ وعزّ "ستدعون الى قوم أولى
بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون " ان شئت كان على الاشراك ، وان
شئت كان على أو هم يسلمون ." [2] والرفع على الوجهين جائز ، فلو
قال "أو تموت" بالرفع على معنى أو نحن ممن يموت لجاز . وكذلك
لو عطف على "تحاول" لرفع . أما قوله تعالى "تقاتلونهم أو يسلمون"[3]
فهو بالرفع بالعطف على الاول ، أو على معنى أو هم يسلمون . وقال المبرد :
"وفى مصحف أبى (تقاتلونهم أو يسلموا) على معنى الا ان يسلموا ، وحتى
يسلموا ." [4] وهى من الشواذ . [5] والنصب فى "يسلموا" على اضمار
أن بعد أو على مذهب البصريين . وقال الكسائى معناه حتى يسلموا .
وعلى هذا يكون خبرا بوقوع القتال والاسلام ، ويكون القتال سببا للاسلام .
أو يكون الاسلام غاية ينتهى القتال عند وجوده ." [6] أما الرضى فقد
قال "وكذا ربما لايصرف بعد أو العاطفة الى النصب فى نحو قوله تعالى

---

(١) الاصول جـ٢ / ١٦١ .
(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٢٧ والاية الفتح /١٦ .
(٣) الفتح : ١٦ .
(٤) المقتضب جـ٢ / ٢٨ وأنظر الاصول جـ٢ / ١٦١ .
(٥) أنظر شواذ ابن خالويه / ١٤٢ .
(٦) شرح ابن يعيش ٧ / ٢٣ .

" تقاتلونهم أو يسلمون " ، مع انه بمعنى " الا أن" أمنا من اللبس .
فان " أو" فى الاصل لاحد الامرين والمعنى لابد من أحد الامريـــن
القتال أو الاسلام ، وفيه ايماء الى معنى " الى" أو " الا" ." (١)
جعل الاصل فى " أو" فى قوله تعالى " تقاتلونهم أو يسلمون " أن
تكون بمعنى " الا" . الا أن مابعد " أو" صرف عن وجهه لانه لا
التباس فيه .

قال سيبويه :" وقال ذو الرمة :

حراجيج ماتنفك الا مناخـة على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا

فان شئت كان على لاتنفك نرمى بها ، أو على الابتداء . وتقول الزمـــه
أو يتقيـك بحقك ، وأضربـه أو يستقيم . وقال زياد الاعجم :

وكنت اذا غـمزت قناة قـوم كسرت كعوبها أو تستقيمـــا

معناه " الا أن " . وان شئت رفعت فى الامر على الابتداء ، لانه لا سبيل
الى الاشراك ، وتقول : هو قاتلى أو افتدى منه وان شئت ابتدأته كأنـه
قال أو أنا أفتدى وقال طرفة بن العبد :

ولكن مولاى امرؤ هو خانقى على الشكر والتسآل أو أنا مفتدى "(٢)

أما البيت الاول وهو قول ذى الرمة حراجيج ماتنفك ... فقد خطأ فيـــه
الاصمعى وابو عمر الجرمى ذا الرّمة . وذلك لانه لايقال " لايزال زيــد

---

(١) شرح الكافية جـ٢ / ٢٣١ .
(٢) الكتاب جـ١ ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ وأنظر المقتضب جـ٢ / ٢٩ والعينى جـ٤/٣٨٥
وأمالى الشجرى جـ٢ / ٣١٩ .

الا قائما ، كما لايقال يزال زيد قائما • لان ذلك لايستعمل الا بلفظ الجحد ، واذا استثنيا صار الجحد ايجابا • فلذلك لم يجز الاستثناء منه ولاينفك بمعنى لايزال •" (١) أما أبو سعيد فقد حمل البيت على تقدير " ينفك " تامة فقال " ولقول ذى الرمة وجهان صحيحان احدهما أن يكون ينفك بغير معنى يزال ، ويكون بمعنى أنفك الشيء من الشيء اذا انفصل منه ، كما يقال فككت الغل عنه فانفك • وفككت زيدا مما وقع فيه فانفك منه • ويجوز دخول الاستثناء فى هذا الوجه ، تقول: ما انفك زيد الا بعد شدة • فيكون التقدير لاتنفك من الشدة والسير الا مناخة على الخسف • كما تقول ما انفصل زيد من الموضع الا مجهودا ، والوجه الثانى أن يكون على الخسف خبر ينفك ، والا مناخة استثناء مقدم • فكأنا قلنا لاتنفك مجهودة ، كما تقول لاتزال مجهودة الا فى حال اناختها فانها تستريح •" (٢) فهو فى الوجه الاول قد قدر "تنفك" تامة دون خبر فيصير المعنى " لا تنفصل من السير الا فى حال اناختها "• وأما على الوجه الثانى وهو أن يجعل " على الخسف" خبر تنفك فيصير المعنى " ماتنفك تستقر على الخسف أو نرمى بها القفر "• أما الشاهد فى البيت فهو قوله " أو نرمى " حيث رفع على القطع والاستئناف • ولو عطف على خبر تنفك لجاز •

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٢ ورقة ٢٢٠ أ وأنظر الكتاب جـ١ ص ٤٢٨ •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٢ ورقة ٢٢٠ ب •

قال أبو سعيد : "وقوله أو ترمى بها بلدا قفرا فيه وجهان احدهما : أن يكون معطوفا على خبر تنفك وهو "على الخسف" كأنك قلت لاتزال على الخسف ولا تزال ترمى بها بلدا قفرا ويجوز أن يكون على الابتداء أو نحن نرمى بها بلدا قفرا ." (١) والوجهان قال بهما سيبويه أما الشاهد فى بيت زياد فهو قوله " أو تستقيما " حيث نصب تستقيم على معنى الا أن تستقيم . وأما قول سيبويه وان شئت رفعت فى الامر على الابتداء لانه لاسبيل الى الاشراك ، فذلك حيث قال : الزمه أو يقضيك بحقك ، واضربه أو يستقيم ، ووجه النصب هو ان تحمل أو على معنى "الا أن" فتنصب الفعل بعدها على اضمار أن ، حسب مذهب البصريين . ووجه الرفع أن تقطعه وترفعه على الاستئناف ، ولا يجوز العطف لان الفعل قبل أو مبنى .

أما قول طرفة " أو أنا مفتدى " فالشاهد فيه ابتداء مابعد أو ،واستدل سيبويه به على جواز القطع فى مثل قولك "أنت قاتلى أو افتدى منك على معنى أو أنا أفتدى .

قال سيبويه " وسألت الخليل عن قوله عز وجل " وماكان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى باذنه مايشاء " فزعم ان النصب محمول على أن سوى هذه التى قبلها ،ولو كانت هذه الكلمة على ان هذه لم يكن للكلام وجه . ولكنه لما قال الا وحيا

---

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٢٠ ب .

فى معنى الا أن يوحى وكان أو يرسل فعلا لايجرى على الا ، فأجرى على أن هذه ، كأنه قال الا ان يوحى أو يرسل . لانه لو قال الاوحيا والا أن يرسل كان حسنا ، وكان ان يرسل بمنزلة الارسال . فحملوه على أن اذ لم يجز أن يقولوا أوالايرسل ، فكأنه قال الا وحيا أو أن يرسل ." (١) ومعنى هذا انه لو حملنا قوله تعالى "أو يرسل" بالنصب عطفا على قوله تعالى "ماكان لبشر ان يكلمه الله" لعطف على "أن يكلمه" لايجوز وقد منع الخليل أن يكون الناصب له هو "أن" المذكورة قبل "يكلمه" ، لان معناه يصير على تقدير ماكان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل اليه رسولا أى ماكان لبشر أن يرسل الله اليه رسولا . وليس المعنى على هذا ولذلك حملوا النصب على العطف على المصدر فى قوله "الا وحيا" . وتقديره ماكان لبشر ان يكلمه الله الا أن يوحى اليه أو يرسل اليه رسولا .

وقال أبو سعيد : "ومن قرأ "أو يرسل رسولا فيوحى باذنه" فانه يجعل وحيا بمنزلة موحيا كما تقول أتانى زيد مشيا أو ماشيا فيكون وحيا الذى هو مصدر فى موضع اسم الفاعل حالا ويرسل فعل مستقبل فى موضع اسم الفاعل حال معطوف على وحيا تقول جاءنى زيد يضحك فى معنى ضاحكا ." (٢) والرفع على الاستئناف جائز .(٣)

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٨ .

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٢٠ أ .

(٣) الكتاب جـ١ ص ٤٢٩ وأنظر شرح الكافية جـ٢ / ٢٣٦

قال سيبويه : " وقال الحصيني بن حمام المرى :

ولولا رجال من رزام اعزة   وآل سبيع أو اسوأك علقما

يضمر أن ، وذاك لانه امتنع ان يجعل الفعل على لولا ، فأضمر أن كأنه قال لولا ذاك أو لولا أن أسوأك " (١)

والشاهد فى البيت هو قوله " أو أسوأك " حيث عطف على الاسم الصريح وهو رجال ، ونصب الفعل بعد " أو " على اضمار أن على مذهب البصريين . والمعنى لولا هؤلاء وأن اسوأك لفعلت كذا . أى لولا كون هؤلاء الموصوفين ، أو أن اسوأك لفعلت كذا . ورزام وسبيع قبيلتان .

ويتابع سيبويه مسائل باب أو فيقول : " وسألت الخليل عن قول الاعشى :

ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا   أو تنزلون فأنا معشر نزل

فقال الكلام هاهنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا ، لما كان موضعها لو قال فيه أتركبون لم ينقض المعنى صار بمنزلة قولك ولا سابق شيئا . وأما يونس فقال أرفعه على الابتداء ، كأنه قال أو أنتم نازلون . وعلى هذا الوجه فسر الرفع فى الاية كأنه قال أو هو يرسل رسولا . كما قال طرفة " أو أنا مفتدى " وقول يونس أسهل وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير :

بدأ لى انى لست مدرك مامضى   ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

---

(١) الكتاب جا ص ٤٢٩ .

والاشراك على هذا التوهم بعيد كبعد ولا سابق شيئا ،ألا ترى أنه لو كان هذا كهذا لكان فى الفاء والواو ، وانما توهم هذا فيما خالف التمثيل . يعنى مثل هو يأتينا .ويحدثنا ، يقول يدخل عليك نصب هذا على توهم أنك تكلمت بالاسم قبله ، يعنى مثل قولك : لا تأته فيشتمك ، فتمثيله على لايكن منك اتيان فشتيمة . والمعنى على غير ذلك .(١) والشاهد فى بيت الاعشى هو قوله :" أو تنزلون " حيث وردت بالرفع حملا على معنى أن تركبوا ، قال الاعلم : " لان معناه ومعنى تركبون متقارب فكأنه قال أتركبون فذاك عادتنا أو تنزلون فى معظم الحرب فنحن معروفون بذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه . وحمله يونس على القطع ، والتقدير عنده أو أنتم تنزلون . وهذا أسهل فى اللفظ والاول أصح فى المعنى والنظم ." (٢) وقول الخليل على تقدير أو تركبون أو تنزلون . أما يونس فيقطعه ويرفعه على الابتداء ، وقال أبو سعيد : " وفيه قول ثالث وهو عندى أسهل من هذين القولين ، وهو أن تقدر فى موضع ان تركبوا اذا تركبون ، لان ان واذا يجازى بهما وهما متقاربان فى معنى مايريده المتكلم ، وان كان مابعد أن مجزوم وبعد اذا مرفوع . فاذا قدرنا اتركبون وهو فى معنى ان تركبوا عطفنا أو تنزلون عليه فى التقدير ." (٣) ولا شك أن قول يونس أسهل من هذا حيث لاتقدير فيه . أما مذهب الخليل فانه يحمله على قول زهير " سابق " بالجر على توهم انه قال بمدرك وذلك حيث يقول :

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٢٩ .

(٢) المرجع السابق والصفحة .

(٣) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ جـ٣ ورقة ٢٢٠ أ .

بدأ لى أنى لست مدرك مامضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

جعله الخليل مثل هذا أى كأن الشاعر قد توهم انه قال أتركبون فعطف عليه بالرفع ، وليس الامر عند سيبويه كذلك • حيث علق على ذلك بقوله : "والاشراك على هذا التوهم بعيد كبعد ولا سابق شيئا •" وقد وهم أبو سعيد فى تفسير قول سيبويه هذا • فقال بعد أن أورده : " يعنى بعيد عطف اتنزلون على توهمهم أتركبون ، كبعد عطف سابق على توهم بمدرك •" وليس الامر كذلك لان سيبويه لايستبعد عطف سابق/بالجر على توهم بمدرك • بل يقره ويجعله قاعدة يبنى عليها • وذلك جلى فى قوله : " ونظير جعلهم لم آتك ولا آتيك وما اشبهه بمنزلة الاسم فى النية " حتى كأنهم قالوا لم يك اتيان ، انشاد بعض العرب قول زهير :

بدأ لى انى لست مدرك مامضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

لما كان الاول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الاول ، نووها فى الحرف الاخر حتى كأنهم قد تكلموا بها فى الاول • وكذلك صار لم آتك بمنزلة لفظهم بلم يكن اتيان لان المعنى واحد •" (١) فهو قد قاس على قول زهير فى تأويل الفعل قبل الفاء والواو وأو بالمصدر وجعله مثله • ولا يعقل أن يأتى بعد ذلك فينقض قوله ويستبعد عطف "سابق" على توهم "بمدرك" • وانما الذى يستبعده سيبويه هو تشبيه الخليل لقول الاعشى بقول زهير • لان الاخير قد درجت العرب على قوله ومنه قول الفرزدق :

---

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٦٦ •

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابهـــــــا

ومنـه أيضـا قـولـه :

ومازرت سلمـى أن تكون حبيبة الى ولا دين بها أنا طالبـــه

وليس قول الاعشـى من هذا الضـرب .


الخاتمة

موضوع هذه الرســالة هو " نواصب الفعل المضارع بــين البصريين والكوفيين " وقــد جعلنا لكل اداة بابا ، فصلنــا فيــه مسائلهــا ، وناقشــنا فيــه آراء البصريين والكوفيين فيهــا ، وفى عملهــا . أما الباب الأول فقــد جعلناه مقدمــة للدراســة ، ناقشــنا فيــه استحقاق الفعل المضارع للاعراب دون سائر الافعال . كما تناولنا فيه الرافع للمضارع . أما المسألة الاولى وهى استحقــاق المضارع للاعراب ، فقد رأى البصريون أن اعــراب المضارع انما جــاء حملا على الاسماء ، لان المضارع يشابه اسماء الفاعلين فحمل عليها ولذا اعرب . أما الكوفيون فانهم يرون غير ذلك . ويقــولـــــون : ان العلة التى من أجلها أعربت الاسماء موجودة فى الافعـــــال المضارعــة ، ولذلك فهم يعربون المضارع بالاصالة لا بالمشابهــــة . فهو قــد أعرب على مذهبهم لانه يستحق الاعــراب . وهو الــرأى الراجح عندنا ، وقــد رجحناه لاسباب ذكرناها فى موضعها .

أما الرافع للمضارع فقد قال البصريون : انه مرفوع لوقوعــــه فى مواقع الاسماء . وقال الكوفيون : انه مرفوع لتجرده من الناصـب والجازم . وقــد رجحنا رأى الكوفيين اذ نراه أقرب الى السهولــة واليســر .

وقــد تناولنا فى الباب الثانى "أن المصدرية " التى ادعــى الخليل انه لا ناصب للمضارع الا هى . وزعــم السيرافى انها أم الباب . وقال : ان العلة التى جعلت أن تنصب الافعال المضارعة هو مشابهتها لـ "أن" الثقيلة ، وكما عملت تلك النصب فى الاسماء ، عملت هـــــذه

النصب فى الافعال حملا عليها • ثم حملت عليها سائر النواصب لمشابهتها فى أنها تخصص المضارع للاستقبال • وقد رددنا هذا الزعم اذ نراه مجرد افتراضات لايقوم عليها دليل ، لان العرب قد ألفوا أنفسهم ينصبون الاسماء بعد أنّ المشددة ، وينصبون الافعال بعد أن الخفيفة ، وفى ذات الوقت ينصبون الفعل المضارع بعد لن وكى وسائر النواصب • وحمل شئ على شئ يقتضى ان الأول قد سبق الاخر • وأنّى للنحويين ان يثبتوا ان "انّ" المشددة سبقت الخفيفة • أو أن "ان" الخفيفة سبقت لن وكى ، وكل هذه العلل وماشابهها علل افتراضية لايقوم عليها دليل • والنحاة لاينكرون انها علل مخترعة قد تصح وقد يصح غيرها • فالخليل بن احمد سئل عن العلل التى يعتل بها فى النحو اذ قيل له : أعن العرب أخذتها ، أم اخترعتها من نفسك؟فقال : "ان العرب نطقت على سجيتها وطباعها • وعرفت مواقع كلامها ،وقام فى عقولها علله ، وان لم ينقل ذلك عنها • واعتللت انا بما عندى انه علة لما عللته منه • فان اكن أصبت العلة فهو الذى التمست •" وقول الخليل واضح جلى يدل على ان هذه العلل من اختراع النحاة لا من وضع العرب • فالقول بها اذن ضرب من التقليد •

أما الباب الثالث فقد خصصناه لـ "لن" وقد زعم الخليل انها مركبة من لا وأن ، واحتج عليه سيبويه وبرهن انها بسيطة ، وساندہ أبو سعيد وأيد قوله فى أنها بسيطة ، واختار غير حجته • وقد رجحنا رأى سيبويه وحجته •

أما الباب الرابع فقد تناولنا فيه "اذن" وقد حفزنا على هذا الترتيب ـ اى ان نبدأ بان ثم لن ثم اذن ـ ان هذه الحروف الثلاثة لم تختلف عليها المدرستان اختلافا جذريا مثل بقية الادوات الناصبة • فلم يقل أحد ان "لن" أو "إذن" تنصب باضمار أن • ولذلك اخترنا هذا الترتيب بالرغم من ان اذن تنصب باشراط ، ويبطل عملها اذا لم تتوفر لها ، وهى فى هذا تفارق أن ولن • ولم نعتد بقول الخليل بأنه لاناصب للمضارع الا ان اذ انكر سيبويه نسبته اليه •

أما "كى" فقد أفردنا لها الباب الخامس ، وقد قال البصريون : ان كى لاتنصب الا باضمار "أن" ، لانها من حروف الجر المختصة بالاسماء • وقال الكوفيون : ان كى تنصب بنفسها وليس لها فى الاسماء عمل خفض • والفريقان ينطلقان من قاعدة واحدة ، وذلك ان عوامل الاسماء لاتعمل فى الافعال ، وعوامل الافعال لاتعمل فى الاسماء • وقد وضحنا أن النحو انما هو استقراء لقواعد اللغة التى كانت العرب تنطق بها • والعرب قد نطقت ببعض الحروف عاملة فى الاسماء والافعال على السواء • فكان ينبغى ان توضع القاعدة على هذا الاساس ، لا على أساس وهمى • ولذلك رجحنا ان كى تنصب الافعال وتجر الاسماء دون تقدير "أن" فى النصب • ورجحنا ان يكون الحمل لـ"أن" اذا وليتها ، لا لان "أن" هى أم الباب كما ادعى النحويون ، ولكن لان "ان" مختصة بنصب الافعال • وكى تعمل تارة فى الافعال ، وتارة فى الاسماء ، ولكى لايكون هنالك فصل بين الناصب والمنصوب ، لان "أن" تباشر الفعل

وتكون حائلا بينه وبين "كى" • ومن ثم رجحنا ان يكون العمـــل ل "ان" اذا ظهرت بعد "كى" • وكذلك فعلنا مع لام كى ، ولام الجحود ، حيث خصصنا لهما البابين السادس والسابع • والمذهب الذى رأينـــاه لانصب فيه باضمـار "أن" • وانما الناصب هو كى، ولام كى، ولام الجحود ، وحتى • وقـد قال به ثعلب • واذا وليت "ان" احد هذه الحروف فالعمل لهـــا ، والمصدر المؤول من "أن" والفعل يحمل على كى ، أو لام كى ، أو لام الجحود ، أو حتى وقد رجحنا هذا المذهب لان تلك الحروف غير مختصة •

أما الباب الثامن فقد أفردناه ل "حتى" ، وهى على مذهب البصريين تنصب باضمار أن لانها حرف جر وتنصب بنفسها على مذهب الكوفيـــين • والخافض للاسم بعدها هو "الى" المضمرة • وقد انتخبنا فى "حتى" الرأى الذى رأيناه من قبل فى كى ، ولام كى ، ولام الجحود • أى ان حـــتى تنصب الافعال بنفسها ، وتخفض الاسماء بنفسها ، دون تقدير "الـــى" فى الجر • أو تقديـــر "أن" فى النصب • لان العرب نطقت بهـــــا خافضة فى الاسماء ، ناصبة فى الافعال • واعتمادنا فى ذلك كلـــــه على قاعدة ثابتة ، وهى أن النحو هو استقراء للغة التى كان يتحدثهـــا العرب • ولو اجتمع نحاة البصرة والكوفة وقرروا ان حتى تعمل باضمـــار "أن" لما سلمنا به • لان العرب لم تنطق به فى الكلام الفصيح ، ولم يسمع عنها " حتى أن " فى اللغة الرصينة • أما المحذوفات وجوبا فقـــد ناديتا بحذفها نهائيا • لانها لاتوجد الا فى اذهان النحاة • ولذلك رجحنا أن يكون العمل لحتى لا ل "أن" المضمرة وجوبا • ولقد ناقشنـــا مسائل "حتى" التى اخضعها سيبويـــه للمنطق ، وأسهب فيها • ولـــم يسهب فيها النحاة من بعده ، بل اكتفوا ببعض أمثلته وشواهـــده •

أما الفاء وأو والواو فقد خصصنا لهما الابواب الاخيرة • ورجحنا فيها رأى الكوفيين حيث يقولون انها تنصب على الصرف أو الخلاف • وليس الناصب للمستقبل هو "ان" المضمرة وجوبا بعد "الفاء" و "الواو" و "أو" كما ادعى البصريون • ولا حجة لهم فى دفع رأى الكوفيين لانهم ينكرون ان ينسب العمل للعامل المعنوى وهو الصرف أو الخلاف ، بينما يجعلون الرافع للمضارع عاملا معنويا وهو وقوعه موقع الاسماء • وقد ناقشنا فى ثنايا هذه الابواب العطف على الاسم الصريح والمصدر كما ناقشنا مسائل الفاء أما النتائج التى توصلنا اليها فهى :

أولا : انه لانصب باضمار "أن" فى اللغة • وان النصب على تقدير "أن" من اختراع النحاة ولايقوم عليه دليل فى اللغة •

ثانيا : فندنا القاعدة التى اتفق عليها نحاة البصرة والكوفة حيث قالوا : ان عوامل الاسماء لاتعمل فى الافعال ، وعوامل الافعال لاتعمل فى الاسماء • ووضحنا انها خطأ • وان مسايرتها نوع من التقليد ومحاكاة السلف دون تمحيص • لان النحو لايعدو ان يكون استقراء للغة ، والعرب قد نطقت ببعض الحروف عاملة فى الاسماء والافعال ، فكان ينبغى الا توضع قاعدة تتعارض مع اللغة • حتى لانلجأ الى تقدير المحذوفات •

ثالثا : وضحنا ان القواعد التى لاتستقرىء اللغة استقراء تاما ، تقضى بواضعيها الى كثير من العنت والمشقة ، والتأويلات البعيدة •

رابعا : نهجنا مع الحروف التى تعمل فى الاسماء والافعال نهجا جديدا ، أردنا به تيسير النحو وتقريبه للافهام • حيث رجحنا ان يكون العمل لها حين تدخل على الافعال مالم تظهر بعدها "أن" أما اذا ظهرت ان بعدها ، فقد رجحنا ان يكون العمل لـ "أن" لانها مختصة • وان يكون المصدر المؤول من أن والفعل مجروراً بحرف الجر •

خامسا : انتخبنا اراء الكوفيين غالبا ، لاننا نراهم ميسرين وأقرب الـى المنهج السليم فى استقراء اللغة ، ولا يرفضون المسموع بحجـة الشذوذ ، أو الندرة ، كما يفعل البصريون • الا أننا فعلنـا ذلك دون تحيز تام ، فحينما لايوافقنا رأيهم ، نختار الرأى الذى نراه مناسبا •

سادسا : لما كانت الغاية من النحو هى صحة النطق عند المتكلم ، فقد نادينا بأن يتوصل الى النطق السليم بأقرب السبل • وان نتجنب ما أمكن فرض المحذوفات ، وان ننأى بأنفسنا عن العلل المخترعـة ، اذ انها غير عملية ، ولا طائل من ورائها • وقد قسم الزجاجـى العلل النحوية الى تعليمية ، وقياسية ، وجدلية ، وكل انسان يمكنه ان يتوصل الى النطق الصحيح بتعلم العلل التعليمية فقط ، فلسنا فى حاجة اذن الى العلل القياسية ، أو الجدلية • ومن هنـا وجب اسقاطها لانها لاتفيد اللسان ، ولا اللغة أى فائدة •

سابعا : وضحنا ان ثورة ابن مضاء القرطبى على النحو العربى ودعـوتـه الى الغاء العامل ليست جديدة • وانما هى قديمة قدم النحـو حيث ان رائد تيسير النحو والدعوة الى الغاء العامل هو الفراء • وقد تطرقنا لارائـه مثل رفع الفعل المضارع لتجرده من الناصب والجازم • واعراب المضارع بالاصالة لا بالمشابهة • والنصب علـى الصرف • وكلها أراء صائبة تواكب المنهج السليم فى استـقراء اللغة ، وقد انتخبناها • الا أن الدكتور الانصارى قد سبقنـا الى القول بان الفراء هو رائد تيسير النحو •

ثامنا : تعرضنا فى بداية البحث الى سرقات ابن الانبارى عن أبـى سعيد السيرافى دون الاشارة الى كتابه ، أو ذكر اسمـه • وقد دعمنا قولنا بالنصوص المأخوذة من شرح السيرافى ، ومقارنتها بنصوص ابن الانبارى فى "الانصاف" وفى " أسرار العربيـة" ولو احتج علينا محتج بأن "الانصاف" انما هو ملخص للمسائـل الخلافية بين نحوى البصرة والكوفة ، لقلنا أن ابن الانبارى حين يذكر حجج الكوفيين يقول مثلا :قال الفراء • وحين يرد قولهـم بحجج البصريين لايقول : قال أبو سعيد • وانما يقول "قلنـا" ثم يورد نص أبى سعيد • وان جاز لعاذر ان يعذره فـى "الانصاف" فلا نجد له عذرا فى مؤلفه "أسرار العربيـة" • حيث ينقل أيضا عن أبى سعيد ولا يشير اليـه •

تاسعا : النتائج الآنفة الذكر التى توصلنا اليها ، تثبت ان القول القائـل بانه لم يترك الاول للاخر شيئا ، هو قول المتقاعسين وان الاحجام عن طرق باب النحو بحجة ان الانسان لايمكن ان يأتى فيـه بجديد ، احجام لايسانده دليل • فكل مجال علمى يمكن أن يطرقه الباحث ، وان يأتى فيه بالجديد • ولعل النحو العربى هو مـن أكثر المجالات التى تحتاج الى بحوث جادة واعادة نظر بهدف تيسيره للدارسين • حتى يسهل تعلم اللغة العربية التى هى لغة القرآن الكريـم •

والحمـد لله أولا وآخـرا وصلاتـه وسـلامـه على سـيدنا محمـد وعلـى آله وصحبـه أجمعين ....

مصـــادر الرســـالة ومراجعهـــا

المخطوطـــات :

(١) أ ـ شرح كتاب سيبويـه ـ أبو سعيد الحسن بن عبد اللـه السيرافي ـ (مصورتي) وهي مأخوذة عن نسخة دار الكتب رقم (١٣٧) نحـو .

ب ـ ونسخة أخرى (مصورتي) وهي مأخوذة عن نسخة دار الكتب رقم (٥٢٨) نحو تيمـور .

(٢) اللمـع ـ أبو الفتح عثمان بن جني ـ (مصورتي) وهي مأخوذة عن نسخة دار الكتب رقم (١١٨٦٩) .

المطبوعـات :

(١) ابو زكريـا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ـ الدكتور احمد مكـى الانصارى ـ طبع المجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب .

(٢) الآجرومية أو القواعـد الجديدة في اللغة العربية ـ يوسف السودا ط: بيروت سنة ١٩٥٩) .

(٣) احياء النحو ـ ابراهيم مصطفى ـ ط : لجنة التأليف والترجمـــة والنشر سنة ١٩٣٧م .

(٤) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ـ تحقيق كرنكو ـ ط : سنـــة ١٩٣٦م .

(٥) الاشباه والنظائر للسيوطي ـ ط : حيدر أباد سنة ١٣٥٩هـ .

(٦) الاصوات اللغوية ـ دكتور ابراهيم أنيس ـ ط: لجنة البيـــان العربى سـنة ١٩٥٠م ٠
(٧) الاصول فى النحو ـ أبو بكر بن السراج ـ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى ـ طبع الاعظمى ـ بغداد سنة ١٩٧٣م ٠
(٨) الاقتراح ـ السيوطى ـ طبع حيدر اباد ٠
(٩) الفيـة ابن مالك ٠
(١٠) امالى ابن الشجرى ـ طبع حيدر أباد سنة ١٣٤٩هـ ٠
(١١) انباه الرواة على أنباه النحاة ـ القفطى تحقيق محمد ابن الفضل ابراهيم ط: دار الكتب ١٩٥٠م ٠
(١٢) الانصاف فى مسائل الخلاف ـ أبو البركات عبد الرحمن بن الانبـــارى تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ـ طبع الاستقامة بالقاهـــرة سنة ١٣٦٤هـ ـ ١٩٤٥م ٠
(١٣) الايضاح فى علل النحو ـ أبو القاسم الزجاجى ـ تحقيق الدكتور مازن المبارك ـ ط: دار النفائس بيروت ٠
(١٤) أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ـ لابن هشام ـ ط: صبيح ٠
(١٥) البحر المحيط ـ أبو حيان النحوى ـ ط: السعادة ١٣٢٨هـ ٠
(١٦) بغية الوعاة ـ السيوطى الطبعة الاولى مطبعة السعادة ٠
(١٧) تاج العروس من جواهـر القاموس ـ أبو الفيض محب الدين محمـــد مرتضى الزبيدى ـ الطبعة الاولى سنة ١٣٠٦هـ ٠
(١٨) تحرير النحو العربى ـ ابراهيم مصطفى وآخرون ـ ط: دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٨م ٠
(١٩) تفسير الطبرى المسمى جامع البيان فى تفسير القرآن ـ ط: الاميريـة ببولان سنة ١٣٢٩هـ ٠
(٢٠) الجمل ـ الزجاجى ـ تحقيق الاستاذ ابى شنب ـ ط: الجزائـــر سنة ١٩٢٦م ٠

(٢١) حاشية الصبان ـ على الاشمونى ـ ط: صبيح سنة ١٣٤٤هـ •
(٢٢) خزانة الادب ولب لباب لسان العرب ـ عبد القادر البغدادى ـ ط : السلفية سنة ١٣٤٧هـ •
(٢٣) الخصائص ـ ابن جنى ـ ط: دار الهدى بيروت ـ الطبعة الثانية •
(٢٤) ديوان امرئ القيس ـ تحقيق أبى الفضل ابراهيم ـ الطبعة الثانية سنة ١٩٦٤ ـ دار المعارف ـ مصر •
(٢٥) ديوان حسان بن ثابت الانصارى ـ ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م ـ بيروت •
(٢٦) ديوان ذى الرمة ـ عنى بتصحيحه كارليل هنرى ـ ١٣٣٧هـ ـ ١٩١٩م ط: كمبردج •
(٢٧) ديوان رؤبة بن العجاج ـ من مجموع أشعار العرب ـ اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد ١٩٠٣م ـ برلين •
(٢٨) ديوان علقمة الفحل ـ بشرح الاعلم تحقيق الصقال والخطيب ـ مطبعة الاصيل ـ حلب •
(٢٩) ديوان عمر بن أبى ربيعة ـ تحقيق ابراهيم الاعرابى ـ مكتبة صادر بيروت •
(٣٠) ديوان كعب بن زهير ـ ١٩٦٨ ـ دار الفكر ـ بيروت •
(٣١) ديوان النابغة الذبيانى ـ تحقيق فوزى عطوى ١٩٦٩م ـ بيروت •
(٣٢) ديوان الهذليين سنة ١٩٦٥ ـ الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة •
(٣٣) الرد على النحاة ـ ابن مضاء القرطبى ـ تحقيق الدكتور شوقى ضيف ـ طبعة سنة ١٩٤٧م •
(٣٤) سر صناعة الاعراب ـ ابن جنى ـ طبع الحلبى سنة ١٩٥٤م •
(٣٥) سيبويه امام النحاة ـ على النجدى ناصف ـ ط: لجنة البيان العربى •

الموضــــوعـــات

=-=-=-=-=-=-=-=-=-=-=-